برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

دليل لمجال ممارسة

الحكم الديمقراطي

لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

جـدول المحتويـات

١ مرحباً بكم في عالم الحكم الديمقراطي!

٤ **القسم الأول: مقدمة إلى الحكم الديمقراطي**

٦ لمحة عامة عن الحكم الديمقراطي: الهيكل والحقائق

١٠ الخطة الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٤ الحكم الديمقراطي من أجل التنمية البشرية

٢٢ **القسم الثاني: المشاركة الشاملة للكافة**

٢٤ المشاركة المدنية

٣٠ النظم والعمليات الانتخابية

٣٦ البرلمانات

٤٢ الحوكمة الإلكترونية والوصول إلى المعلومات بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٤٨ **القسم الثالث: المؤسسات المتجاوبة**

٥٠ الحكم والإدارة العامة

٥٦ اللامركزية والحكم المحلي

٦٢ **القسم الرابع: المبادئ الدولية**

٦٤ مكافحة الفساد

٧٠ إمكانية اللجوء إلى القضاء والتمكين القانوني للفقراء

٧٨ حقوق الإنسان

٨٤ النوع الاجتماعي

٩٠ تقييم الحكم الديمقراطي

٩٦ **القسم الخامس: مبادرات أخرى في الحكم الديمقراطي**

٩٨ إدارة المعرفة

١٠٤ مركز أوسلو للحكم

١١٠ الصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي

١١٦ **القسم السادس: مراكز الخدمات الإقليمية**

١١٨ آسيا والمحيط الهادئ [بانكوك وكولومبو وفيجي]

١٢٠ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي [بنما وبورت أوف سبين]

١٢٢ الدول العربية [القاهرة]

١٢٤ إفريقيا [جوهانسبرغ وداكار]

١٢٨ أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة [براتسلافا]

١٣٠ **المختصرات**

١٣٢ **الإدارة وتنويهات**

١٣٤ **تنويهات الصور**

مرحباً بكم في عالم الحكم الديمقراطي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي!

جيرالدين فريزر ـ موليكيتي،
مديرة فريق الحكم الديمقراطي

ليس من السهل التحدث عن عالم الحكم الديمقراطي الذي أقامه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على نحو مبسط، إذ إن أنشطته تغطي ما ينوف عن ١٣٠ بلداً، فضلاً عن برامجه الإقليمية والعالمية. لقد سافرت كثيراً منذ انضمامي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كمديرة لممارسة الحكم الديمقراطي في مطلع عام ٢٠٠٩ والتقيت بممثلي الحكومات والجهات المانحة الثنائية ومنظمات المجتمع المدني وغيرهم الكثير. وكثيراً ما كان يُطلب مني أن أوجز بلمحة سريعة ما يصنعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الحكم الديمقراطي.

الحل اليسير بالطبع هو أن أعرض الإحصاءات التي تتحدث عن جهة صرف الأموال ــ فهذا القدر يُصرف على الانتخابات، وذاك على الإدارة العامة، وذاك على العدالة، وهلم جرا. ولكن رغم أن المال جانب مهم في عملنا ويعكس ما تطلبه البلدان منا، إلا أنه لا يكفي ليروي حكاية ما نفعله، لماذا نفعله وكيف.

ولذلك شعرت أن وضع دليل سهل القراءة كالذي بين أيديكم أمر مفيد. فهو يجيب عن بعض التساؤلات ولكن ليس كلها. وعلى وجه الخصوص، فهو لا يخبركم عما يفعله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بلدان محددة بعينها. وإذا كان ذلك ما تبحثون عنه، فعليكم زيارة الموقع الإلكتروني الرسمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهو سيرشدكم إلى البلد الذي ترغبون بمعرفة المزيد عنه. أما هذا الدليل، فيؤمل أن يعطيكم بداية جيدة بشأن:

- ☑ **السياسات والإستراتيجيات** التي توجه عملنا؛
- ☑ **الأمثلة** التي سوف تعطيكم فكرة عن العمل على أرض الواقع؛
- ☑ **المصادر** التي يمكنكم الرجوع إليها للاستزادة من المعلومات.

الحكم الديمقراطي والدولة

ثمة اهتمام متجدد اليوم بمناقشة دور الدولة في التنمية، ولا سيما في البلدان التي تعاني من نزاعات وأزمات. وفي حين لا يوجد اتفاق واضح بشأن حجم دور الدولة ونطاقه وشكله وقوة تأثيره بشكل دقيق، فإنه يبدو أن ثمة توافقاً في الآراء على أن الخطاب السائد في العقود الأخيرة والذي يُنزل الدولة منزلةً هامشيةً لصالح اعتبارات السوق والمجتمع المدني، لا يرتكز إلى أسس سليمة.

لقد جاء الإقرار بذلك قبل أن تضرب الأزمة الاقتصادية العالم، ولكن ما من شك بأن التحديات الناجمة عن الأزمة المالية ــ الناتجة عن قلة التنظيم والشفافية والرقابة في البلدان المتقدمة على وجه الخصوص ــ قد عززت التركيز على دور الدولة، وعلى سبل ووسائل بناء ما أطلقنا عليه نحن في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي «الدولة القادرة والمتجاوبة والشاملة للكافة».

لا يعني التأكيد على دور الدولة التقليل من أهمية المجتمع المدني والأسواق. إذ ينبغي للدولة والمواطنين/الشعب على السواء أن يضطلعا بدورهما في ضمان أن تصبح التنمية البشرية حقيقة واقعة بالنسبة للجميع. فلا الدولة تستطيع وحدها أن تقدم خدماتها بعدل وبما يحقق مصلحة الفقراء ويراعي الاعتبارات المستندة إلى النوع الاجتماعي ــ ولا المواطنون يستطيعون القيام بدورهم على نحو فعال من دون «دولة قادرة ومتجاوبة وشاملة للكافة».

في حين يتسنى وضع بعض العناصر العامة اللازمة لقيام الدولة الفعالة والقادرة على الصعيد العالمي، إلا أنه ينبغي لكل بلد تضمين هذه العناصر العامة في سياق تطوره التاريخي، ومظاهره الثقافية والدينية، وموقعه الجغرافي، وقاعدة موارده الطبيعية، وأهميته الجغرافية السياسية، فضلاً عن تحديات التنمية المحددة التي تواجهه في أي وقت. فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا يقدم خطة للحكم الديمقراطي أو نهجاً يصلح تطبيقه لدى الجميع.

الحكم الديمقراطي والأهداف الإنمائية للألفية

اسمحوا لي أن أبين السبب فيما نقوم به في مجال الحكم الديمقراطي! ثمة أهمية حاسمة أولاً أن نذكر بأنه ما من شيء أكثر أهمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه الوكالة القائدة للتنمية في منظومة الأمم المتحدة من دعم البلدان في تحقيق **الأهداف الإنمائية للألفية** بحلول عام ٢٠١٥. ونحن ندرك أن ذلك لن يكون سهلاً، بل وعلى الأرجح مستحيلاً في بعض الحالات، ولكننا نضع ذلك نصب أعيننا كجزء أساسي من مهمتنا.

وفي حين أن الحكم الديمقراطي في الواقع ليس جزءاً من نظام المؤشرات الذي اتفق عليه المجتمع الدولي لمراقبة التقدم المحرز على صعيد **الأهداف الإنمائية للألفية**، فإن من المهم أن نتذكر أن إعلان الألفية يعرض حجة قوية تؤيد إدراج الديمقراطية وعمليات الحكم الديمقراطي ومؤسساته والمبادئ المعترف بها دولياً لحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وهكذا ينبغي النظر إلى الحكم الديمقراطي باعتباره وسيلة مهمة لقدرتنا على العمل للحد من الفقر بطريقة مستدامة وعادلة، إضافةً إلى كون الحكم الديمقراطي غاية مهمة في حد ذاته.

تُقر الخطة الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٣ بأهمية الحكم الديمقراطي بوضوح. إذ تبين هذه الخطة التي حظيت بموافقة المجلس التنفيذي «بُنية» أسلوب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العمل على الحكم الديمقراطي، مع التركيز على ثلاثة مجالات هي:

- ☑ **تعزيز المشاركة الشاملة للكافة؛**
- ☑ **تعزيز مؤسسات الحكم المتجاوبة؛**
- ☑ **إرساء أسس الحكم الديمقراطي على المبادئ الدولية.**

بوسعكم قراءة المزيد عن الخطة الإستراتيجية في القسم الأول من هذا الدليل، كما بوسعكم القراءة عن نهج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الحكم الديمقراطي وكيف أنه يتحدد عبر الرؤية الواسعة «للتنمية البشرية»، وهو ما غدا علامة مميزة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ صدور تقرير التنمية البشرية الأول في عام ١٩٩٠.

إن الأهمية التي يوليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحكم الديمقراطي تعكس حقيقة أن أكثر من ١٣٠ مكتباً قطرياً تابعاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يضطلع بالبرمجة في مجال الحكم الديمقراطي بشكل واحد أو عدة أشكال كجزء من البرنامج القطري الذي تطلبه الحكومة وتتفق عليه. وعندما يتم جمع كافة الموارد المستثمرة وطنياً وإقليمياً وعالمياً في مجال الحكم الديمقراطي، يتبين أن الحكم الديمقراطي هو أكبر مجالات استثمار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وإنني لآمل أن يُنظر إلى هذا الدليل كنقطة انطلاق جيدة نحو مشاركة أكبر في عالم الحكم الديمقراطي الذي أرساه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

مع خالص التقدير،

جيرالدين فريزر ـ موليكيتي،

القسم الأول

مقدمة إلى الحكم الديمقراطي

يَعتبر إعلان الألفية الصادر في عام ٢٠٠٠ الديمقراطية والحكم الديمقراطي شرطين حاسمين لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على نحو منصف ومستدام. وقد ظل هذا أيضاً جزءاً من فكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ صدور أول تقارير التنمية البشرية عام ١٩٩٠ حيث شدد على أن التنمية البشرية تعني رفع القدرات وزيادة الخيارات المتاحة أمام الناس لتحقيق ذاتهم. سوف يعرض هذا القسم:

- ☑ لمحة عامة عن الحكم الديمقراطي: الهيكل والحقائق
- ☑ الخطة الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٨-٢٠١٣
- ☑ الحكم الديمقراطي من أجل التنمية البشرية

مقدمة

لمحة عامة عن الحكم الديمقراطي: الهيكل والحقائق

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو البرنامج الرئيسي المعني بالتنمية ضمن هيئة الأمم المتحدة. ولديه مكاتب في أكثر من ١٣٠ بلداً، ويضطلع بأنشطة على المستوى القطري بدعم من ستة مراكز خدمات إقليمية وكذلك من المقر الكائن في مدينة نيويورك. يُعتبر الحكم الديمقراطي أحد أكبر مجالات العمل التي ينخرط فيها البرنامج، حيث يخصص أكثر من ثلث موارده البرنامجية على المستوى العالمي لهذا المجال. يعمل فريق الحكم الديمقراطي ضمن مكتب السياسات الإنمائية الذي يتمثل دوره في تطوير السياسات والمضمون لجهود الدعوة والدعم على صعيد أولويات التنمية العالمية والقضايا الناشئة.

دور المقر

يتألف عمل مكتب السياسات الإنمائية من أربعة من مجالات ممارسة [الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية؛ فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ الطاقة والبيئة؛ الحكم الديمقراطي] ومجالين شاملين لقطاعات متعددة [تنمية القدرات والنوع الاجتماعي]. وتتمثل مسؤولية مكتب السياسات الإنمائية في قيادة التخطيط الإستراتيجي بشأن القضايا المؤسسية من خلال تنفيذ الخطة الإستراتيجية. والمكتب هو الوصي على الصناديق الاستئمانية المواضيعية، حيث يدير من خلال مجالات الممارسة ذات الصلة موارد هذه الصناديق ويشرف عليها ويعمل على تعبئتها. وهناك أيضاً عدة مراكز مواضيعية تدخل جزءاً في مجال الممارسة ذي الصلة. فعلى سبيل المثال، يقع مركز أوسلو للحكم في مدينة أوسلو ولكنه جزء من مجال ممارسة الحكم الديمقراطي.

وعلى الصعيد العالمي، تساهم ممارسة الحكم الديمقراطي في تطوير السياسات في هذا المجال بالذات عن طريق المساهمة في المناقشات العالمية ــ في اللجنة الاستشارية لشؤون التنمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وفي المؤتمرات المنعقدة مع الجهات المانحة الثنائية، وفي الأبحاث التي تقوم بها المؤسسات الأكاديمية. كما تعمل هذه الممارسة على تطوير ونشر منتجات معرفية تستند إلى الخبرات الميدانية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتساعد في تحديد وجهة ممارسة الحكم الديمقراطي.

إن لممارسة الحكم الديمقراطي دوراً رئيسياً أيضاً في المساهمة في وضع السياسات من خلال تصميم برامج عالمية وتنفيذها ضمن مجالات مواضيعية محددة. وفي الوقت الحاضر، هناك ستة برامج عالمية تُنفذ في مجالات دعم الدورات الانتخابية، وإمكانية اللجوء إلى القضاء، وتعزيز حقوق الإنسان، والتنمية البرلمانية، ومكافحة الفساد، وتقييم الحكم.

ومن المسؤوليات الأخرى في مجال ممارسة الحكم الديمقراطي دعم المكاتب القطرية عن طريق تقديم المشورة التقنية والخدمات الاستشارية لعمليات البرمجة والدعم في مجال السياسات. وفي هذا السياق، يعمل مستشارو السياسة العالمية بتعاون وثيق مع زملائهم المعنيين بالحكم الديمقراطي في المكاتب الإقليمية وفي مراكز الخدمات الإقليمية.

وباختصار، يوفر مجال ممارسة الحكم الديمقراطي توجيهاً ودعماً تقنياً مؤهلاً وواضحاً على صعيد السياسات العالمية والإقليمية؛ ومنتجات وأدوات معرفية وممارسات فضلى تغطي أبعاداً مختلفة من أبعاد الحكم الناشئة من الخبرة الواسعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والدروس المستفادة في هذا المجال؛ وشبكة دينامية ومجتمعاً

عالمياً من الممارسين بشأن القضايا ذات الصلة لمواجهة تحديات الحكم الديمقراطي؛ وإستراتيجيات ومشاريع مبتكرة وحافزة من خلال برامجه العالمية والصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي.

أُنشئ الصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي في عام ٢٠٠١ لتعزيز التركيز المواضيعي على مجال ممارسة الحكم الديمقراطي ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتتمثل مهمة الصندوق الرئيسية في تزويد المكاتب القطرية بأموال تقديرية لتحري النُهج المبتكرة والتصدي للقضايا في المجالات الحساسة سياسياً.

دور مراكز الخدمات الإقليمية

جاء إنشاء مراكز الخدمات الإقليمية كمحاولة لجعل البناء التنظيمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبخاصة مكتب السياسات الإنمائية، ينطوي على قدر أكبر من اللامركزية، بما يتيح الاستجابة لاحتياجات المكاتب القطرية على نحو أكثر فعالية.

ثمة في الوقت الحاضر ستة مكاتب خدمات إقليمية تعمل انطلاقاً من خمس قواعد إقليمية: في بانكوك وكولومبو وفيجي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ وفي براتسلافا لدول شرق أوروبا ومنطقة رابطة الدول المستقلة؛ وفي القاهرة لمنطقة الدول العربية، وفي داكار لغرب إفريقيا ووسطها؛ وفي جوهانسبرغ لشرق إفريقيا وجنوبها، وفي بنما سيتي وبورت أوف سبين لمنطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويمتلك كل واحد من مكاتب الخدمات الإقليمية هذه رئيس فريق معني بالحكم الديمقراطي يدعمه فريق من الخبراء والمتخصصين في المجالات المتضمنة في جدول أعمال الحكم الديمقراطي التي تعتبر الأنسب للمنطقة المعنية.

تعمل مكاتب الخدمات الإقليمية، في جوهرها، بمثابة الوصلة بين المستوى القطري والمقر الرئيسي من حيث الاستجابة لطلبات المكاتب القطرية للحصول على الدعم.

ومن أولوياتها الرئيسية تأمين سهولة حصول المكاتب القطرية في المنطقة المعنية على خدمات استشارية عالية الجودة لدعم العمليات القائمة على المستوى القطري في مجال وضع السياسات، أو لدعم عملية البرمجة من التصميم إلى التنفيذ والتقييم – أي الدعم التقني بعبارة أخرى. ومركز الخدمات الإقليمي هو أيضاً مجمّع للمعرفة في المنطقة التي يغطيها حيث إنه يتولى البحث في السياسات وتحليلها، ويُعدُّ تقارير قطرية وإقليمية، ويدون الدروس المستفادة. كما يُعدُّ مركز الخدمات الإقليمي منتجات معرفية، ويشجع على تبادل المعرفة عبر الشبكات المختلفة ومجتمعات الممارسين الإقليمية.

وكجزء من هذه البنية، فإن الأفرقة العاملة في مركز الخدمات الإقليمي والمقر تعمل معاً بشكل وثيق في سياق تلبية مطالب المكاتب القطرية.

دور المكاتب القطرية

المكتب القطري هو الكيان الأساسي داخل هيكل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهناك ١٣٦ مكتباً قطرياً موزعاً على الأقاليم الخمسة لخدمة ١٦٦ بلداً. وتأتي تلك المكاتب في طليعة المساهمة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على صعيد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهي مسؤولة عن تحقيق النتائج الرئيسية في مجالات الخطة الإستراتيجية بواسطة التركيز على مجالات التركيز الأربعة المتمثلة في الحكم الديمقراطي، والحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية، ومنع الأزمات والإنعاش، والبيئة والتنمية المستدامة.

وعلاوة على ذلك، وكجزء من فريق الأمم المتحدة القطري، فإن المكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولة أيضاً عن تولي زمام المبادرة في تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة بمجملها على المستوى القطري. ويتم ذلك من خلال إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وإطار العمل هذا هو عبارة عن وثيقة وضعت بالاشتراك مع السلطات الحكومية وأصحاب المصلحة الوطنيين الآخرين، حيث يمكن أن ينعكس الدعم المقدم في مجال الحكم الديمقراطي في إطار العمل كذلك.

تُعرض جميع البرامج والمبادرات المنبثقة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الحكم الديمقراطي وغيره من المجالات، إضافة إلى الموارد اللازمة لتنفيذ تلك البرامج والمبادرات، في وثيقة رسمية في إطار البرنامج القطري. توافق الحكومة على هذه الوثيقة ويوافق عليها كذلك المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي تضم عضويته دولاً أعضاء في الأمم المتحدة. وفي نهاية المطاف يُترجم هذا البرنامج إلى خطة عمل خاصة بالبرنامج القطري.

موارد البرنامج الإنمائي المخصصة للحكم الديمقراطي

يعتبر الحكم الديمقراطي أكبر مجال من حيث استئثاره باستثمار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفيما يلي توزيع الموارد في عام ٢٠٠٩ على مجال الحكم الديمقراطي وغيره من مجالات الممارسة:

وبالنظر إلى المبالغ المستثمرة في مجال الحكم الديمقراطي وحده، فإن توزيعها بين المجالات المختلفة في عام ٢٠٠٩ كان كالآتي:

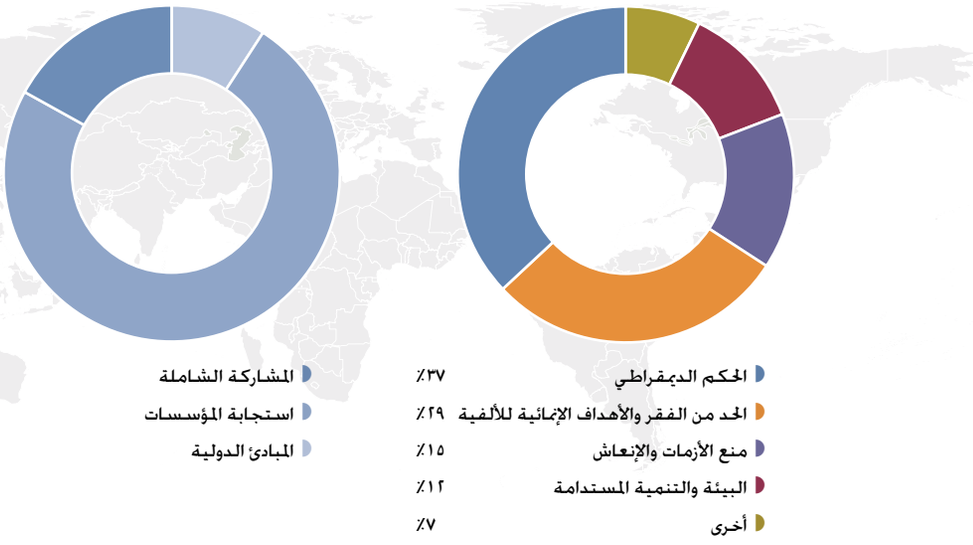

مقدمة

الخطة الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٨-٢٠١٣

الخطة الإستراتيجية هي وثيقة حظيت بموافقة المجلس التنفيذي. وهي تنص على أن يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم على صعيد السياسات والدعم التقني في مجالات الحد من الفقر، والحكم الديمقراطي، ومنع الأزمات والإنعاش، والبيئة والطاقة. تدعم جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المبذولة في هذه المجالات وفي مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة البلدان في تعزيز قدراتها على تصميم وتنفيذ إستراتيجيات إنمائية تعكس الظروف والأهداف الوطنية، ضمن الإطار العام للأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. تغطي المقتطفات التالية من الخطة الإستراتيجية كافة الأقسام التي تتألف منها إستراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الحكم الديمقراطي.

يستوجب توطيد وتعميق الديمقراطية، أن تسير الانتخابات الحرة النزيهة جنباً إلى جنب مع الجهود المبذولة لضمان تمتع الجميع بفرص المشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم. إذ ينبغي للحكومات المحلية والإقليمية والوطنية أن توظف قدراتها ومواردها لتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية الفعالة التي تعزز التنمية البشرية وتدير الخدمات العامة التي يتوقعها المواطنون. وعلاوة على ذلك، تدعو الضرورة إلى أن ترتكز أسس الحكم إلى مبادئ حقوق الإنسان، والشفافية، والأمانة، والمساواة بين الجنسين، المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والولايات المتفق عليها دولياً.

ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بناءً على طلب البلدان المستفيدة من البرامج، أهداف الحكم الديمقراطي من خلال تعزيز المؤسسات الرئيسية للحكم الديمقراطي على جميع الصعد: الوطنية والإقليمية والمحلية/اللامركزية. وتواجه البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء تحديات عامة لإرساء دعائم الديمقراطية وتوطيدها، لكنها تكون على أشدها في الدول الخارجة من النزاعات، حيث يترك العنف بصمته على رصيد الثقة الاجتماعية الضروري للوئام والتسامح الاجتماعي. ويتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، مثل إدارة عمليات حفظ السلام ولجنة بناء السلام، اللتين ترتبط ولايتاهما بولايته وتختلفان عنها في الوقت ذاته، من أجل مساعدة البلدان على إنشاء هياكل حكم انتقالية.

تشجيع المشاركة الشاملة للكافة

يوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم للسلطات الوطنية في مجال تعزيز إشراك المدنيين على الصعد المحلية والإقليمية والوطنية. وتشمل آليات وفرص هذا الإشراك القوانين والمؤسسات والعمليات الانتخابية، وقنوات التعبئة [مثل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني] وقنوات الاتصال [الوصول إلى شبكات المعلومات، والحوكمة الإلكترونية، ووسائط الإعلام المستقلة]. ويتمثل الغرض من مبادرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الحكم الديمقراطي لدعم جهود البلدان المستفيدة من البرامج بهدف تعزيز المشاركة في عمليات الحوار المتعلقة بالسياسات العامة وصنع القرارات. وللبرنامج تعاون قوي مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة في هذا المجال، بجانب تعاونه مع جهات أخرى كثيرة من منظمات الأمم المتحدة وشركائها الخارجيين.

ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكومات في مجال تحديد التدخلات الفعالة التي تعزز مشاركة الفئات الاجتماعية الأشد فقراً، علاوة على النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية. ويعد انخفاض مشاركة المدنيين أو تراجعها مصدر قلق للكثير من البلدان، ويثير تساؤلات بشأن ثقة الجماهير ومشروعية الحكم. ويمثل

دعم استقطاب المشاركة المدنية وسط هذه الفئات ركيزة أساسية لتعزيز إمكانية مشاركتها في عملية صنع السياسات. ويتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عمله المتعلق بالنظم والعمليات الانتخابية بشكل وثيق مع شعبة الإدارة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة، إثر التقسيم الذي وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة.

تعزيز قدرات المؤسسات الحاكمة الخاضعة للمساءلة والمتجاوبة

يشكل تعزيز قدرات المؤسسات الحاكمة الخاضعة للمساءلة والمتجاوبة عنصراً مهماً من عناصر الحكم الديمقراطي فيما يتصل بالتنمية البشرية. ويركز الدعم الذي يوفره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحكومات الوطنية في هذا المجال على ثلاثة فروع للحكومة: (أولاً) تعزيز الهيئات التشريعية، والهيئات الإقليمية المنتخبة، والمجالس المحلية؛ (ثانياً) دعم إصلاحات الإدارة العامة، في الحكومات الوطنية والسلطات المحلية؛ (ثالثاً) تعزيز إمكانية الحصول على العدالة وسيادة القانون. وتتركز الأولويات البرنامجية في جميع هذه المجالات على تعزيز آليات الاستجابة والمساءلة العامة تجاه شواغل ومصالح الفقراء، والنساء والفئات الأخرى المستضعفة أو المستثناة. ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عمليات السياسات العامة الفعالة، حيث يعمل القطاع العام على الصعد المحلية والإقليمية والوطنية على تنمية القدرات والموارد لإدارة السياسات والخدمات. ويساعد توسع قدرات المؤسسات الحاكمة على إيجاد بيئة مواتية لإنجاز الأهداف الأخرى المتعلقة بالحد من الفقر والحد من الأزمات وحماية البيئة. وفي هذا المجال، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل وثيق مع البنك الدولي في مجال الحوكمة الاقتصادية، ومع فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية بإنفاذ سيادة القانون في مجال العدالة، ومع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بشأن المساواة بين الجنسين، ومع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بشأن مسائل الحكم المحلي والإقليمي وتطبيق اللامركزية واعتماد الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد المحلي.

وستركز إحدى المبادرات الرئيسية في هذا المجال على آليات المساءلة متعددة القطاعات. فقد جمع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خبرات هائلة بشأن تدخلات محددة تتعلق بتعزيز المساءلة أمام الفقراء والنساء المهمشات، من قبيل إتاحة إمكانية الحصول على العدالة، وتطبيق الميزنة القائمة على أساس النوع الاجتماعي، والرقابة البرلمانية، وتقارير أداء المواطنين. غير أن ثمة تدخلات كثيرة ما برح تركيزها ينصب حتى الآن على قطاع واحد. وتشمل التحديات التي تواجهها نظم المساءلة التفاعل فيما بين المؤسسات والقطاعات ــ بين الحكومة والبرلمان، أو المجتمع المدني والحكومة، أو المؤسسات التي تضع القواعد وآليات إنفاذ العدالة، على سبيل المثال. وفي هذا المجال، يتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن إصلاح الإدارة العامة، وأخلاقيات القطاع العام، والحكم اللامركزي، والحوكمة الإلكترونية.

إرساء أسس الحكم الديمقراطي على المبادئ الدولية

أكدت الدول الأعضاء، في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أنه ينبغي للأمم المتحدة «أن تعزز الصلات بين الأعمال المعيارية لمنظومة الأمم المتحدة وأنشطتها التنفيذية». وسيلبي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي طلبات الشركاء الوطنيين المتعلقة ببناء قدرة مؤسسية وطنية من أجل إعمال حقوق الإنسان، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتطبيق معايير مكافحة الفساد المناسبة في كل سياق من السياقات. وسيعمل البرنامج بشكل وثيق مع المنظمات الشريكة، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، في إطار الاتفاقات الدولية ذات الصلة.

ومن شأن وجود مبادرة إستراتيجية في هذا المجال أن يطور عمليات تقييم للحكم الديمقراطي مملوكة على الصعيد الوطني. وستُحدد الأساليب والنهُج اللازمة لإجراء عمليات تقييم مملوكة على الصعيد الوطني للحكم الديمقراطي، يتمثل الغرض منها في تلبية احتياجات صانعي السياسات، وتتحدد من خلالها مؤسسات وعمليات الإصلاح والنقاط المرجعية والمعايير، وتوضع المؤشرات المنهجية لرصد التقدم المحرز. وستُدمج النتائج في ممارسات التخطيط التي ينفذها الشركاء الوطنيون، وفي تقارير التنمية البشرية الوطنية، وورقات إستراتيجية الحد من الفقر، والآلية الإفريقية لاستعراض الأقران، وتقارير الأهداف الإنمائية للألفية، واعتماد الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد المحلي.

مقدمة

الحكم الديمقراطي من أجل التنمية البشرية

يتحتم على كافة المجتمعات أن تواجه التحدي المتمثل في إنشاء نظام حكم يعزز التنمية البشرية ويدعمها ويستديمها – ولا سيما التنمية البشرية للفقراء والضعفاء والمهمشين. وبالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن التنمية البشرية تعني رفع القدرات وزيادة الخيارات المتاحة أمام الناس لتحقيق ذاتهم. ومن خلال الأدلة الناتجة عن الممارسات التي أرساها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ ما ينوف عن عقد من الزمن، يُعرف الحكم بأنه يشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي تحدد سُبل ممارسة السلطة، وسُبل اتخاذ القرارات بشأن القضايا ذات الاهتمام العام، وسُبل تعبير المواطنين عن اهتماماتهم وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم.

ماذا يعني تعزيز «الحكم الرشيد» من أجل التنمية البشرية؟ ليس هناك جواب واحد أو بسيط، بيد أن الكثير من النقاش حول تعريف الحكم الرشيد قد تركز على ما يجعل المؤسسات والقواعد أكثر فعالية وكفاءة، من أجل تحقيق العدالة والشفافية، والمشاركة، وقابلية الاستجابة، والمساءلة، وسيادة القانون. فلهذه الجوانب أهمية حاسمة للتنمية البشرية، ولا سيما أن المؤسسات غير الفعالة تُلحق في العادة أفدح الضرر بالفقراء والضعفاء.

ومع ذلك، يقتضي تحقيق التنمية البشرية واستدامتها أن تكون غايات الحكم الرشيد ووسائله على السواء «ديمقراطية». ويتطلب الحكم الديمقراطي وجود مؤسسات فعالة وبيئة اقتصادية وسياسية تجعل الخدمات العامة فعالة النمو الاقتصادي ممكناً؛ وفي الوقت نفسه، يتعين على الحكم الديمقراطي من أجل التنمية البشرية أن يُعنى بما إذا كانت المؤسسات والقواعد عادلة وخاضعة للمساءلة أم لا، وما إذا كانت تحمي حقوق الإنسان والحريات السياسية، وما إذا كان لكل الناس قول في طريقة عملها.

فمن منظور التنمية البشرية، فإن الحكم الرشيد هو الحكم الديمقراطي.

يتمحور مفهوم الحكم الديمقراطي الذي يستخدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول الناس. وهو يجسد المبدأ الأكثر أساسية من مبادئ الديمقراطية – وهو أن يحكم الناس أنفسهم بواسطة النظم التي يختارونها عبر عمليات تشاركية مفتوحة وشفافة. ويعني الحكم الديمقراطي أن يدلي الناس برأيهم في القرارات التي تؤثر في حياتهم، وأنه بإمكانهم مساءلة صناع القرار.

يقتضي الحكم الديمقراطي كذلك بأن تكون القواعد والمؤسسات والممارسات التي تحكم التفاعلات الاجتماعية شاملة للكفاة ونزيهة، وأن تكون المرأة شريكة على قدم المساواة مع الرجل في المجالين الخاص والعام، وأن لا يكون هناك تمييز بين الناس على أساس العرق أو الإثنية أو الطبقة أو النوع الاجتماعي أو أي اعتبار آخر، وأن تعكس السياسات الحالية احتياجات الأجيال القادمة. ويعني الحكم الديمقراطي كذلك أن تكون السياسات الاقتصادية والاجتماعية متجاوبة مع احتياجات الناس وتطلعاتهم، وهادفة إلى القضاء على الفقر وزيادة الخيارات المتاحة للناس في حياتهم، وأن تحظى حقوق الإنسان والحريات الأساسية بالاحترام.

ثنائية مفهوم الحكم الديمقراطي

إن الحكم الديمقراطي وتركيزه على المشاركة والمساءلة هو هدف إنمائي جوهري في حد ذاته. فالتمتع بالحرية السياسية والقدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات التي تشكل حياة المرء هما من حقوق الإنسان الأساسية: فهي قدرات مهمة للتنمية البشرية – لزيادة الخيارات المتاحة للناس – بقدر أهمية القدرة على القراءة والتمتع بصحة جيدة. فالديمقراطية هي العملية السياسية التي توفر الحريات السياسية والمدنية وتضمن الحق في المشاركة، وهو ما يجعل الحكم الديمقراطي هدفاً مرغوباً في حد ذاته.

يؤيد استعراض المؤلفات في هذا الصدد الافتراض القائل بأن ارتفاع مستوى الثراء يساعد في إدامة الديمقراطية وأن النظم الديمقراطية لا تعبر بالضرورة عن أداء اقتصادي إجمالي أفضل [أو أسوأ] على المدى الطويل. وعلى الرغم من أن الأدلة التجريبية على وجود أثر إيجابي للحكم الديمقراطي على الأداء الاقتصادي الإجمالي على المدى الطويل ضعيفة أو غير قاطعة، فإن البحوث الأخيرة تقدم دليلاً على أن الديمقراطية تؤثر في نمو الانتاجية بطرق تختلف باختلاف القطاعات، وأن هذا التأثير المتفاوت قد يكون أحد الأسباب الكامنة وراء التباس النتائج الإجمالية.

وتشير دراسات أخرى إلى أن الدمقرطة تقوض النمو في البلدان التي تتسم بضعف سيادة القانون فيها، في حين أنها تحفز النمو الاقتصادي حيثما تتوطد سيادة القانون. وعلاوة على ذلك، تشير العديد من الدراسات التجريبية إلى أن الأنظمة الديمقراطية تواجه تفاوتات أقل في معدل النمو مقارنة بالأنظمة الاستبدادية. فعلى سبيل المثال، تشير مجموعة من الأدلة إلى أن الأنظمة الديمقراطية التشاركية تتمتع بمعدلات نمو طويلة المدى وذات قابلية أكبر للتنبؤ بها، وتتمخض عن استقرار أكبر على المدى القصير، وتتعامل مع الصدمات السلبية على نحو أفضل، وتحقق نتائج أفضل في التوزيع.

ومع ذلك، وعلى الرغم من الصلات الإيجابية القائمة بين الحكم الديمقراطي والتنمية البشرية، تظل تحديات شاقة قائمة. ومن هذه التحديات تحدٍ برز في السنوات الأخيرة ويتمثل في أن العديد من المجتمعات التي ما فتئت تعقد انتخابات ديمقراطية على مدى عقود عديدة لا تزال تُظهر مستويات مرتفعة من أوجه عدم المساواة على صعيد توزيع الدخل، والتمييز ضد الأقليات، والسياسات الضريبية، وسياسات الإنفاق التي تحابي مصالح الأغنياء.

لذا فإن ثمة من يقول إن الانتخابات التنافسية ليست كافية لتعزيز التنمية البشرية وإدامتها بكافة أبعادها. فإذا مارس الناس حقهم في التصويت في الانتخابات، ومن ثم لم يشعروا بأي تحسن على صعيد حياتهم اليومية، فإن ثقتهم في العملية الديمقراطية سوف تضعف على الأرجح، وهذا هو الحال كما يبدو وفقاً لدراسات استقصائية أجريت في السنوات الأخيرة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية. ومن ناحية أخرى، إذا ازدادت قدرات الحكومة ولكن لم توظف للاستجابة إلى الشواغل والاحتياجات العامة، يصبح من غير المرجح أن تعود عمليات تنمية القدرات بالفائدة على جميع أفراد المجتمع، بمن فيهم أفقر الفقراء.

ولذلك، يجب أن تركز الجهود المبذولة لتعزيز الحكم الديمقراطي من أجل التنمية على تعزيز المشاركة الشاملة للكافة وعلى تعزيز قدرة الدولة على الاستجابة، ويأخذ هذا النهج المركب الآن حيزاً في صميم فكر الحكم الديمقراطي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تشجيع المشاركة الشاملة للكافة

إن تعزيز المشاركة الشاملة للكافة يتطلب وجود قنوات فعالة لدى الأنظمة الديمقراطية تتيح لكل مواطن الإدلاء بصوته في انتخابات حرة ونزيهة، والمشاركة في الحياة العامة، وتعزيز مصالحه من خلال الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والعمل التطوعي. فمن خلال هذه القنوات المتعددة، يمكن للناس التعبير عن مطالبهم، والضغط على المسؤولين الحكوميين، ومساءلة الممثلين المنتخبين والحكومات عن أفعالهم.

يتفاعل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع أصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل تشجيع المشاركة الشاملة والمشاركة المدنية على الصعيدين المحلي والوطني – مع تسليط الضوء على شرائح المجتمع الممثلة تمثيلاً ناقصاً كالفقراء والنساء والأقليات. وتشمل الآليات والفرص المتاحة لتعميق المشاركة الشاملة التركيز على: القوانين والمؤسسات والعمليات الانتخابية؛ وقنوات التعبئة مثل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني؛ وقنوات الاتصال فيما يتعلق بالحصول على المعلومات، والحوكمة الإلكترونية، ووسائط الإعلام المستقلة.

يشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم إجراء انتخابات في مكان ما من العالم كل أسبوعين بالمتوسط. غير أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا يركز على أحداث انتخابية معينة وحسب بل يتبع في تقديم المساعدة الانتخابية نهجاً متكاملاً طويل الأجل يستند إلى الدورة الانتخابية. ويشمل هذا النهج دعم هيئات إدارة الانتخابات المستقلة والدائمة؛ ووضع تصاميم كفؤة للنظام الانتخابي وإجراء الإصلاحات القانونية؛ والتخطيط والمراقبة والميزنة في إطار الانتخابات لضمان عقد عمليات انتخابية ذات مصداقية وأكثر فعالية من حيث التكلفة على مر الزمن.

كما إن القنوات المباشرة للمساءلة الاجتماعية مثل المجالس المحلية، وتدقيق الأداء الاجتماعي والعمليات التشاركية في صنع القرار المحلي تعتبر آليات أخرى ضرورية تساهم في تعزيز المشاركة الشاملة للكافة، ولا سيما حيثما تكون المؤسسات الرسمية للديمقراطية التمثيلية ضعيفة.

تعد المعلومات ذات الصلة التي يمكن الوصول إليها ووسائل التواصل والقدرة على التواصل أموراً مهمة لتمكين الناس من المشاركة في عمليات صنع السياسات والقرارات التي تؤثر في حياتهم. وبناءً على ذلك، يشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز المعلومات وآليات التواصل من حيث أهميتها ونوعيتها وإمكانية الوصول إليها من قبل الفقراء والفئات المستضعفة. وتشمل مبادرات البرنامج في هذا السياق تعزيز البيئة القانونية والتنظيمية من أجل حرية المعلومات وتعدديتها، ورفع مستوى

الحوار والتفاعل بين الحكومة والمواطن، وزيادة الفرص المتاحة للناس للتعبير عن شواغلهم عن طريق «التواصل لغرض التمكين»، ودعم قدرة وسائط الإعلام المستقلة وذات الصبغة التعددية.

وتكتمل هذه المبادرات بالعمل الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بموجب سياسات ومبادرات الحوكمة الإلكترونية. ويعد الوصول إلى شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات [غير القائمة على الإنترنت فقط] والمعلومات العامة بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ركيزة أساسية لتحقيق تلك الأهداف. وفي سياق الأهداف الإنمائية للألفية، يتعاون البرنامج مع مؤسسة غير ربحية لنشر تقنيات التعلم بأسعار معقولة لإفادة الأطفال الفقراء الملتحقين بالمدارس الحكومية في البلدان النامية كجزء من خطط وإستراتيجيات وطنية أشمل في مجال الحوكمة الإلكترونية.

تعزيز قدرات الحكم الخاضعة للمساءلة والمتجاوبة

يمكن اعتبار المشاركة الشاملة للكافة المقترنة برفع قدرات الدولة الخاضعة للمساءلة والمتجاوبة أمراً لازماً لتعزيز الحكم الديمقراطي والتنمية البشرية المستدامة، مما يساهم في نهاية المطاف في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. يركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سياق قدرات الحكم على مجالات تعزيز إصلاحات الإدارة العامة، ومؤسسات الحكم المحلي، والتنمية البرلمانية، وإمكانية اللجوء إلى القضاء وسيادة القانون.

يعتبر دعم إصلاح الإدارة العامة أحد الجوانب الجوهرية لتعزيز مؤسسات الحكم الخاضعة للمساءلة والمتجاوبة للشواغل العامة والاحتياجات الاجتماعية. وفي هذا الصدد، يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة لرفع مستوى الكفاءة والعدالة في توفير الخدمات العامة، ويساعد البلدان في تطوير خدمات مدنية مهنية من خلال الإدارة المستندة إلى الأداء. وهذا يعزز بدوره تكافؤ الفرص للنساء والأقليات.

ومن أجل زيادة فرص الفقراء في الحصول على الخدمات العامة وتعزيز ثقافة الديمقراطية على المستوى المحلي، يساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تدعيم الحكم المحلي للبلدان، بما في ذلك جماعات المواطنين والسلطات المحلية. وحيثما كان مناسباً، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يساعد أيضاً في تصميم وتنفيذ إستراتيجيات وطنية لتحقيق لامركزية السلطة والمسؤولية، مع التشديد على حقوق النساء والفقراء.

وفي نظام الحكم الديمقراطي، تكون للبرلمانات أهمية حاسمة في توجيه المشاركة العامة في صنع القرارات من خلال ربط شواغل الناخبين بعمل الممثلين المنتخبين وتوفير الخدمات العامة فيما يتعلق، على سبيل المثال، بسياسات الرعاية الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، فإن دعم التنمية البرلمانية يعزز دور البرلمان في مساءلة الحكومة عن الوفاء بالتزامات السياسة العامة، واستخدام موارد الميزانية. فبمراقبة عمل الحكومة، تلعب الهيئات التشريعية أيضاً دوراً رئيسياً في تعزيز شفافية الحكم.

يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واحداً من كل أربعة برلمانات في العالم. وتشمل مبادراته في هذا السياق تدريب البرلمانيين وموظفي البرلمانات؛ ودعم الإصلاحات الدستورية التي تكفل الحقوق الأساسية؛ وحرية تكوين الجمعيات والتعبير والمشاركة؛ وتعزيز التنمية البشرية المستدامة في المداولات التشريعية من خلال تقديم الدعم للجان المختصة، على سبيل المثال، بقضايا الفقر، وتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي، ومخصصات الميزانية.

إرساء أسس الحكم على المبادئ الدولية

من أجل تعزيز حقوق الإنسان والتنمية البشرية التي تراعي الفوارق بين الجنسين، والحد من آثار الفساد التي تعوق التنمية، يُرسي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أسس عمله في مجال الحكم الديمقراطي على المعايير والمبادئ الدولية الراسخة في مجالات (أولاً) حقوق الإنسان، (ثانياً) المساواة بين الجنسين، (ثالثاً) مكافحة الفساد. وبالإضافة إلى ذلك، يشارك البرنامج في تطوير (رابعاً) منهجية لتقييم الحكم كوسيلة لتطوير قدرة الحكومات على تحديد نقاط مرجعية لما تبذله من جهود لإصلاح الحكم على أساس الملكية الوطنية والسياسات الوطنية.

يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قدرة البلدان المستفيدة من البرنامج والتي تطلب دعم البرنامج في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من خلال تقديم الدعم لوضع السياسات والدعوة والتدريب في مجال حقوق الإنسان؛ وتعزيز خطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان؛ وإنشاء مؤسسات حقوق الإنسان ودعمها على المستويين الوطني ودون الوطني. وعلاوة على ذلك، يعمل البرنامج على تعزيز النظام الدولي لحقوق الإنسان على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية من خلال تقديم الدعم للمصادقة على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ونشرها.

يمس النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مسائل مختلفة من مسائل الحكم الديمقراطي، سواء عن طريق الانتخابات ومشاريع التنمية البرلمانية الهادفة إلى إتاحة سبل أكثر أمام النساء للوصول إلى المداولات التشريعية والمشاركة في العمليات السياسية على الصعيدين الوطني والمحلي ومساعدتهن في شغل مناصب سياسية قيادية، أو عن طريق الآليات القانونية في إطار التدخلات على صعيد العدالة وحقوق الإنسان.

تركز الجهود المبذولة لرفع مستوى المشاركة السياسية للمرأة على بناء قدرات النساء المرشحات والمنتخبات. ولكن بما أن قدرة النساء على تشاطر المعلومات والعمليات والتقنيات عن طريق الربط الشبكي هي أيضاً عامل حاسم في نجاح مشاركتهن في الحياة العامة، فقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاؤه بتطوير «شبكة المعارف الدولية للنساء العاملات في ميدان السياسية» (iKnowPolitics)، وهي شبكة

على الإنترنت خاصة بالنساء المنخرطات في السياسة من مختلف أنحاء العالم تهدف إلى زيادة مشاركتهن وفعاليتهن في الحياة السياسية من خلال الوصول عبر نافذة واحدة وباستخدام التكنولوجيا للموارد والخبرات ذات الصلة، وحفز الحوار، وخلق المعرفة، وتبادل الخبرات في مجال المشاركة السياسية للمرأة.

يقوض الفساد المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون ويعوق التنمية الاقتصادية عن طريق تشويه الأسواق وتقويض سلامة القطاع الخاص. إذ يمكنه الإضرار بالثقة في القيادة السياسية ومن ثم الثقة في المبادئ الأساسية للحكم الديمقراطي. لذا فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يدعم المبادرات التي تستهدف الحد من الفساد والتأكيد على أهمية المساءلة العامة والشفافية في إطار الحكم الديمقراطي والحد من الفقر.

ثمة عدد متزايد من المنظمات التي تولي أولوية أكبر للحاجة إلى تقييم الديمقراطية والحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان كجزء من برامجها للمساعدة الإنمائية. وفي هذا الصدد، تُمكِّن أدوات التقييم وأطره ومجموعات البيانات العالمية من عقد مقارنات على مر الزمن بين البلدان والمناطق. ومع ذلك، وفي حين أن هذه البيانات تشكل مصدراً غنياً بالمعلومات حول طائفة من التحليلات، فإنها لا تشير بالضرورة إلى مؤسسات أو إلى ترتيبات مؤسسية بعينها كسبب للتحديات المرتبطة بالحكم، كما إنها لا تساعد في تحديد الحلول العملية المناسبة وعمليات تحسين الأداء.

وبالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن أهمية وجود نظام لمؤشرات الحكم مملوك وطنياً تنبع من كونه آلية مهمة للمساءلة لأصحاب المصلحة المحليين، ولا سيما مواطني البلد والجهات الفاعلة غير الرسمية وليس الجهات المانحة. فالنظام المملوك وطنياً يولد ضغوطاً **داخلية** متصاعدة من أجل الإصلاح بدلاً من ضغوط **خارجية**. ومن خلال شفافية المعلومات المنبثقة من هذا النظام، فإنه يقدم أيضاً حافزاً لزيادة مشاركة المواطنين في العمليات الديمقراطية ومطالبة الجهات الحاكمة بإبداء كفاءة أكبر.

بعض الاستنتاجات

في حين أن هناك فرصاً كبيرة للتوسع في الحكم الديمقراطي، إلا أنه لا تزال تحديات خطيرة قائمة. إذ يقتضي ترسيخ الحكم الديمقراطي أن تقترن الانتخابات الحرة والنزيهة بجهود ترمي إلى ضمان تمتع جميع الناس بالفرصة الكاملة للمشاركة في العمليات والقرارات التي تؤثر في حياتهم، سواء بصورة مباشرة من خلال مشاركة المجتمع أو غير مباشرة عن طريق الانتخابات.

وعلاوة على ذلك، فإن مؤسسات الحكم على المستويات المحلية والوطنية بحاجة إلى قدرات وموارد كي تضطلع بالتنفيذ الفعال للسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تعزز التنمية البشرية وتستجيب لاحتياجات العامة ومطالبهم، سواء من حيث زيادة فرص الالتحاق بالمدارس والحصول على الرعاية الصحية والتمتع ببيئة أنظف وأقل خطورة، أو من حيث السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تعيد توزيع الثروة من أجل التخفيف من حدة الفقر.

ومن دون المشاركة الشاملة للكافة، ووجود مؤسسات مدعمة وخاضعة للمساءلة، فإن من غير المرجح أن تقدر الحكومات على الوفاء بالتزاماتها بتحقيق إعلان الألفية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ونظراً لهذه التحديات، سوف يستمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز الحكم الديمقراطي ودعمه باعتباره أحد مجالات التركيز الرئيسية في الخطة الإستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣.

القسم الثاني

المشاركة الشاملة للكافة

يوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم للسلطات الوطنية في مجال تعزيز المشاركة المدنية على الصعد المحلية والإقليمية والوطنية. وتشمل آليات وفرص هذه المشاركة القوانين الانتخابية والتنمية البرلمانية وقنوات التعبئة مثل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. وتعتمد المشاركة الشاملة أيضاً على حصول المواطنين على المعلومات وإسماع صوتهم عبر قنوات متعددة. ويتمثل الغرض من مبادرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحكم الديمقراطي في دعم جهود البلدان المستفيدة من البرامج بهدف تعزيز المشاركة في الحوارات المتعلقة بالسياسات العامة وفي صنع القرارات من خلال مجالات العمل التالية:

- ☑ المشاركة المدنية
- ☑ النظم والعمليات الانتخابية
- ☑ البرلمانات
- ☑ الحوكمة الإلكترونية والوصول إلى المعلومات بواسطة تقنيات المعلومات والاتصالات

القسم الثاني – المشاركة الشاملة للكافة

المشاركة الشاملة للكافة
المشاركة المدنية

تقتضي التنمية البشرية المستدامة اتباع سياسات ونُهج تتمحور حول العنصر البشري. فهي تتطلب مشاركة قوية للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني في صياغة القرارات التي تؤثر في حياتهم ونمائهم. لقد شهدت السنوات الأخيرة نمواً هائلاً في نفوذ المجتمع المدني وسلطته الجماعية على صعيد وضع جداول الأعمال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ــ محلياً ووطنياً وعالمياً. إذ عكفت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني على لعب دور الوسيط على نحو متزايد لإسماع أصوات الناس وإيصال آرائهم للتأثير في السياسات العامة. لقد أيقن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عهد بعيد أن المشاركة الإستراتيجية والجوهرية مع المجتمع المدني أمر حيوي إذا ما أراد أن يظل لاعباً مهماً وفاعلاً في مجال التنمية.

السياسة والإستراتيجية

توضح الحصيلة العالمية لمشاركة ١٠٢ مكتب قطري تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع المجتمع المدني في عام ٢٠٠٨ مدى اتساع العلاقات القائمة مع المجتمع المدني. يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال عمله مع المجتمع المدني لإتاحة مشاركة المواطنين في تعزيز مساءلة الدولة، والتي تستند أيضاً إلى علاقة الثقة القائمة بين البرنامج والحكومات حيث إنها تُمكِّن الدولة من تحسين تقديم الخدمات. وتضخ المكاتب القطرية التابعة للبرنامج أكثر من ١٠٠ مليون دولار سنوياً عبر المنظمات غير الحكومية لتنفيذ المشاريع وتقديم الخدمات، كما تعمل على تيسير المشاركة المدنية في السياسات في مختلف القطاعات وبخصوص مجموعة واسعة من القضايا.

تدعم الكثير من المكاتب القطرية الحكومات من أجل تهيئة بيئة قانونية وتنظيمية مواتية لإيجاد مجتمع مدني نشط. وثمة عدد كبير من تلك المكاتب يضطلع بمبادرات مختلفة لتيسير مشاركة منظمات المجتمع المدني والمواطنين، بمن فيهم الفئات الضعيفة والمهمشة من السكان كالنساء والشباب والسكان الأصليين، في السياسات والعمليات التشريعية.

وعلى الرغم من الجهود المذكورة أعلاه، تشير المكاتب القطرية إلى ارتفاع الطلب من أصحاب المصلحة، بمن فيهم الحكومات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، على دعم وضع الأطر القانونية لمنظمات المجتمع المدني، وتعزيز فرص التفاعل والتشبيك بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني، والمشاركة المدنية في التخطيط الإنمائي والحكم المحلي، ورصد التقدم المحرز على صعيد الأهداف الإنمائية للألفية والتبليغ بشأنه، وتقديم الخدمات، وغيرها من الأمور.

واستجابةً لهذه المطالب، وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي «الصوت والمساءلة من أجل تحقيق التنمية البشرية: إستراتيجية عالمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز المجتمع المدني والمشاركة المدنية» في عام ٢٠٠٩، حيث تعطي هذه الإستراتيجية أولوية لمجالات النشاط الثلاثة التالية:

١. **الاستثمار في المجتمع المدني والمشاركة المدنية:** سوف يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تيسير تهيئة بيئة مواتية لنشوء مجتمع مدني نشط. وسيقوم أيضاً بدعم المجتمع المدني والتشارك معه من أجل التأثير في السياسات.

٢. **تعزيز عمل المواطنين من أجل ديمقراطية وتنمية تستند إلى المشاركة:** تعزيز الحكم الديمقراطي من خلال إرساء آليات للتفاعل بين المواطن والدولة وزيادة استجابة مؤسسات الدولة ومساءلتها.

٣. **تعزيز المشاركة المدنية من أجل التعددية والتنمية البشرية:** إن امتلاك الأمم المتحدة دوراً أقوى في الحكم العالمي وقدرةً على التأثير في جداول الأعمال العالمية يقتضي دعم المواطنين وشبكات المجتمع المدني ومشاركتهم الحيوية. وسوف يركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إقامة «منبر التنمية البشرية ٢٠١٠» الذي سيكون بمنزلة منتدى للأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من شركاء التنمية لوضع رؤية للعقد القادم من أجل تحقيق التنمية البشرية ومعالجة الأزمات المختلفة، بما في ذلك تغير المناخ.

يُركز عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الحكم الديمقراطي فيما يتعلق بالمجتمع المدني والمشاركة المدنية، على نحو متزايد، على تعزيز المساءلة الاجتماعية. تشير **آليات المساءلة الاجتماعية** إلى مختلف الوسائل [مثل بطاقات تسجيل آراء المواطنين، وتدقيق الأداء الاجتماعي، وهيئات المحلفين المكونة من المواطنين، وجلسات الاستماع العامة] التي يتسنى للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني التفاعل من خلالها مع المسؤولين في الدولة على مستويات مختلفة لإقامة نظام حكم أكثر استجابة وخضوعاً للمساءلة. ويستطيع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بواسطة نهج المساءلة الاجتماعية أن ينشئ روابط وتفاعلات بين شقي عمله في مجال الحكم الديمقراطي، أي بين تعزيز المشاركة الشاملة للكافة وتعزيز استجابة المؤسسات.

أمثلة من الأنشطة

المشاركة المدنية في وضع ورقة إستراتيجية الحد من الفقر في بنن

أتاحت المشاركة المدنية في وضع ورقة إستراتيجية الحد من الفقر إمكانية دخول منظمات المجتمع المدني إلى ميدان جديد من عمليات صنع السياسات والقرارات. ففي بنن، على سبيل المثال، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع منظمة التنمية الهولندية بإشراك شبكة المجتمع المدني سوشال ووتش في إدارة مشاركة المجتمع المدني في صياغة الورقة الإستراتيجية الثانية للحد من الفقر. ولقد تعاونت سوشال ووتش في بنن مع طائفة واسعة من منظمات المجتمع المدني لتنظيم عملية جمع البيانات في كافة البلديات البالغ عددها ٧٧، مع التركيز على تصورات المجتمع حيال الفقر واحتياجات المواطنين الإنمائية الرئيسية.

وفي موازاة ذلك، عملت منظمة سوشال ووتش أيضاً مع اللجنة الوطنية المسؤولة عن صياغة الورقة الإستراتيجية الثانية للحد من الفقر، بعد الدعوة بنجاح لشمول مشاركين من المجتمع المدني في هذه اللجنة الحكومية. وقد جرى توليف البيانات المجموعة في وثيقة اطلعت عليها اللجنة وأُدرجت في الورقة الإستراتيجية الثانية للحد من الفقر.

وحالما أصبحت المسودة الأولى للورقة الإستراتيجية الثانية للحد من الفقر جاهزة، رجعت منظمة سوشال ووتش في بنن إلى المجتمعات المحلية لمعرفة وجهات نظرها بغية إدراجها في الورقة. وقد عكست الورقة الإستراتيجية الثانية للحد من الفقر احتياجات الناس وآراءهم بمن فيهم أولئك المنتمون إلى المجتمعات المهمشة.

كما شاركت أكثر من ٧٠٠ منظمة مجتمع مدني في هذه المبادرة التي كانت جزءاً من برنامج أكبر نفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التنمية الهولندية في ١٥ بلداً بميزانية بلغت مليوني دولار بهدف تعزيز التعاون بين منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية في إطار عمليات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وإعداد ورقات إستراتيجية الحد من الفقر.

دعم قيام بيئة مواتية للمجتمع المدني بعد انتهاء النزاع في ليبريا

تدخلت منظمات المجتمع المدني إبان ما شهدته ليبريا من اضطرابات وحرب أهلية (١٩٨٩-٢٠٠٣) على مدار عقدين من الزمن لتوفير الخدمات الأساسية والمعونة للناس وذلك بعدما عجزت هياكل الحكم ونظمه في البلاد. فبعد انتهاء الحرب، أدى انعدام المبادئ التوجيهية الواضحة لعمل المنظمات غير الحكومية وعدم كفاية التنسيق بين الوزارات المعنية المختلفة والإشراف على هذا القطاع إلى فوضى ووقوع مخالفات.

أقرت أول حكومة منتخبة ديمقراطياً في مرحلة ما بعد الحرب في عام ٢٠٠٦ بالدور البارز الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني، وأعطت الأولوية لوضع سياسة ومبادئ توجيهية للمنظمات غير الحكومية من أجل توفير إطار لسياسة عمليات هذه المنظمات في ليبريا. وقد طُلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم المساعدة لوضع مسودة لإطار السياسة. وبعد سلسلة من المشاورات مع المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية والدولية، والوكالات الحكومية، والجهات المانحة، ومنظومة الأمم المتحدة تم وضع مسودة لإطار السياسة في عام ٢٠٠٧.

وفي الوقت نفسه، أعدت الحكومة مسودة أخرى لإطار السياسة. وقد أحدثت الأحكام الواردة في هذه المسودة ضجة داخل قطاع المنظمات غير الحكومية وواجهت انتقادات شديدة من جانب المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية.

لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة دوراً مهماً في التوسط بين المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والوزارات المعنية. وقد تأسست لجنة عمل برئاسة وزير التخطيط والشؤون الاقتصادية وعضوية ممثلين عن اللجنة الاستشارية للمجتمع المدني [ائتلاف يضم ١٥ منظمة وطنية شاملة]، وممثل عن المنظمات غير الحكومية الدولية، وممثلين عن الوزارات المختصة، إضافة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة.

تفاوض أعضاء اللجنة بشأن المسودة وصاغوا سياسة جديدة خاصة بالمنظمات غير الحكومية في تموز/يوليو ٢٠٠٧. ودعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اللجنة الاستشارية لمنظمات المجتمع المدني في تنظيم سلسلة من حلقات عمل لرفع مستوى الوعي لعرض مسودة السياسة على منظمات المجتمع المدني المحلية خارج العاصمة وإشراكها في عملية وضع السياسة. وفي حزيران/يونيو ٢٠٠٨، وُضعت النسخة النهائية للسياسة الوطنية الخاصة بالمنظمات غير الحكومية في ليبريا ودخلت حيز النفاذ.

تدعيم الشعوب الأصلية: المبادرة الإقليمية لتعزيز الحوار في مجال السياسات العامة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وتنميتها التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تأسست المبادرة الإقليمية لتعزيز الحوار في مجال السياسات العامة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وتنميتها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ ضمن إطار سياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العمل مع الشعوب الأصلية [٢٠٠١]. توفر هذه المبادرة للحكومات، والمكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالات، ومنظمات الشعوب الأصلية، ومنظمات المجتمع المدني منبراً لمناقشة أطر التعاون والاتفاق عليها.

ركزت المبادرة الإقليمية من خلال برامج ومشاريع مبتكرة ومتنوعة على تعزيز الثنائية الثقافية وتمكين الشعوب الأصلية. كما حددت أيضاً أمثلة عملية للتكيف مع تغير المناخ لتكون بمثابة أدوات مستندة إلى الأدلة توصل صوت الشعوب الأصلية من أجل إثراء النقاش العالمي الدائر بشأن تغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية.

تولي المبادرة كذلك اهتماماً خاصاً بتعزيز مهارات نساء الشعوب الأصلية وقدرتهن على المشاركة في عمليات صنع القرار، بما في ذلك في إطار تغير المناخ وإدارة الموارد. وعلى سبيل المثال، نظمت المبادرة الإقليمية بالتعاون مع مؤسسة ميثاق الشعوب الأصلية في آسيا وتحالف الشعوب الأصلية في الأرخبيل برامج تدريبية للشعوب الأصلية، نساءً ورجالاً، لمساعدتها في التعرف إلى مختلف عمليات صنع القرار، ودور الشعوب الأصلية على مستوى الأسرة، والقرية، والمجتمع المحلي والولاية.

لقد أدت مشاركة الرجال في برنامج تدريب نساء الشعوب الأصلية على صنع القرار على مساعدة الرجال في فهم حق النساء في صنع القرار وفهم مختلف جوانب أشكال العنف المرتكبة ضد المرأة، كما ساعدت في تغيير المفاهيم والممارسات. وساهم التدريب في نجاح نساء الشعوب الأصلية في مشاريع أخرى وفي مشاركتهن فيها.

وعلى سبيل المثال، يركز تحالف الشعوب الأصلية في الأرخبيل على رفع القيمة الاقتصادية للخيزران من خلال ممارسات مبتكرة، وعلى كيفية جعل الخيزران مصدراً للدخل لمجتمعات الشعوب الأصلية، ولا سيما النساء. وقد قادت زيادة الوعي لدى نساء الشعوب الأصلية إلى مشاركتهن في الجهود الرامية إلى إعادة تأهيل غابة الخيزران في منطقة توارايا التابعة للسكان الأصليين والحفاظ عليها عن طريق الإدارة المجتمعية، وإنتاج قوالب الفحم والهدايا التذكارية المصنوعة من الخيزران لتكون مصدر رزق بديلاً للشعوب الأصلية، وبالتالي تمكينها اقتصادياً.

المصـــادر

UNDP, 'Access to Information: Practice Note'. Oslo Governance Centre, Oslo, 2003. http://www.undp.org/oslocentre/overview/ogc_a2i.html

UNDP Civic Engagement. Essentials, Issue no. 8, October 2002, UNDP Practice Area: Democratic Governance Synthesis of Lessons Learned. New York: UNDP Evaluation Office, 2002.

UNDP, 'Democratic Dialogue Network'. http://www.democraticdialoguenetwork.org

UNDP, *Framework Paper 1, Claiming MDGs: An Empowerment Framework*. Oslo Governance Centre, Oslo, 2008. http://www.undp.org/oslocentre/docs08/Framework_1_-_Claiming_the_MDGs_-_Final.pdf

UNDP, *Partnerships in Action: UNDP Engagement with Civil Society*. New York, 2008. http://content.undp.org/go/groups/brsp/brsp-cso

UNDP, 'Practical Guidance Note. Communication for Empowerment: Developing Media Strategies in Support of Vulnerable Groups'. Oslo Governance Centre, Oslo, 2006. http://www.undp.org/oslocentre/docs06/Communicationforempowermentfinal.pdf

UNDP, 'Practice Note. Capacity Development during Periods of Transition'. Capacity Development Group, Bureau for Development Policy, New York, 2007.

UNDP, *Regional Initiative on Indigenous Peoples' Rights and Development*. http://regionalcentrebangkok.undp.or.th/practices/governance/ripp

UNDP, *Resources on Civil Society*. http://content.undp.org/go/groups/brsp/brsp-cso/?src=brsp

UNDP, *Voice, Accountability and Civic Engagement: A Conceptual Overview*. Oslo Governance Centre, Oslo, 2009. http://www.undp.org/oslocentre/docs09/OGC_DP_14_Voice,_Accountability_and_Civic_Engagement.pdf

UNDP, *Voice and Accountability for Human Development: A UNDP Global Strategy to Strengthen Civil Society and Civic Engagement*. New York, 2008. http://content.undp.org/go/groups/brsp/brsp-cso

UNDP, *UNDP and Civil Society Organizations: A Practice Note on Engagement*. Bureau for Resources and Strategic Partnerships/CSO Division, New York, 2001.

UNDP, *UNDP and Civil Society Organizations: A Toolkit for Strengthening Partnerships*. New York, 2006. http://www.undp.org/partners/cso/publications/CSO_Toolkit_linked.pdf

المشاركة الشاملة للكافة
النظم والعمليات الانتخابية

تعتبر الانتخابات وسيلة قوية من وسائل الحكم الديمقراطي لإيصال الأصوات، وممارسة المساءلة، ومن ثم تحقيق التنمية البشرية. يؤكد إعلان الألفية على قيمة العمليات السياسية الشاملة للكافة التي تتيح لجميع المواطنين فرصة المشاركة الحقيقية. وتُعد الانتخابات الفعالة وذات المصداقية والقائمة على تعدد الأحزاب إحدى أهم الوسائل التي تُمكِّن المواطنين من المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم ومساءلة ممثليهم بخصوص النتائج. إن المشاركة الواسعة للمواطنين هي أمر حاسم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والانتخابات هي أحد أوجه تلك المشاركة. كما إن الانتخابات تخلق التنافس على السلطة على فترات منتظمة، وهو ما يحد من الضرر الذي قد يسببه ضعف أداء الحكومات والقادة وذلك بضمان تركهم السلطة في نهاية المطاف.

السياسة والإستراتيجية

إن تعزيز استقلال وقدرات المؤسسات المسؤولة عن إجراء الانتخابات من شأنه أن يخفض وتيرة رفض نتائج الانتخابات ويضمن انتقال السلطة بسلام أكبر. كما إن من شأنه أن يعزز مصداقية العملية الانتخابية ويحد من نشوب النزاعات، ولا سيما في الانتخابات الانتقالية التالية لتسويات السلام، ويساعد البلدان في التركيز على عملية الحكم بدلاً من التركيز على عملية إدارة النزاعات المكلفة.

إن أحد المقاييس الرئيسية لمستوى الديمقراطية يتمثل فيما إذا كانت المرأة تتساوى في المواطنة مع الرجل من حيث تمتعها بالحقوق وشغلها مناصب السلطة. وفي هذا الصدد، تؤثر النظم والعمليات الانتخابية تأثيراً مباشراً في مدى مشاركة المرأة في العمليات السياسية.

ورغم ضرورة الانتخابات، فإنه لا بد من الإدراك بأنها لا تكفي بمفردها لإرساء الحكم الديمقراطي. فقوة الحكم الديمقراطي تكمن في التفاصيل الخاصة بطريقة الوصول إلى السلطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومشاطرتها، وفيما إذا كانت هناك مؤسسات وعمليات كافية ومتنوعة قائمة لتوفير الحماية المتساوية وتوزيع الموارد بعدل.

إن المؤسسات الديمقراطية كالخدمة المدنية القائمة على أساس الجدارة، والبرلمان الممثل للشعب، ومؤسسات حقوق الإنسان ومكافحة الفساد المستقلة، والنظام القضائي النزيه، وهياكل الحكم اللامركزي قادرة على أن تقطع شوطاً طويلاً نحو تحقيق التوازن بين السلطات وتوزيع المنافع على كافة فئات السكان. وغالباً ما تكون هناك تدابير خاصة مطلوبة للتصدي لأوجه عدم المساواة الاجتماعية الراسخة، ومنح المجتمعات التي درج استثناؤها إمكانية الوصول إلى السلطة السياسية والمؤسسات التي تقوم بخدمة تلك المجتمعات.

وإذا لم يكن هناك وجود لهذه المؤسسات والعمليات، يمكن أن تصبح الانتخابات الوسيلة الوحيدة للسعي وراء السلطة وامتلاكها، وللحصول على الموارد. وتصبح الانتخابات، في ظل غياب نظام ديمقراطي أشمل، دعوة لحصول الفائز فيها على كل شيء. ونتيجة لذلك، يمكن أن تُسفر الانتخابات المعيبة ــ أو تلك التي ينظر إليها على أنها كذلك ــ عن نزاع عنيف أو تشكك في شرعية النظام السياسي برمته.

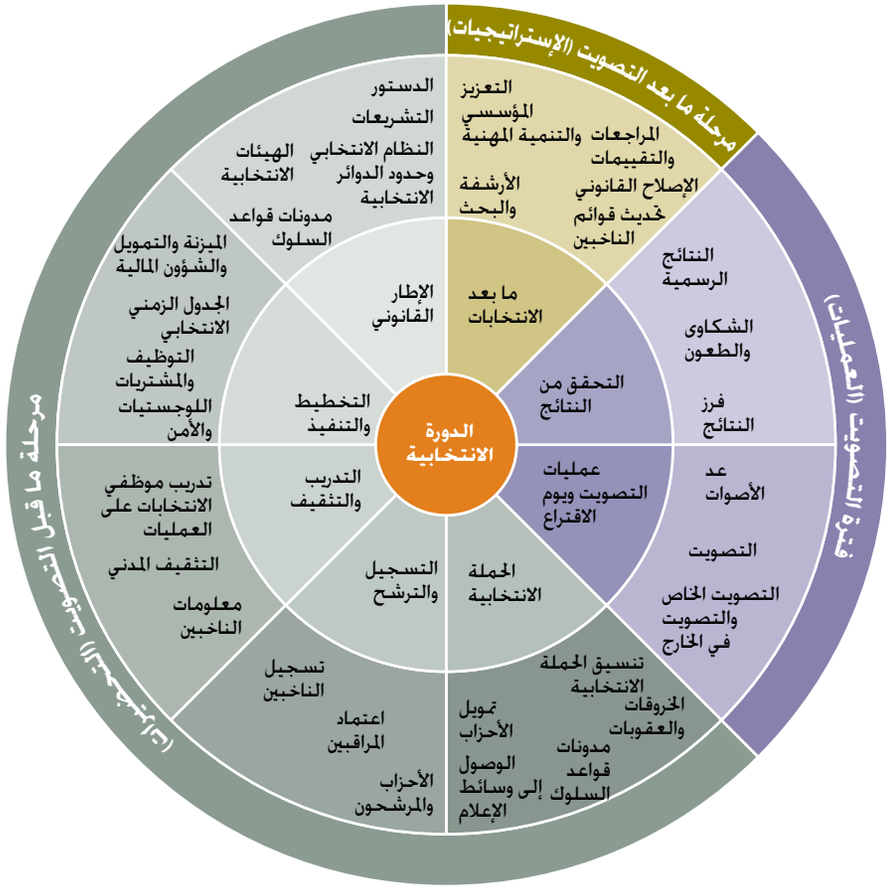

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو مقدم المساعدة الانتخابية في منظومة الأمم المتحدة. وهو يدعم البلدان بغية إرساء القوانين والعمليات والمؤسسات الانتخابية التي تعزز المشاركة الشاملة للكافة والإدارة الانتخابية المهنية التي تبني بدورها المصداقية الحقيقية والمتصورة.

ونظراً لكون الانتخابات أكبر بكثير مما يحدث في يوم الاقتراع، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتبع في عمله نهجاً يستند إلى الدورة الانتخابية، إذ ينظر هذا النهج للحدث الانتخابي بوصفه عنصراً واحداً من بين عناصر عديدة تؤثر في نوعية مشاركة المواطنين وحجمها. وتشمل هذه العناصر تصميم النظام الانتخابي، وإصلاح القوانين الانتخابية، ومنهجيات تسجيل الناخبين، والتربية المدنية وتثقيف الناخبين، وبناء قدرات هيئات الإدارة الانتخابية، وسلوك الأحزاب السياسية، ونوعية التغطية الإعلامية للمسائل الانتخابية.

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع مسؤولي الانتخابات الوطنيين كشريك رئيسي، كما يعمل مع غيرهم من أصحاب المصلحة أيضاً ــ بمن فيهم الحكومة وصانعو السياسات والمشرِّعون والمجتمع المدني والأحزاب السياسية ووسائط الإعلام ومقدمو المساعدة الانتخابية والجهات المانحة.

أما في إطار الأمم المتحدة، فإن الشراكة الأهم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هي شراكته مع إدارة الشؤون السياسية والتي تضطلع بدور مركز تنسيق المساعدة الانتخابية التابع للأمم المتحدة. وينطوي هذا الدور على ضمان التماسك والاتساق في المساعدة الانتخابية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة. ويتشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة مثل إدارة عمليات حفظ السلام وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية فيما يتعلق بالانتخابات في بعض السياقات.

طوّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عدداً من الأدوات العالمية والشراكات الإستراتيجية الرئيسية، ومن ضمنها شبكة المعرفة الانتخابية (أيس) [أكبر موسوعة مجانية على شبكة الإنترنت للمعلومات الانتخابية، كما إنها شبكة دينامية للممارسين ومرفق لتنمية القدرات]، وبريدج [دورة التنمية المهنية الأكثر شمولاً في مجال إدارة الانتخابات]. ومن ضمن شراكات البرنامج العالمية الإستراتيجية شراكته مع المفوضية الأوروبية، والتي أفضت إلى وضع تدريب مشترك في مجال المساعدة الانتخابية الفعالة والمبادئ التوجيهية التشغيلية فيما يتعلق بتنفيذ مشاريع المساعدة الانتخابية.

أمثلة من الأنشطة

أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٩ برنامجه العالمي الأول المعني بدعم الدورات الانتخابية، وهو مبادرة تُنفذ على مدار ثلاث سنوات تبلغ ميزانيتها ٥٠ مليون دولار وتهدف إلى المساعدة في ترسيخ الديمقراطية وتسريع وتيرة التنمية البشرية. ويعمل البرنامج في أربعة مجالات رئيسية هي:

المجال العالمي: يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعزيز قيادته ودعوته فيما يتعلق بتقديم المساعدة الانتخابية بواسطة تطوير وإدامة أدوات عالمية وسياسات مبتكرة ومنتجات معرفية.

المجال الإقليمي: يروج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتبادل الممارسات السليمة فيما بين كافة المناطق ــ إفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، والدول العربية، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأوروبا ورابطة الدول المستقلة.

المجال الوطني: يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع هيئات إدارة الانتخابات كي تزداد قدرتها على إدارة الانتخابات بشفافية ومصداقية ومهنية. ويشمل ذلك المساعدة في تعزيز العلاقات القائمة بين تلك الهيئات وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الأهمية الحاسمة في العمليات الانتخابية: الأحزاب السياسية والمجتمع المدني ووسائط الإعلام.

تمكين المرأة: يستثمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في رفع مستوى مشاركة المرأة في الانتخابات، كمرشحة وناخبة على حد سواء. ويُعنى البرنامج على وجه التحديد ببيئات ما بعد النزاع حيث يخضع الدستور والقانون الانتخابي وغيره من القوانين إلى إعادة الصياغة، وذلك كي يضمن إدراج الضوابط والموازين الصحيحة فيها بحيث تتمكن النساء من لعب دور أقوى.

القسم الثاني – المشاركة الشاملة للكافة
النظم والعمليات الانتخابية

يتلقى ما بين ٣٠ و ٤٠ بلداً، بالمتوسط، مساعدات من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنوياً في مجال الدعم الانتخابي. وفي عام ٢٠٠٧، أفادت غالبية هذه البلدان وللمرة الأولى بأن المساعدة المطلوبة والمقدمة ركزت على الفترة الفاصلة بين الانتخابات بدلاً من تقديم الدعم للانتخابات في حد ذاتها. وفي المتوسط، تقع ٤٧ في المئة من البلدان التي تطلب المساعدة في منطقة إفريقيا. وتقع ١٨ في المئة منها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، في حين تتساوى تقريباً حصص الدول العربية ومنطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة في النسبة المتبقية المتمثلة في ٣٥ في المئة.

وتكون هذه الأرقام أكبر من ذلك إذا ما أخذنا في الاعتبار الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحوار السياسي، ووضع الدساتير، وتمكين المرأة، والدعم البرلماني ــ وهي أمور تساهم كلها في تعزيز العملية الانتخابية ونتائجها. ومن حيث النفقات، استأثرت المساعدة الانتخابية بحوالي خُمس مجموع النفقات في مجال الحكم الديمقراطي ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧. وقد جرت تعبئة هذه الموارد وإنفاقها بصفة شبه حصرية على المستوى القطري.

الانتخابات في إفريقيا

يستثمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي موارد كبيرة في مجال الحكم الديمقراطي في إفريقيا حيث لا يزال الحكم الديمقراطي فيها هشاً. وبالمتوسط، يضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بما يقرب من نصف أنشطته في مجال الانتخابات في إفريقيا، بما في ذلك كبرى العمليات الانتخابية التي دعمها البرنامج في السنوات الأخيرة ــ الانتخابات في سيراليون [٢٠٠٧]، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية (٢٠٠٦) وفي ليبريا [٢٠٠٥]. وتتراوح نتائج الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بين بناء المؤسسات الانتخابية المهنية [كما في رواندا]، وتصميم العمليات الانتخابية الأكثر شمولاً [كما في تنزانيا]، وتحسين عملية تسجيل الناخبين [كما في غينيا بيساو].

الانتخابات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

يشمل عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ طائفة واسعة من الأنشطة ومن ضمنها التعاون الوثيق مع مملكة بوتان للتحضير لعقد أول انتخابات ديمقراطية على الإطلاق في ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، والدعم الإستراتيجي المقدم لإندونيسيا للتحضير لانتخابات عام ٢٠٠٩ ولبناء قدرات اللجنة الانتخابية الوطنية وأكثر من ٤٠٠ هيئة انتخابية محلية فى جميع أنحاء البلاد على المدى الطويل. وفي عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لمبادرة الهيئة الانتخابية في بنغلاديش لإعداد قوائم جديدة للناخبين مرفقة بالصور الفوتوغرافية. وقد أدار البرنامج هذا المشروع، الذي يُعد الأول من نوعه في البلاد، حيث موّل تسعة شركاء في التنمية وحكومة بنغلاديش إعداد قائمة انتخابية وطنية مشفوعة بصور الناخبين. وفي إطار هذا المشروع، جرى تسجيل أكثر من ٨١ مليون شخص في فترة لا تتجاوز ١١ شهراً.

المصـــادر

UNDP, 'Practice Note of Electoral Systems and Processes', New York, 2004.
http://content.undp.org/go/practices/governance/docs/download/?d_id=164291

UNDP, 'Electoral Assistance Implementation Guide', New York, 2007. http://www.undp.org/governance/docs/UNDP-Electoral-Assistance-Implementation-Guide.pdf

Elections and Conflict Prevention: A Guide to Analysis, Planning, and Programming, New York and Oslo, 2009.
http://www.undp.org/publications/Elections_and_Conflict_Prevention.pdf

UNDP and IFES, *Getting to the CORE: The Cost of Registration and Elections*, 2006.
http://content.undp.org/go/practices/governance/docs/download/?d_id=477071

UNDP, *Handbook on Working with Political Parties*, New York, 2006.
http://content.undp.org/go/practices/governance/docs/download/?d_id=468148

'Human Development Viewpoints' on Strong Democracies Need Strong Political Parties; Nothing Less Than Parity: Gender-balance in Political Representation; Show Me the Money: Political Party Financing Disclosure; Inclusive Local Governance: Representation and Affirmative Action; and Presidentialism in Decentralized Governance: More Local Leadership but at What Cost? (2004–2005) http://intra.undp.org/bdp/hdv/docs

'Joint Training Package in Effective Electoral Assistance' by UNDP, EC, IDEA (2006–2008); 4.5 day training package for UNDP and EC staff working in electoral assistance; VDA module developed on this basis (see LRC)

'Focus On: Effective Electoral Assistance'. http://aceproject.org/ace-en/focus/focus-on-effective-electoral-assistance/?searchterm=Focus%20on

Electoral Assistance Division of the Department of Political Affairs.
http://www.un.org/Depts/dpa/ead

EC-UNDP Partnership http://www.ec-undp-electoralassistance.org

ACE Electoral Knowledge Network, 2006. http://www.aceproject.org

BRIDGE Project (UNDP joined 2007) http://www.bridge-project.org

المشاركة الشاملة للكافة
البرلمانات

يرتبط وجود مؤسسة برلمانية فعالة ارتباطاً وثيقاً بقيام دولة ديمقراطية قابلة للحياة ومجتمع منفتح. فهي مؤسسة أساسية لإقامة الديمقراطية وتوطيدها لأنها تمكن الناس العاديين من المشاركة فى السياسات التي تحدد حياتهم. إن البرلمان [أو الكونغرس أو مجلس النواب أو المجلس التشريعي] هو عنصر أساسي لإرساء سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان، والإشراف على عمليات الحكم التي تتسم بالشفافية، وضمان الامتثال الوطني للالتزامات الدولية.

السياسة والإستراتيجية

غدا الدعم المقدم للتنمية البرلمانية منذ منتصف عقد التسعينات مجالاً مهماً ومتنامياً من بين المجالات التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك بوصفه آلية لزيادة تمثيل الفقراء والجماعات المحرومة ورفع مستوى المساءلة أمامهم. وفي عام ١٩٩٥، كان لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خمسة برامج معنية بالتنمية البرلمانية تعمل في آن واحد؛ أما حالياً فهناك أكثر من ٦٠ برنامجاً معنياً بالتنمية البرلمانية، من الجزائر إلى موزامبيق ومن تيمور ـ ليشتي إلى أوروغواي. ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالياً الدعم إلى البرلمانات في كافة أنحاء العالم، وهو رائد معترف به في إطار هذا الركن المهم من أركان الحكم الديمقراطي.

يقدم فريق الحكم الديمقراطي الدعم إلى المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي العاملة مع البرلمانات. ويأخذ هذا الدعم شكل المشورة التقنية ونقل المعرفة، وبرنامج عالمي بشأن تعزيز السلطة التشريعية، ومنصات معرفية متعددة الأطراف على شبكة الإنترنت.

يقدم فريق التنمية البرلمانية المنبثق عن فريق الحكم الديمقراطي المشورة التقنية على أساس الطلب. فحيثما يبدي برلمان وطني اهتمامه بالحصول على دعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن المكتب القطري يستدعي فريق التنمية البرلمانية للمساعدة في تصميم المشاريع، وتنظيم أنشطة محددة، وتسمية المستشارين التقنيين العاملين على المدى القصير والمدى الطويل، وتقييم نتائج المشاريع الجارية، وضمان الجودة. كما يدعم الفريق تطوير منتجات معرفية مثل الكتيبات لأعضاء المجالس النيابية، والنماذج التدريبية، والأدوات التي تستند إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والدروس المستفادة في مجال التنمية البرلمانية.

برنامج عالمي

يعكف فريق الحكم الديمقراطي على تنفيذ برنامج عالمي حول التنمية البرلمانية منذ عشر سنوات. يحمل هذا البرنامج اسم «البرنامج العالمي المعني بتعزيز السلطة البرلمانية» وهو الآن في مرحلته الثالثة. ويعمل على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية وله دور بارز في تنامي البرمجة في مجال التنمية البرلمانية ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفي تطوير خبرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا المجال. والبرنامج العالمي هو بمنزلة «حاضنة» للأفكار المبتكرة ونُهج التنمية البرلمانية.

وعلى **الصعيد العالمي**، تساعد أنشطة البرنامج العالمي المعني بتعزيز السلطة البرلمانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مواصلة قيادته ودعوته في مجال تعزيز السلطة البرلمانية من خلال تقرير نصف سنوي سيُعد قريباً بشأن التنمية البرلمانية لبناء توافق في الآراء ووضع جدول أعمال، ومن خلال بذل جهود متواصلة ترمي إلى وضع

نقاط مرجعية ومعايير للبرلمانات الديمقراطية، ومبادرات مختلفة لحفز الكفاءة البرلمانية والحكومية.

وعلى **الصعيد الإقليمي**، يركز البرنامج العالمي المعني بتعزيز السلطة البرلمانية على تبادل الممارسات السليمة وتوليد المعارف ونشرها ضمن منطقة معينة، بما في ذلك الدول العربية وغرب إفريقيا ووسطها. كما إن الأنشطة المنفذة على المستوى الإقليمي تُمكّن من استطلاع قضايا حساسة لا يمكن التصدي لها على المستوى الوطني بسهولة وبصورة فورية، ومن ضمنها الرقابة البرلمانية على قطاع الأمن، وقوانين الأحزاب السياسية، وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وعلى **الصعيد الوطني**، تركز تدخلات البرنامج العالمي المعني بتعزيز السلطة البرلمانية على الجزائر ولبنان وموريتانيا والنيجر. وتعزز جهود الدعم الوطني مشاركة البرلمانات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من أجل إرساء رقابة على الموازنة، وبناء القدرة على إجراء التحليلات المالية والاقتصادية، ودعم مساهمة البرلمانات في تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة وعملية صنع السياسات التي تراعي الفوارق بين الجنسين.

المنصات العالمية على شبكة الإنترنت

يدعم فريق الحكم الديمقراطي منصتين متعددتي الأطراف على شبكة الإنترنت بغية زيادة فرص الحصول على المعرفة التي يُنتجها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الشركاء في التنمية البرلمانية.

تأسست **شبكة المعارف الدولية للنساء العاملات في ميدان السياسة**(iKnowPolitics) [www.iknowpolitics.org] في عام ٢٠٠٧، وهي تحظى بدعم خمسة شركاء عالميين [صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمعهد الديمقراطي الوطني، والاتحاد البرلماني الدولي، والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية]. توفر هذه الشبكة حيزاً افتراضياً لأولئك المؤيدين لحصول النساء المنخرطات في السياسة على قدر أكبر من المعرفة والمشورة والمعلومات.

تأسست **البوابة الإلكترونية للتنمية البرلمانية – آغورا [الساحة]** [www.agora-parl.org] (Agora) في عام ٢٠١٠، وهي شبكة تحظى بدعم عدة شركاء في التنمية البرلمانية بمن فيهم المعهد الديمقراطي الوطني، ومعهد البنك الدولي، والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية. تهدف هذه الشبكة إلى إيجاد حيز على شبكة الإنترنت للبرلمانيين، والموظفين، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائط الإعلام، والجهات المانحة، والعاملين في مجال التنمية للحصول على معلومات من مكتبة على شبكة الإنترنت، ومشورة من الخبراء، والاطلاع على أحدث ما يتعلق بأفضل الممارسات في هذا المجال.

أمثلة من الأنشطة

بنين: عملية الميزنة القائمة على التشاور

يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال البرنامج العالمي المعني بتعزيز السلطة البرلمانية الجمعية الوطنية [البرلمان] في بنن منذ عام ٢٠٠١. وكجزء من تنفيذ التوصيات المنبثقة عن تقييم البرلمان، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إنشاء هيكلين للدعم التقني: وحدة تحليل الميزانية ومراقبتها وتقييمها في عام ٢٠٠١، ووحدة تحليل السياسات الإنمائية للجمعية الوطنية في عام ٢٠٠٢. توفر وحدة تحليل الميزانية للبرلمان، وللجنته المالية، نماذج حسابية وتقنيات لتحليل ومحاكاة البيانات الاقتصادية والمالية كأدوات لمراقبة الموازنة العامة للدولة وتقييمها.

إضافة إلى ذلك، يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال مشروع «دعم تعزيز وتحديث الجمعية الوطنية» الدعم لتنظيم جلسات استماع عامة سنوية تضم اللجنة المالية ومنظمات المجتمع المدني المعنية ونقابات العمال وغيرهم من أصحاب المصلحة لمناقشة مشروع الموازنة الوطنية واقتراح التغييرات. ونظراً لتدني قدرات البرلمانيين ومنظمات المجتمع المدني في مجال الميزنة، فقد وفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تدريباً على تحليل الموازنة، والميزنة المستندة إلى النوع الاجتماعي، وأساليب صياغة التشريعات. وتتيح جلسات الاستماع العامة الفرصة للجنة المالية لعرض مشروع الموازنة على منظمات المجتمع المدني لتحليلها والدعوة لإجراء تغييرات.

الفريق الإقليمي العربي العامل المعني بقوانين الأحزاب السياسية

عقد الفريق العامل المعني بالبرلمان وإصلاح قانون الأحزاب السياسية، الذي أطلقته مبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البرلمانية في المنطقة العربية والبرنامج العالمي المعني بتعزيز السلطة البرلمانية في عام ٢٠٠٦، ثلاث حلقات عمل إقليمية [الرباط ٢٠٠٦، عمّان ٢٠٠٦، الدار البيضاء ٢٠٠٨]، واجتماعاً لمجموعة تركيز في بيروت في عام ٢٠٠٧. وقد حضر هذه الاجتماعات أكثر من ٤٠ عضواً من برلمانات الأردن والجزائر والأراضي الفلسطينية المحتلة والكويت ولبنان والمغرب ومصر واليمن، فضلاً عن خبراء وباحثين في هذا المجال.

واستناداً إلى المناقشات التي شهدتها هذه الاجتماعات، تم وضع عدد من المبادئ العامة وجرى اعتمادها. وتمثل هذه المبادئ أساساً للقوانين المستقبلية الخاصة بالأحزاب السياسية في المنطقة العربية. كما تسهم أيضاً في تعزيز الأحزاب السياسية وتطويرها مؤسسياً في إطار نظام حكم ديمقراطي وفاعل. وتعزز هذه المبادئ أيضاً المشاركة السياسية والتعددية السياسية، وتتناول جوانب مختلفة من حياة الحزب السياسي، بما فيها تشكيل الحزب السياسي، وصياغة نظامه الداخلي، وتمويله، وعلاقاته بالدولة والمجتمع.

وفي عام ٢٠٠٩، أُدخلت هذه المبادئ على المستوى الوطني في مؤتمر عقد في الأردن على سبيل تشجيع استخدامها في الحوار الوطني الدائر هناك.

باكستان: صياغة مشروع برلماني

طلب المكتب القطري التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في باكستان في عام ٢٠٠٩ من فريق التنمية البرلمانية المنبثق عن فريق الحكم الديمقراطي تقديم الدعم لتطوير مشروع جديد مع الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ الباكستانيين. أجرت باكستان انتخابات لمجلسي البرلمان في عام ٢٠٠٨ ومن ثم كانت هناك حاجة لتقديم الدعم لهاتين المؤسستين. استند فريق التنمية البرلمانية إلى خبراته المستمدة من مشاريع تنمية برلمانية أخرى تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإلى السياق الوطني لتصميم المشروع الذي قدم الدعم التقني طويل الأجل لنواب وأعضاء في مجلس الشيوخ، ولا سيما لعدد محدد من اللجان البرلمانية. كما أقر المشروع كذلك بأهمية الطلب السياسي لهذه العملية وقدم الدعم لدور منظمات المجتمع المدني لتكون قادرة على ممارسة الدعوة والمناصرة أمام اللجان البرلمانية.

المصـــادر

UNDP, *Parliaments, Crisis Prevention and Recovery: Guidelines for the International Community*, New York, 2006. http://www.parlcpr.undp.org/docs/GPPS_Guidelines.pdf

UNDP, *A Handbook on Working with Political Parties*, New York, 2006. http://www.undp.org/governance/docs/policy-pub-polpartieshandbook.pdf

UNDP, *Measuring Democratic Governance: A framework for selecting for selecting pro-poor and gender sensitive indicators*, New York and Oslo, 2006. http://www.undp.org/oslocentre/docs06/Framework%20paper%20-%20entire%20paper.pdf

UNDP, *How to Conduct a Legislative Needs Assessment*, 1999. http://mirror.undp.org/magnet/Docs/parliaments/How%20to%20conduct%20needs%20assessment.htm

Murphy, Jonathan and Alhada, Alkache, 'Global Programme for Parliamentary Strengthening II: Mid-term Evaluation Report'. An evaluation of UNDP's GPPS programme at the global, regional and country level. It is a particularly useful example of the type of questions and recommendations that can frame and result from an evaluation of parliamentary development, UNDP, 2007. http://sdnhq.undp.org/governance/parls/docs/GPPS%20Mid-Term%20Evaluation%20Final.pdf

National Democratic Institute for International Affairs (NDI) and UNDP, *Legislative-Executive Communication on Poverty Reduction Strategies*, 2004. http://www.accessdemocracy.org/library/1682_gov_poverty_exec_050504.pdf

National Democratic Institute for International Affairs and UNDP, *Legislative Public Outreach on Poverty Issues*, New York, 2004. http://www.accessdemocracy.org/library/1684_gov_poverty_public_050504.pdf

National Democratic Institute for International Affairs (NDI) and UNDP, *Parliamentary-Civic Collaboration for Monitoring Poverty Reduction Initiatives*, New York, 2004. http://www.accessdemocracy.org/library/1683_gov_poverty_civic_050504.pdf

'International Knowledge Network of Women in Politics (iKnowPolitics)'. http://www.iknowpolitics.org

'Agora Parliamentary Development Web Portal'. http://www.agora-parl.org

المشاركة الشاملة للكافة

الحوكمة الإلكترونية والوصول إلى المعلومات بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رائداً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، حيث بدأ تقديم الدعم في هذا المجال في أوائل التسعينيات من خلال برامج ومشاريع عالمية وإقليمية ووطنية. وبحلول نهاية الألفية، كان أكثر من ١٢٠ بلداً مستفيداً من البرنامج قد أطلق طائفة واسعة من مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. توفر الحوكمة الإلكترونية منهاجاً ومدخلاً للربط بين الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز عمليات الحكم الديمقراطي وتدعيمها. وتهدف الأنشطة في هذا السياق إلى تعزيز توفير الخدمات العامة الأساسية والمعلومات للسكان الفقراء والمهمشين، وفي الوقت نفسه إلى تعزيز مشاركة المواطنين وأصحاب المصلحة.

السياسة والإستراتيجية

يتبع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الحوكمة الإلكترونية نهجاً يتمحور حول المواطنين أو أصحاب المصلحة. ويُستخدم هذا بدوره لخلق تركيز لصالح الفقراء في إطار الحوكمة الإلكترونية بحيث يلعب أصحاب المصلحة دوراً في وضع جدول أعمال السياسات وتنفيذ البرامج على حد سواء. وهكذا يوفر هذا النهج إطاراً بالغ الأهمية للتمييز بين مبادرات الحكومة الإلكترونية التقليدية وبين المبادرات ذات نطاق التركيز الأوسع التي تُشرك الحكم الديمقراطي والجهات الفاعلة غير الحكومية في المعادلة.

نهج يتمحور حول المواطنين

يحصل المواطنون بوصفهم «زبائن» على الخدمات العامة والمعلومات العامة. ويعتبر هذا بالأساس علاقة تقوم على صفقة يلتقي فيها العرض والطلب، وتكون مؤشرات النجاح ملموسة. وفي معظم البلدان النامية، ثمة قصور شديد في حجم خدمات ومعلومات الحوكمة الإلكترونية المعروضة مقارنة بحجم الطلب الفعلي.

أما باعتبار المواطنين «أصحاب مصلحة»، فإنهم يلعبون دوراً مختلفاً تماماً. فهم يشاركون في عمليات صنع القرارات والسياسات، وبالتالي تصل أصواتهم إلى الأشخاص والمؤسسات التي تتخذ القرارات النهائية بشأن الاستثمارات العامة. وينصب التركيز في هذا السياق على تمكين المواطنين بمنحهم القدرات والأدوات اللازمة لبناء الجسور مع الحكومات المحلية والوطنية والتأثير في القرارات. وفي هذا الصدد، يلعب الوصول إلى المعلومات العامة دوراً أساسياً.

ويرتبط هذان الدوران للمواطنين ارتباطاً وثيقاً ببعضهما. إذ تكون سياسات الحوكمة الإلكترونية وبرامجها أكثر فعالية إذا تمتع واضعو السياسات والمؤسسات العامة بوعي تام بحاجات الغالبية العظمى من السكان وأولوياتهم. ولا يمكن لذلك أن يتحقق إلا إذا سُمعت أصوات المواطنين، المنتظمة في شبكات على سبيل المثال، واتخذت إجراءات بناءً عليها.

مكونات الحوكمة الإلكترونية

تمثل الحوكمة الإلكترونية مجالاً واسعاً ومتنامياً وهي تشمل العديد من مجالات الاستثمار العام في تقنيات المعلومات والاتصالات في البلدان النامية. واستناداً إلى الاطلاع على أكثر من ٤٥٠ مشروع نفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الحكومة الإلكترونية في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨، فقد جرى تحديد المكونات الأساسية التالية:

الإدارة الإلكترونية: استثمارات عامة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الشفافية والمساءلة ضمن المؤسسات العامة، على الصعيدين الوطني والمحلي،

بغية تحسين كفاءتها. وعادة ما يرتبط هذا المكون بإصلاح الإدارة العامة وبرامج تحديث الدولة.

الخدمات الإلكترونية: استثمارات عامة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز كفاءة المؤسسات العامة وشفافيتها في توفير الخدمات العامة في جميع القطاعات. ويرتبط هذا المكون بإصلاح الإدارة العامة، والحوكمة المحلية، ومكافحة الفساد، وبرامج إمكانية اللجوء إلى القضاء.

المشاركة الإلكترونية: استثمارات عامة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز التفاعل بين المؤسسات العامة والمواطنين بهدف الارتقاء بالسياسات والخدمات والعمليات التشغيلية العامة. وتنطوي هذه المشاركة على توفير المعلومات للمواطنين، والتشاور معهم، وقيام حوار بينهم وبين الحكومة.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك ثلاثة مكونات مشتركة بين عدة قطاعات:

امتلاك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقدرة على الاتصال: استثمارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البنية التحتية العامة والخاصة للمعلومات، والقدرة على الاتصال والمعدات من أجل تشجيع الناس على استخدامها على نطاق أوسع.

الوصول إلى المعلومات: استثمارات عامة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز رقمنة المعلومات العامة ونشرها بين السكان بشكل عام. ويرتبط هذا ارتباطاً وثيقاً بالمجال الأوسع المتمثل في الوصول إلى المعلومات، والذي ينطوي على تعزيز التشريعات الوطنية المتعلقة بالوصول إلى المعلومات. وينصب التركيز هنا على توفير المعلومات الرسمية للعامة، وعلى إيجاد وسائل جديدة ومستقلة للمعلومات يديرها المجتمع المدني.

بيئة ولوائح تنظيمية مواتية للسياسات: استثمارات عامة لدعم وضع وتنفيذ سياسات وتشريعات ولوائح تنظيمية خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية والحوكمة الإلكترونية، وكذلك لبناء القدرات المؤسسية الداخلية للكيانات العامة المشاركة في تصميم السياسات وتنفيذها والإشراف عليها.

الحوكمة الإلكترونية المناصرة للفقراء

إن النهج المتمحور حول المواطن والرامي إلى تعزيز استثمارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع العام لا يضمن بالضرورة التصدي للفقر وعدم المساواة. تكاد الخدمات الأساسية في كثير من البلدان النامية تكون معدومة. وحينما تتوفر، فإنها تخضع لهيمنة النخبة، وتُقدَّم على أساس العرض لذا فهي تفتقر إلى المساءلة والشفافية، ولا تصل إلى المجتمعات المحلية الفقيرة والمهمشة.

لذا ينبغي لصناع القرار أن يدرجوا صراحةً في جداول أعمال السياسات نهجاً مناصراً للفقراء يتم اتباعه في الاستثمارات العامة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحوكمة الإلكترونية، وإصلاح الإدارة العامة بحيث يستهدف الفقراء على وجه التحديد

ويلبي احتياجاتهم الأساسية وأولياتهم. وهذا ينطبق بوجه خاص على البلدان الأقل نمواً، حيث لا تزال مستويات الفقر والفقر المدقع مرتفعة للغاية ويتعين على الحكومات أن تتدخل لسد الثغرات ــ لأن القطاع الخاص لن يُقدم على الاستثمار في الأسواق غير المربحة.

الحوكمة المتنقلة

توفر التقنيات النقالة بتقليلها الحواجز التي تعيق الولوج إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة [مثل حواجز اللغة والتكلفة والواجهة البينية] أرضاً خصبة لاستكشاف فرص تقديم الخدمات الحكومية الأساسية [الوثائق مثل شهادات الميلاد، والتعليم والصحة] وخدمات القطاع الخاص مثل الخدمات المصرفية والقروض الصغيرة، وإشراك المجتمعات المحلية في عمليات صنع القرار. لذا فليس من المستغرب أن نمو التقنيات النقالة قد فاق كل التوقعات بل فاق كل معدلات النمو التي شهدتها التقنيات الأخرى عبر التاريخ.

شرعت حكومات البلدان النامية وشركاؤها في إدراج التقنيات النقالة ضمن إستراتيجياتها الراهنة في مجال التنمية والحوكمة الإلكترونية بغية تقديم الخدمات العامة والخاصة والتواصل مع السكان المهمشين. ويتحتم عليها الآن تجاوز ما يسمى «بالفجوة الرقمية» والتركيز على القضايا الاجتماعية والاقتصادية الجوهرية التي يمكن التصدي لها بواسطة التقنيات النقالة.

أمثلة من الأنشطة

غواتيمالا: دعم نُظم مراقبة البرامج الاجتماعية واستخدام التقنيات النقالة لأغراض التنمية المحلية

انخفض معدل الفقر في غضون السنوات الست الماضية من ٥٦ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٥١ في المائة في عام ٢٠٠٦. ومع ذلك، لا تزال نسبة الفقر المدقع عند ١٥ في المئة. كما إن الفقر المدقع آخذ بالازدياد في المناطق الحضرية بوتيرة أسرع مما هي عليه في الأرياف. وهذه مسألة تثير قلقاً متزايداً، إذ يصيب سوء التغذية المزمن ٤٩ في المئة من الأطفال دون سن الخامسة، وهي نسبة من أعلى النسب في العالم. وبالنظر إلى هذا الوضع ونظراً لضرورة وجود سياسة اجتماعية متكاملة، أرست الحكومة آلية تنسيق لمجلس الوزراء الاجتماعي تحت اسم التماسك الاجتماعي لتكون مسؤولة عن تنفيذ إستراتيجية تحد من الفقر من خلال تنفيذ برامج في البلديات التي تشهد أعلى معدلات الفقر.

يعتبر برنامج التحويلات النقدية «مي فاميليا بروغريسا» أحد أهم هذه البرامج. ويتمثل أحد التحديات التي تواجه تنفيذ مثل هذه الإستراتيجية في الحاجة للحصول على معلومات متسقة عن ظروف حياة الناس الأشد فقراً. ويتصدى المشروع لهذا التحدي من خلال تطوير نظام وطني للمعلومات على شبكة الإنترنت لتتبع ومراقبة كافة الاستثمارات الاجتماعية في البلد، ولا سيما البرامج المندرجة في جدول أعمال الحد

من الفقر المدقع، مثل التحويلات النقدية المشروطة؛ ومن خلال إطلاق مشروعين رائدين في المجتمعات المحلية حيث يسود الفقر المدقع واستخدام التقنيات النقالة لتعزيز تقديم الخدمات. وثمة مشروع مماثل قيد التنفيذ في تيمور ـ ليشتي.

غانا: ربط المقاطعات بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتفعيل اللامركزية والتنمية المحلية

لم تعالج الكثير من التدخلات الجارية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية على نحو كافٍ الفجوة في قدرات بعض الوزارات والإدارات والوكالات الرئيسية على تقديم الخدمات الحكومية للأعمال التجارية وللمواطنين والتي من شأنها أن تتمم جهود الحوكمة الإلكترونية وتطبيق اللامركزية في المقاطعات والمجتمعات المحلية. تعكف هذه المبادرة في غانا على إنشاء منصات مشتركة بين الإدارات لتعزيز تنفيذ أعمال الحكومة على مستوى المقاطعات من أجل ترسيخ اللامركزية وتعزيز الحوكمة الإلكترونية. وستوفر هذه المنصة أيضاً هياكل لرقمنة سجلات المقاطعات والإدارات، وتحسين التراسل والتعاون والحوار التشاركي الشامل للكافة بشأن قضايا التنمية لتيسير قيام المؤسسات بالاستجابة بسرعة للاحتياجات الإنمائية الخاصة بالمجتمعات المحلية الواقعة ضمن نطاقها.

المصـــادر

UNDP, *Taking Stock of UNDP's e-governance programmes*. Bureau for Development Policy. Democratic Governance Group, New York, 2009. http://ictd.undp.org/e-gov/mapping

UNDP, *Primer on Pro-Poor e-governance*. RSC Bangkok and Bureau for Development Policy – Democratic Governance Group, New York, 2008.
http://sdnhq.undp.org/undpwiki/Primer_Pro-poor_e-gov_Service_Delivery

UNDP, *Gender Responsive e-governance: Exploring the Transformative Potential*. Bureau for Development Policy. Democratic Governance Group, New York, 2008.
http://ictd.undp.org/e-gov/GenderGovPr_e-governance_4.pdf

UNDP, *E-governance Service Delivery in India and South Africa*. Bureau for Development Policy, Democratic Governance Group, New York, 2007.
http://sdnhq.undp.org/~raul/egov/propoor/e-gov-4-the-poor-paper-final.pdf

Empowering Parliaments through the Use of ICTs. Bureau for Development Policy, Democratic Governance Group, New York, 2006.
http://sdnhq.undp.org/e-gov/e-parl.html

'Report on Mapping UNDP's E-Governance Projects: E-Governance and Access to Information via ICT'.
http://sdnhq.undp.org/e-gov/mapping/UNDP-egovernance-mapping-report.pdf

'Report on e-governance Sub-Practice Event.' Dakar, Senegal: 1-3 September 2005.
http://sdnhq.undp.org/egov/e-gov-report-final.pdf and Executive Summary,
http://sdnhq.undp.org/egov/e-gov-exec-summ.pdf

UNDP, 'A Guide to Measuring the Impact of Right to Information Programmes: Practical Guidance Note'. Oslo Governance Centre, Democratic Governance Group, Oslo, 2006.

UNDP, 'Right to Information. Practical Guidance Note'. Oslo Governance Centre, Democratic Governance Group, Oslo, 2004.
http://www.undp.org/governance/docs/A2I_Guides_RighttoInformation.pdf

UNDP, 'Civic Education: Practical Guidance Note'. Oslo Governance Centre. Democratic Governance Group, Oslo, 2004.
http://www.undp.org/governance/docs/A2I_Guides_Civic%20education.pdf

'Sustainable Development Networking Programme: Report of an independent external assessment'. Bureau for Development Policy, New York, 2004.
http://www.sdnp.undp.org/docs/evals/SDNP-assessment-report-Final.pdf

Pro-Poor Public Service Delivery with ICTs: Making local e-governance work towards achieving the Millennium Development Goals. Asia Pacific Development Information Programme (APDIP), Bangkok, e-Note No. 11, 2007.
http://www.apdip.net/apdipenote/11.pdf/view

Empowering the Poor: Information and Communications Technology for Governance and Poverty Reduction – A Study of Rural Development Projects in India. APDIP, Bangkok, 2007.
http://www.apdip.net/publications/ict4d/EmpoweringThePoor.pdf

Paving the Road towards Pro-Poor E-Governance – Findings and Observations from Asia-Pacific Case Studies. APDIP, Bangkok, 2007.
http://www.apdip.net/projects/e-government/capblg/casestudies/Overview.pdf

What and Whose e-Government We Want? An End-User's Dimension of e-Services. Bratislava Regional Service Centre, Bratislava, 2005.
http://sdnhq.undp.org/egov/papers/what_egov_prague.pdf

United Nations Centre for Regional Development, in collaboration with UNDP, APDIP. 'Pro-Poor E-governance.' Regional Development Dialogue 27, 2, 2006.
http://www.uncrd.or.jp/pub/recentpu.htm#rdd

Zambrano, Raúl. 'E-governance and Development: Service Delivery to Empower the Poor.' *International Journal of Electronic Government Research*, Vol. 4, Issue 2, 2008: 1–11.

القسم الثالث

المؤسسات المتجاوبة

يوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم للمبادرات الوطنية التي تمكّن المؤسسات الحكومية والهيئات التمثيلية الوطنية ودون الوطنية من اكتساب وتنمية القدرات على تصميم السياسات العامة وتنفيذها وتقديم الخدمات بصورة سريعة وشفافة وخاضعة للمساءلة. ومن خلال توسيع قدرات المؤسسات الحكومية ــ بما في ذلك قدرتها على التفاعل مع الهيئات التمثيلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص ــ يساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تهيئة بيئة مواتية من أجل تسريع وتيرة الحد من الفقر، وتعزيز المساواة، والتغلب على الأزمات، والتخفيف من حدة النزاعات، والحفاظ على البيئة لأجيال المستقبل.

☑ الحكم والإدارة العامة

☑ اللامركزية والحكم المحلي

المؤسسات المتجاوبة

الحكم والإدارة العامة

تُبرز آخر المستجدات أهمية الإدارة العامة بوضوح. ففي المقام الأول، يذكرنا النقاش الدائر حول كيفية تسريع وتيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بأن نقاط الضعف في الحكم والإدارة العامة تقع في صميم أوجه القصور على صعيد إحراز هذه الأهداف. وثانياً، لا تكفي المشاركة والتمثيل لإنجاح الديمقراطية ما لم توجد إدارة عامة قوية تساعد في تقديم الخدمات للناس. وثالثاً، لقد سلّط النداء العالمي لكبح الفساد باعتباره أحد المعوقات الرئيسية التي تواجه التنمية المناصرة للفقراء الضوء على الإدارة العامة. وختاماً، ثمة حاجة في أعقاب النزاعات لاستجابة أكثر تنسيقاً من جانب الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة، والحكم المحلي، والمساءلة والشفافية المالية.

السياسة والإستراتيجية

إن السعي وراء بلوغ مستويات متقدمة من التنمية البشرية يتطلب تدخلات من طرف الدولة تنفذها إلى حد كبير الإدارة العامة على الصعد الوطنية ودون الوطنية والمحلية. لم تكن أهمية الإدارة العامة في مجال التنمية موضع شك قط ولكن الأفكار السائدة حول دورها في التنمية قد تغيرت بشكل ملحوظ على مر الزمن. أما اليوم ونتيجة للأزمة الغذائية والمالية العالمية، وهشاشة الوضع الأمني العالمي، وتحديات الحكم العابرة للحدود، وتجديد الدعوة لتسريع التقدم على صعيد إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، فإن دور الدولة وقدرة إدارتها العامة على المستويين الوطني ودون الوطني قد استأثرا بمكانة بارزة في النقاش الدائر بشأن الحكم.

تحتل الإدارة العامة أيضاً موقعاً بالغ الأهمية في النقاش الأوسع الدائر حول سُبل توطيد العلاقات القائمة بين الدولة والمجتمع. وحيثما يضعف اتصال المواطنين بالواقع السياسي اليومي، فإن عمليات الإدارة المحلية على الصعيدين الوطني ودون الوطني غالباً ما توفر الحيز الوحيد لتفاعل المواطنين مع النظام السياسي. لذا لا ينبغي النظر إلى الإدارة المحلية من منظور دورها الحيوي في التنمية الاقتصادية وحسب، وإنما أيضاً من زاوية وظيفتها كوسيلة لإرساء حكم فاعل وعلاقات شرعية بين الدولة والمجتمع.

يهدف نهج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الإدارة العامة على الصعيدين الوطني ودون الوطني إلى دعم خطوات تدريجية لجعل الإدارة العامة في البلدان النامية مؤسسة ديمقراطية ممثِّلة ومتجاوبة، وهو ما يُنظَر إليه بوصفه جسراً ضرورياً بين الحكومة والمجتمع. كما إنه يلفت الأنظار إلى التفاعل الديمقراطي بين الإدارة العامة والمستفيدين منها، وتعزيز العلاقات التي تسترشد باحترام حقوق الإنسان، وتقاسم المعلومات، والمساواة بين الجنسين، وسيادة القانون في مجال الإدارة العامة، والنزاهة والشفافية، والتصدي للعقبات التي تعترض سبيل التوزيع العادل للخدمات، وتشجيع إيلاء اهتمام أكبر لموضوع الإدارة العامة وإدارة الخدمة المدنية باعتبارهما عنصراً أساسياً في بناء مقومات الدولة في المجتمعات الخارجة من النزاع.

وفي ضوء ما سبق، تهدف مبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المؤسسية إلى دعم تنمية القدرات في الإدارة العامة على ثلاثة محاور عمل رئيسية:

☑ الإدارة العامة والتغيير الديمقراطي؛

☑ الإدارة العامة والأهداف الإنمائية للألفية؛

☑ الإدارة العامة لبناء الدولة والسلام في المجتمعات الخارجة من النزاع.

تركز إستراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على بناء القدرات والمؤسسات القوية الداعمة لتوزيع المنافع والفرص المتاحة بعدل بين كافة الشرائح السكانية، على الصعيدين الوطني ودون الوطني. ولذلك فإنها على تكامل وثيق مع مبادرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الحكم المحلي. وفي حين لا تدعي المبادرة المؤسسية بأنها تتصدى لجميع جوانب الإدارة العامة، فإن النهج المتبع يسعى لدمج مسائل مشتركة بين عدة قطاعات في محاور العمل الرئيسية الثلاثة، وتضم هذه المسائل فتح الباب أمام مشاركة المواطنين؛ والحصول على المعلومات؛ والقيم العامة والمعايير المهنية؛ والنزاهة والمساءلة والشفافية؛ والنوع الاجتماعي في مجال الإدارة العامة، واحترام حقوق الإنسان؛ وسيادة القانون في مجال الإدارة العامة؛ والقدرة على القيادة واتخاذ الخيارات المهمة؛ وتقييم الإدارة العامة وتحليل الاقتصاد السياسي؛ وإدارة المعرفة.

أمثلة عالمية وإقليمية وقطرية

ينفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نحو ٧٠ في المئة من دعمه المخصص للمؤسسات المتجاوبة على مستويات الحكم الوطنية ودون الوطنية. ويصبح هذا الرقم أكبر من ذلك إذا ما أخذنا في الاعتبار التدخلات في مجالات تنمية القدرات، ومكافحة الفساد، والحصول على المعلومات، وتنسيق المعونة، والتي يساهم الكثير منها على نحو مباشر في تعزيز الإدارة العامة وتحديثها.

وعلى الصعيد العالمي، سوف ينفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادرته الإستراتيجية الجديدة من خلال سلسلة من المبادرات المحددة والمشاريع والأفكار التي يمكن تمويلها والمصممة والمنفذة بالتعاون مع مجالات ممارسة أخرى ومع المكاتب الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من وكالات الأمم المتحدة العاملة في هذا المضمار.

التركيز الإقليمي

توفر المشاريع والمبادرات الإقليمية القائمة إطار عمل للبرمجة الإقليمية ودون الإقليمية في مجالي الحكم والإدارة العامة. وسوف يجري التوسع من خلال إطار العمل هذا في تنمية المبادرة العالمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتمويلها وتنفيذها.

ففي **أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة**، أسس المركز الإقليمي الكائن في براتسلافا «شبكة ممارسي الإدارة العامة ومكافحة الفساد» في عام ٢٠٠٥ بهدف تحسين عملية وضع السياسات الإستراتيجية والتنسيق على مستوى الحكومة المركزية، ورفع مستوى الفعالية الإدارية والكفاءة بواسطة نُهج مبتكرة مثل الإدارة المستندة إلى الأداء، وتعزيز النظم والعمليات الوطنية للحد من الفساد. ونتيجة لذلك، تطورت العديد من المبادرات دون الإقليمية التي تستضيفها بلدان مختلفة في أوروبا الشرقية ومنطقة رابطة الدول المستقلة.

يعكف المكتب الإقليمي في **إفريقيا** على تنفيذ «برنامج الحكم والإدارة العامة في قارة إفريقيا» في جوهانسبرغ، في حين يدير المركز الإقليمي في داكار صندوقاً استئمانياً إسبانياً مخصصاً لغرب إفريقيا يدعم مشاريع في مجال إصلاح الإدارة العامة، والحصول على المعلومات، والحوكمة الإلكترونية. ويوفر المشروع (POLE) لغرب إفريقيا الأدوات والعمليات لتحسين التماسك بين الإستراتيجيات المالية العامة والإستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر في هذه المنطقة دون الإقليمية.

يعمل برنامج «إدارة الحكم في **الدول العربية**» بالشراكة مع المؤسسات الرئيسية في المنطقة لتعزيز المشاركة وسيادة القانون والشفافية والمساءلة. ويركز «برنامج الحكم الإقليمي في **آسيا**» على النزاهة والمساءلة والشفافية في المؤسسات العامة، في حين يركز «مشروع الحكم في **منطقة المحيط الهادئ**» على الحصول على المعلومات وتنمية قدرات المؤسسات الأساسية لضمان النزاهة.

وفي **أمريكا اللاتينية**، يهدف مشروع «نظام إدارة الحكم الديمقراطي»، وهو مشروع إقليمي مقره في باراغواي، إلى تعزيز القدرات الإدارية والمؤسسية للهياكل والأوساط الحكومية المعنية برسم السياسات.

التركيز على المستوى القطري

تعمل مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري مع مجموعة متنوعة من المؤسسات الوطنية ودون الوطنية لتنفيذ طائفة من المشاريع كالمذكورة أدناه على سبيل المثال:

إصلاح الإدارة العامة والخدمة المدنية: بنغلاديش وسورية.

دعم المكاتب الكامنة في صميم الجهاز الحكومي والمسؤولة عن وضع السياسات الإستراتيجية: سيراليون وأفغانستان.

الإدارة العامة على المستوى دون الوطني: تعزيز الإدارة العامة على المستوى المحلي في كولومبيا؛ التعاون بين البلديات لتقديم الخدمات بكفاءة في مقدونيا؛ برنامج التحول الحكومي في إقليم آتشيه في إندونيسيا.

المساءلة والشفافية والنزاهة في الإدارة العامة: تعزيز الشفافية والنزاهة في الخدمة المدنية في مصر، وبناء قدرات مكتب أمين المظالم في رواندا.

الإدارة المالية العامة وفعالية المعونة: الميزنة الإستراتيجية في موريشيوس؛ تحديث دائرة الضرائب والجمارك في فنزويلا.

الحكومة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: إنشاء نظام إدارة معلومات لإدارة الخدمة المدنية في تيمور ـ ليشتي؛ إقامة مشاريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم دوائر السجل المدني في بوروندي والرأس الأخضر وجورجيا وساو تومي.

التنمية المؤسسية: إعادة تنظيم الخدمات البريدية في سورية ومصر؛ دعم الإدارة العامة في وزارة الزراعة والتنمية الريفية في فييتنام.

الحصول على المعلومات: رفع مستوى الشفافية والمساءلة الحكومية من خلال الحصول على المعلومات عبر وسائل إلكترونية في بلغاريا؛ تعزيز فرص الحصول على المعلومات من خلال المراكز المجتمعية الإلكترونية في بنغلاديش.

تبسيط الأنظمة والإجراءات: تعزيز إصلاح الإجراءات الإدارية في بيلاروس.

النوع الاجتماعي والإدارة العامة: النهوض بالمرأة في مجال الخدمة المدنية في جمهورية قيرغيزستان؛ مشروع تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

المصـــادر

Public Administration and Local Governance: an Overview of UNDP's Recent and Current Interventions in the Africa, Arab States, Asia Pacific, Europe and CIS, and Latin America and the Caribbean Regions. UNDP/BDP, 2010.

Public Administration and Local Governance: an Overview of Trends and Developments. UNDP/BDP, 2010.

UNDP, 'A Users' Guide to Measuring Public Administration Performance'. Oslo Governance Centre, 2009.
http://www.undp.org/oslocentre/docs09/MeasuringPublicadministration.pdf

UNDP, 'Practice Note – Public Administration Reform'. 2004.

UNDP, 'Guidance Note – Governance in Conflict Prevention and Recovery'. BCPR/BDP, Oslo Governance Centre, Geneva and Oslo, 2009.
http://www.undp.org/oslocentre/docs09/Governance_Conflict_GuidanceNote.pdf

UNDP Policy and Procedures for Engagement on National Salary Supplementation Schemes (NSSS) and National Salary Payment Schemes (NSPS). UNDP/BDP/BOM, 2007.
http://content.undp.org/go/prescriptive/Project-Management---Prescriptive-Content-Documents/download/?d_id=1492320

'Public administration, local governance and Accountability and Transparency in Post-conflict environments, A UNDP background paper to the discussions on a UN joint approach to public administration in Post-conflict', 2008.

UN DESA, *World Public Sector Report 2010. Reconstructing Public Administration after Conflict*. 2010.
http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan037819.pdf

UNESCO, UNDP, UNICEF, 'Practice Note – Social Audits for Strengthening Accountability – Building Blocks for Human Rights-Based Programming'. 2007.
http://hrbaportal.org/wp-content/files/1233220295_8_1_1_resfile.pdf

UNDP, *Comparative experiences on politicization in the public administration*. SURF Kathmandu, 2003.

المؤسسات المتجاوبة
اللامركزية والحكم المحلي

تشكل المؤسسات الديمقراطية دون الوطنية، بالنسبة للغالبية العظمى من الفقراء، إحدى أهم سبل المشاركة في الحكم والتأثير في صنع القرارات التي تمس حياتهم مباشرة. وبصرف النظر عن النمط الذي تتبعه البلدان في هيكلة سلطاتها، فإن الحكومات المحلية والإقليمية تكاد تكون دائماً في صميم توفير الخدمات العامة وإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. كما إن الدعم المبكر للحكم المحلي أمر حاسم في تحقيق فوائد السلام في بيئات ما بعد النزاع وفي البلدان التي تواجه نزاعات داخلية عنيفة. وكذلك فإن الحكومات المحلية في عدد من البلدان آخذة بالتحسن على صعيد تلبية أولويات المواطنين، وتقديم الخدمات بصورة أكثر فعالية، وامتلاك حس أكبر بالمساءلة أمام المواطنين. وهكذا، تجلب لامركزية السلطة والمسؤوليات تحديات وفرصاً جديدة للحكومات دون الوطنية.

السياسة والإستراتيجية

يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جهود تنمية الديمقراطية والقدرة على إدارة الخدمات وتقديمها على المستوى دون الوطني في أكثر من ١٠٠ بلد. وثمة اختلافات كبيرة في أنماط الحكم المحلي بين المناطق والبلدان ذات التنوع الكبير في المؤسسات والمختلفة في تاريخها وظروفها. كما إن الحكومات دون الوطنية تتباين بشكل ملحوظ من حيث حجم السكان، والمساحة، ومستوى الموارد المالية، ومستوى البنية التحتية البيروقراطية.

وفي إطار هذا المشهد المتنوع، تساعد مبادرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الحكم المحلي في تنمية القدرات وتهيئة بيئة مواتية [سياسات وأطر قانونية] بغية تطبيق اللامركزية وتقديم الخدمات المحلية وإرساء نظم حكم محلي ممثِّلة وخاضعة للمساءلة على نحو فعال. وعلى مستوى المؤسسات، سوف يركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعمه على أربعة محاور عمل رئيسية:

☑ الحكم المحلي من أجل تقديم خدمات شاملة للكافة وتسريع وتيرة إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية؛

☑ الحكم المحلي من أجل بناء الدولة والسلام؛

☑ الحكم المحلي والتمثيل الديمقراطي؛

☑ الحكم المحلي والاستدامة البيئية.

وفي كل محور من محاور العمل، تأخذ مبادرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اعتبارها سلسلة من مجالات الاهتمام المشتركة بين عدة قطاعات والمبينة في الشكل أعلاه.

يعتبر إرساء المؤسسات الديمقراطية الخطوة الأولى على طريق الجهود الرامية إلى تعميق الديمقراطية، غير أن تعزيز شمول الحكومات دون الوطنية للكافة وخضوعها للمساءلة يقع في صلب هذه الجهود. يركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عند تقديم المشورة والدعم على أفضل السبل لتنظيم الخدمات العامة المحلية اللازمة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتمويل هذه الخدمات وتوفيرها بصورة فعالة وعادلة. ويوفر البرنامج خبرة في مجال السياسات اللامركزية والحكم المحلي ويعمل في الغالب مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الخبرة القطاعية وكذلك من خلالها.

يوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية غالباً، الدعم للحكومات في تطوير نظم وترتيبات حكومية دولية تمويلية لتنسيق مساعدات الجهات المانحة لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية بقيادة محلية. ويوجه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جزءاً كبيراً من المساعدات التي يقدمها نحو تعزيز الديمقراطية المحلية، مع التركيز على المجالس التمثيلية الأساسية والآليات التي يتسنى للناس من خلالها المشاركة ومساءلة حكوماتهم المحلية. وينصب تركيز الكثير من هذه الجهود على النساء والسكان الأصليين وأولئك الذين غالباً لا تصل أصواتهم.

يضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالكثير من جهوده المبذولة في دعم الحكم دون الوطني في البلدان الواقعة في النزاع أو الخارجة منه، ويتصدى على وجه الخصوص للتحديات في المناطق المتضررة من النزاعات، ويدعم مبادرات الحكم المحلي التي ستعمل من أجل إحلال السلام. ينخرط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كذلك عن كثب في تقييم الاحتياجات عقب وقوع الكوارث، وتقديم الدعم للمؤسسات دون الوطنية من أجل إعادة البناء واستعادة القدرة على توفير الخدمات الأساسية.

أمثلة عالمية وإقليمية وقطرية

سوف ينفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادراته الإستراتيجية في مجال الحكم المحلي واللامركزية من خلال سلسلة من المبادرات والمشاريع المحددة والأفكار التي يمكن تمويلها والمصممة والمنفذة بالتعاون مع مجالات ممارسة أخرى ومكاتب أخرى تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة العاملة في هذا المضمار.

أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية مؤخراً مشروع «الارتقاء بالدعم المقدم لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى المحلي» في عشرة من البلدان الأقل نمواً. ويهدف المشروع إلى تعزيز قدرات الحكومات المحلية ونظم الدعم الوطنية بغية توفير الخدمات المشمولة بالأهداف الإنمائية للألفية على نحو فعال، ولا سيما في القطاعات حيث يكون رفع مستوى تقديم الخدمات ضرورياً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الأولوية.

التركيز الإقليمي

يضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بمبادرات متصلة بالحكم المحلي، ومنها على سبيل المثال مبادرة مقترح الحكم المحلي (PROLOGO) القائمة بتعزيز الحوار بين المواطنين والحكومة ضمن ثلاث بلديات [قرطاجنة في كولومبيا، وسانتا تكلا في السلفادور، وإلسيركادو في الجمهورية الدومينيكية]، و«مبادرة أمن المواطن المحلي».

وفي **آسيا والمحيط الهادئ**، تقدم المبادرة الإقليمية للأمم المتحدة المعنية بإنجاز البنية التحتية المحلية وتقديم الخدمات من أجل الأهداف الإنمائية للألفية الدعم للشركاء الوطنيين في إجراء دراسات قطاعية لتحليل توزيع المسؤوليات والأدوار والمهام بين المستويين المركزي ودون الوطني في الحكومة في إطار خدمات اجتماعية أساسية مختارة [الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي]. وهي مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة [اليونيسيف]، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة [اليونسكو]. أما مبادرة «الديمقراطية المحلية في آسيا» فهي وسيلة لتطوير منصة وشبكات معرفية كي تستخدمها الحكومات في إجراء إصلاحات تهدف إلى جعل الحكومات المحلية أكثر شمولاً للكافة وخضوعاً للمساءلة.

وفي **أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة**، أقام المركز الإقليمي في براتسلافا شراكات رئيسية مع مجلس أوروبا ومبادرة إصلاح الحكم المحلي والقطاع العام، ويركز أنشطته البرنامجية الإقليمية على تطوير قدرات التعاون بين البلديات.

وفي **إفريقيا**، يعكف المركز الإقليمي في جوهانسبرغ على تطوير برنامج «تعزيز قدرات الحكومات المحلية في شرق إفريقيا وجنوبها» لدعم جهود المنطقة دون الإقليمية في الحكم اللامركزي والتنمية المحلية.

التركيز على المستوى القطري

ينفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري مجموعة متنوعة من المبادرات في مجال الحكم المحلي واللامركزية. وفيما يلي بعض الأمثلة لهذه المبادرات:

دعم السياسات والأطر القانونية: مشروع في بوتان يدعم التحول إلى الديمقراطية الدستورية، ويتضمن تنفيذ قانون الحكومة المحلية لبوتان ٢٠٠٧ الذي أُقرّ حديثاً.

التنمية المحلية: يمتلك مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كمبوديا تاريخاً طويلاً في دعم اللامركزية والتنمية المحلية. وفي ليسوتو يشمل العمل مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وضع نظم وإجراءات لإقامة البنية التحتية للمجتمع وتقديم الخدمات.

فعالية المعونة المحلية: يُنفذ في المناطق الأربع الأكثر فقراً في لبنان مشروعٌ يهدف إلى دعم إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية بدعم من عدد من شراكات التعاون اللامركزية القائمة بين المجتمعات اللبنانية والأوروبية.

النزاهة في الحكم المحلي: أسس مشروع في تنزانيا مراكز معلومات في خمس مقاطعات. وفي هندوراس، ثمة مشروع يحدد هوية القادة المحليين والجهات الفاعلة الرئيسية، وأنشأ «لجاناً بلدية معنية بالشفافية». أما مشروع إذاعات المواطنين من أجل الديمقراطية المحلية في كولومبيا، فهو ماضٍ في إيجاد حيز للنقاش الشعبي والحوار ضمن ٥٠٠ حكومة محلية.

الحكم المحلي وتقديم الخدمات: يدعم مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق بناء قدرات محافظة المثنى وتطويرها مؤسسياً لتتمكن من توفير الخدمات الاجتماعية والأساسية للسكان. وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ثمة مشروع يهدف إلى نشر نماذج وآليات للتعاون بين البلديات لتحسين كفاءة الخدمات العامة في البلديات صغيرة الحجم. وفي لاوس، ينفذ مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العديد من المشاريع الرائدة على مستوى المقاطعات تربط مبادرات الحكم المحلي بعملية صنع السياسة المركزية.

الحكم المحلي والاندماج الاجتماعي: يوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في فييت نام [بالتعاون مع اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان] الدعم لبناء القدرات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقديم الخدمات في مقاطعة تضم أقليات إثنية كبيرة وتعتبر من أفقر المقاطعات. وفي كولومبيا، تهدف مبادرة مقترح الحكم المحلي (PROLOGO) إلى تعزيز الحكم الديمقراطي المحلي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وينصب تركيزها على تعزيز المشاركة السياسية للكولومبيين المتحدرين من أصل إفريقي.

الحكم المحلي وبناء السلام: يعتبر «برنامج التحول الحكومي في إقليم آتشيه» في إندونيسيا والذي يدعم نقل المسؤوليات والأصول إلى الحكومة المحلية عنصراً أساسياً في عملية الانتقال من النزاع إلى السلم. وفي أفغانستان، يعمل برنامج الحكم دون الوطني على المستوى الوطني وعلى مستوى المقاطعات والمناطق والبلديات لتحقيق فوائد السلام الضرورية.

الحكم المحلي والمالية العامة: يركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جزر سليمان بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وشركاء إنمائيين آخرين على تطوير القدرة الأساسية على إدارة النفقات العامة من خلال عمليات تشاركية ملائمة وشفافة.

النوع الاجتماعي والحكم المحلي: يدعم مشروع تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في فانواتو المشاركة المحلية في صنع القرار عن طريق إشراك الزعماء التقليديين والكنائس والنساء والشباب والسكان الأصليين وذلك بهدف تقديم الخدمات على نحو أفضل، ولا سيما للسكان في المجتمعات المنعزلة.

تنمية قدرات الحكم المحلي: ثمة مشروع يُنفذ في البوسنة والهرسك من أجل تيسير إنشاء إدارة مختصة ومهنية محلية عن طريق وضع نظام مستدام للتدريب في البلديات. وفي بنما، طور المركز الإقليمي أداة للتقييم السريع تقيس مستوى القدرات السياسية والإدارية في البلديات والحكومات دون الوطنية وتعززها.

المصـــادر

UNDP. *Public Administration and Local Governance: an Overview of UNDP's Recent and Current Interventions in the Africa, Arab States, Asia Pacific, Europe and CIS, and Latin America and the Caribbean Regions*. BDP, 2010.

UNDP, *Public Administration and Local Governance: an Overview of Trends and Developments*. BDP, 2010.

UNDP, 'A Users' Guide to Measuring Local Governance'. Oslo Governance Centre, 2009. http://www.undp.org/governance/guidelines-toolkits.htm

UNDP, 'Designing Inclusive and Accountable Local Democratic Institutions, a Practitioner's Guide'. UNDP Regional Centre in Bangkok, 2008. http://regionalcentrebangkok.undp.org.th/practices/governance/decentralization/documents/LDIbook.pdf

UNDP, 'Practice Note: Decentralized Governance for Development'. 2004. http://www.undp.org/governance/docs/DLGUD_PN_English.pdf

UNDP, 'Practice Note: Supporting Capacities for Integrated Local Development'. 2007. http://content.undp.org/go/cms-service/download/asset/?asset_id=1636479

UNDP, 'Thematic Guidance Note – Decentralization and Human Development: Findings and Recommendations from a Review of National Human Development Reports'. Human Development Report Office, 2006. http://hdr.undp.org/en/media/Decentralization_GN.pdf

UNDP, *Fiscal Decentralization in Transition Economies, Case Studies from the Balkans and the Caucasus*. Regional Centre in Bratislava, 2005. http://europeandcis.undp.org/files/uploads/LG/FiscalDecentralization2005.pdf

UNDP and UNESCAP, *Local Democracy and Basic Service Delivery in Conflict Affected Areas*. 2010. http://regionalcentrebangkok.undp.or.th/practices/governance/documents/LGBasisSvcDelConflictAffectedAreas.pdf

UNDP, UNICEF, UNESCO, *Governing Local Service Delivery for the MDGs*. 2010 – forthcoming. http://regionalcentrebangkok.undp.or.th/practices/governance/decentralization/DecentralizedServiceDelivery.html

UNCDF, *Delivering the Goods: Building Local Government Capacity to Achieve the Millennium Development Goals, a Practitioner's Guide from UNCDF Experience in Least Developed Countries*. 2006. http://www.uncdf.org/english/local_development/uploads/thematic/UNCDF_LDG2.pdf

القسم الرابع

المبادئ الدولية

شددت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أثناء اجتماعها في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ على أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تعزز الروابط بين الأعمال المعيارية للمنظومة وبين أنشطتها التنفيذية. وبما ينسجم مع هذا التوجه، يستجيب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لطلبات الشركاء الوطنيين لبناء قدراتهم الوطنية المؤسسية من أجل تطبيق حقوق الإنسان وإنفاذ سيادة القانون وضمان إمكانية اللجوء إلى القضاء والتمكين القانوني. ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً توجيهات لضمان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بما يتلاءم وإستراتيجيته المتبعة في تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي، كما يدعم الأنشطة الوقائية في مجال مكافحة الفساد، ويضع نُهجاً ذات ملكية وقيادة قُطرية في مجال تقييم الحكم.

- ☑ مكافحة الفساد
- ☑ إمكانية اللجوء إلى القضاء والتمكين القانوني للفقراء
- ☑ حقوق الإنسان
- ☑ النوع الاجتماعي
- ☑ تقييم الحكم الديمقراطي

المبادئ الدولية

مكافحة الفساد

يهدد الفساد قدرة الدولة ومؤسساتها على توفير الخدمات الأساسية اللازمة لدعم التنمية البشرية والحد من الفقر عن طريق تحويل الموارد العامة المخصصة لهذه البرامج لمصلحة الاستخدام الخاص؛ ومن هنا يرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن الفساد يشكل تحدياً إنمائياً وقصوراً في نظام الحكم، وهو نتيجة لسوء أداء مؤسسات الدولة. لذا فإن الفساد يمثل تهديداً لولايات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يختص بالحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهكذا فإن النجاح في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يعتمد اعتماداً كبيراً على «جودة» الحكم ومستوى الفعالية والكفاءة والعدالة في توليد الموارد وتخصيصها وإدارتها.

السياسة والإستراتيجية

يضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمهمة «مكافحة الفساد لتحقيق فعالية التنمية» ويميز نفسه عن غيره من اللاعبين الرئيسيين في مجال مكافحة الفساد بتركيزه على منع تسرب الموارد عن طريق تعزيز القدرات والمؤسسات والنظم الوطنية.

يعتبر مجال مكافحة الفساد أحد أسرع مجالات الخدمة نمواً في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فعلى سبيل المثال، استفاد في عام ٢٠٠٩ ما مجموعه ١١٢ بلداً من الدعم التقني الذي قدمه البرنامج لتعزيز القدرات والمؤسسات ونظم مكافحة الفساد الوطنية. وقد تركز دعم البرنامج بشكل رئيسي على الوقاية من الفساد ومن ذلك دعمه لسياسات مكافحة الفساد وإستراتيجياته وهيئاته، وتعزيز القطاع العام [من خلال تقديم الدعم، على سبيل المثال، لمدونات قواعد سلوك موظفي الخدمة العامة والقضاء، وللإدارة المالية العامة والتقارير العامة] وتعزيز مشاركة المجتمع المدني ووسائط الإعلام.

وتجدر الإشارة إلى أن المبادئ الأساسية للحكم الديمقراطي ــ المشاركة، والشفافية، والفعالية والكفاءة، والقدرة على الاستجابة، والمساءلة، وتوافق الآراء، والإنصاف والشمولية، وسيادة القانون ــ هي أيضاً المبادئ الأساسية التي تقوم عليها مكافحة الفساد. وتندرج جوانب مختلفة من هذه العناصر في العديد من الأحكام الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في فصلها الثاني المعني بالوقاية، ومن ضمن ذلك السياسات والإجراءات والمؤسسات. وفي الواقع، فإن هذه تعتبر المجالات التقليدية للبرمجة والمساعدة التقنية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولذلك فهو يركز على أنشطة الوقاية الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

إدماج مكافحة الفساد في العمليات الإنمائية الرئيسية

ترتبط مكافحة الفساد ارتباطاً وثيقاً بقضايا إنمائية أخرى كالفقر، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والحكم المحلي، وإصلاح القطاع العام، ومنع نشوب النزاعات، والبيئة والتنمية المستدامة. وفي الوقت الراهن، ما زالت أنشطة مكافحة الفساد في العديد من البلدان غير مدمجة بشكل جيد في الأهداف الإنمائية للألفية ومبادرات الحد من الفقر، وبالتالي ثمة قصور في إدماج مكافحة الفساد في القطاعات والعمليات الإنمائية الوطنية. وعلى سبيل المثال، فإن المنهجية القائمة والمتبعة في تقييم احتياجات الأهداف الإنمائية للألفية وحساب تكاليفها لا تأخذ بحسبانها آليات مكافحة الفساد بالغة الأهمية مثل رقابة المجتمع المدني على الميزانية والخدمات والبنية التحتية، والمشاركة المجتمعية في صنع السياسات، والحصول على المعلومات وأثرها في تحسين نوعية الخدمات.

يعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالياً على وضع منهجيات لإدماج مكافحة الفساد في مجالي الحد من الفقر وتحقيق التنمية. يتمتع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بميزة مقارنة في وضع مبادرات مكافحة الفساد وتنفيذها حيث إنه يضمن الملكية الوطنية من خلال أطر وإستراتيجيات إنمائية وطنية مثل ورقات إستراتيجية الحد من الفقر، والتقييمات القطرية المشتركة، وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والأفرقة العاملة المواضيعية. كما إن حضور البرنامج في أكثر من ١٣٥ بلداً وجهود جماعة الممارسين والشبكة المعرفية الناشطتين في ميدان مكافحة الفساد والتابعتين له تعمل على إتاحة المعرفة العالمية وأفضل الممارسات بيسر وسهولة على الصعيد القطري.

التعامل مع جوانب الطلب والعرض في مكافحة الفساد

يركز نهج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال مكافحة الفساد على جانب الطلب في إطار الحكم [المشاركة الشاملة للكافة مثل تعزيز وسائط الإعلام والمجتمع المدني] وجانب العرض [تغييرات شاملة طويلة الأجل في المؤسسات العامة] وعلى إدماج مكافحة الفساد في جهود البرنامج الحالية، وهو قيمة مضافة وميزة مقارنة رئيسية يتفوق بها البرنامج على جهود مكافحة الفساد الأخرى التي تبذلها الوكالات الثنائية ومتعددة الأطراف.

منصة توفير خدمات مكافحة الفساد

من أجل تلبية الطلب المتزايد من الدول الأعضاء على المساعدة التقنية في مكافحة الفساد، وضع فريق الحكم الديمقراطي برنامجاً عالمياً لمكافحة الفساد تابعاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يحمل اسم «البرنامج المواضيعي العالمي المعني بمكافحة الفساد من أجل تحقيق فعالية التنمية» للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١١.

أسس فريق الحكم الديمقراطي منصة لتوفير خدمات مكافحة الفساد استجابةً لطلبات الحصول على الدعم الاستشاري المقدمة من المكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن البلدان الشريكة، وهو يدرك محدودية الموارد البشرية والمالية. تضم منصة توفير خدمات مكافحة الفساد مجلس برنامج مكافحة الفساد العالمي، والمجلس الاستشاري لبرنامج مكافحة الفساد العالمي، والفريق الاستشاري لمكافحة الفساد الذي يعمل كلجنة لاستعراض الأقران وآلية لضبط الجودة، وفريق المقر الرئيسي، ومستشارين ومتخصصين إقليميين في مجال مكافحة الفساد وغيرهم من الخبراء من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومن تجمع الخبراء التابعين للشركاء الآخرين.

سوف يضطلع فريق العمل الجماعي المعني بمكافحة الفساد الذي يضم حالياً ١٨٨ عضواً بتقديم المساعدة التقنية وعقد التدريبات. تعد المراكز الإقليمية نقاط دخول للبرمجة في مجال خدمات مكافحة الفساد، أما المستفيدون والمستهدفون الرئيسيون فهم البلدان المشمولة بالبرمجة، والمكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسوف تقوم جماعات الممارسين الإقليمية بتنظيم المناطق. تستند منصة توفير خدمات مكافحة الفساد إلى الأنشطة القائمة من خلال توفير موارد إضافية لهذه

الأنشطة من البرنامج العالمي. إن مشاركة برنامج عالمي في مبادرات إقليمية من شأنها أن تساعد في جلب وجهات نظر عالمية ومن داخل المناطق، مما يعزز بالتالي مبادرات مكافحة الفساد الإقليمية وكذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

يشهد مجال خدمة مكافحة الفساد المنبثق عن فريق الحكم الديمقراطي تعاوناً وثيقاً مع غيره من مجالات الممارسة مثل الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية، ومنع نشوب النزاعات والإنعاش، والطاقة والبيئة. كما إنه يعمل مع مجالات خدمية أخرى منبثقة عن فريق الحكم الديمقراطي مثل تعزيز السلطة البرلمانية، والحكم المحلي، وحقوق الإنسان، وإمكانية اللجوء إلى القضاء، وتقييم الحكم. وله شراكة فاعلة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، واليونيسيف، واللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية. أما خارج إطار الأمم المتحدة، فقد أقام شراكات مع معهد البنك الدولي، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، ومركز معلومات مكافحة الفساد في النرويج، ومنظمة الشفافية الدولية، ومنظمات مجتمع مدني أخرى.

أمثلة من الأنشطة

يوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم على الصعيد العالمي لشركائه الوطنيين من خلال تقديم خدمات استشارية في إطار سياسات وبرامج مكافحة الفساد؛ وتنسيق مبادرات مكافحة الفساد على المستويات الوطنية؛ وتعزيز الدور الرقابي لوسائط الإعلام والمجتمع المدني؛ وتوفير المنتجات المعرفية الخاصة بمكافحة الفساد. وعلى سبيل المثال، أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٩ خمس بعثات استطلاعية في بنن وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر ورواندا وسوازيلند، بناءً على طلب مكاتبه القطرية لمساعدة هذه البلدان في البرمجة في إطار مكافحة الفساد.

وبمشاركة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من الشركاء، أجريت في عام ٢٠٠٩ ثمانية برامج تدريبية مشتركة حول قضايا مختلفة مثل الفساد والتنمية، وتقييم مكافحة الفساد وقائمة التقييم الذاتي المرجعية الخاصة بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ومؤسسات مكافحة الفساد، وتطبيق اتفاقية مكافحة الفساد في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والدول العربية، وإفريقيا، وأوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة. وقد استفاد من هذه البرامج التدريبية ١٢٠ مشاركاً من ٨٢ دولة.

وفي إفريقيا، اضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٩ بدعم قدرة مؤسسات مكافحة الفساد في ١٦ بلداً إفريقياً على إجراء التحقيقات والملاحقة القضائية. كما عزز البرنامج أيضاً جانب الطلب في مكافحة الفساد عن طريق تدريب ٢٤ عاملاً في وسائط الإعلام في ١٠ بلدان في الجنوب الإفريقي على مهارات الصحافة الاستقصائية بالتعاون مع معهد الإعلام في الجنوب الإفريقي، والمركز الفلبيني للصحافة الاستقصائية.

وعلى الصعيد الإقليمي، ثمة برنامج إقليمي رئيسي مشترك معني بمكافحة الفساد يجري تنفيذه حالياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحت عنوان «دعم تطبيق

اتفاقية مكافحة الفساد في الدول العربية». ويوفر هذا البرنامج مساعدة تقنية للدول الأعضاء بما في ذلك دعم قائمة التقييم الذاتي المرجعية، وشبكة النزاهة ومكافحة الفساد العربية الإقليمية وهي أول منصة شاملة مملوكة عربياً تُعنى بالحوار بشأن السياسات وتنمية القدرات والربط الشبكي للمعارف في مجال مكافحة الفساد.

وفي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاؤه مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد عن طريق تدريب الشركاء الوطنيين في مجال الاتفاقية وإجراء تحليلات بشأن الفجوة في تطبيق الاتفاقية في المنطقة استناداً إلى الخبرات السابقة المكتسبة في أفغانستان وبنغلاديش وإندونيسيا. كما تم تقديم الدعم التقني لأفغانستان وبنغلادش وبوتان ولاوس وجزر المالديف ومنغوليا وباكستان والفلبين وسري لانكا وفييتنام. ويعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً على تعزيز قدرات المؤسسات والوكالات القائمة بمكافحة الفساد في أوروبا الشرقية ومنطقة رابطة الدول المستقلة، وعلى تيسير تبادل المعرفة بين هذه الوكالات في المنطقة. كما قدم البرنامج الدعم لتطوير دورة تدريبية ولرفع مستوى الوعي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تحت عنوان «مكافحة الفساد والتنمية البشرية».

دورة مكافحة الفساد في أمريكا اللاتينية

طور فريق الحكم الديمقراطي والمدرسة الافتراضية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المنبثقة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورة حول مكافحة الفساد والتنمية البشرية. تتناول هذه الدورة المفاهيم الأساسية للفساد، وتحلل السيناريوهات المؤسسية والسياسية والقانونية التي يقع في إطارها الفساد، وتتطرق إلى آثار الفساد على التنمية. كما تتناول القواعد والمعايير الدولية كاتفاقية مكافحة الفساد وسياسات وبرامج مكافحة الفساد. ولقد حظيت الدورة الأولى المنعقدة في عام ٢٠٠٩ بدعم هائل من المكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتلقت ٣٢١ طلباً للمشاركة من بلدان في الأمريكتين وأوروبا.

المساءلة والشفافية في أفغانستان

أدار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السنوات الأخيرة مشروع المساءلة والشفافية في أفغانستان بهدف تعزيز إطار العمل المؤسسي لمكافحة الفساد ورفع مستوى الوعي في المجتمع المدني. أصدر المشروع في مرحلته الأولى دراسة عن الترتيبات المؤسسية لمكافحة الفساد وضعت خريطة للمؤسسات والولايات القائمة وحددت أوجه القصور في الترتيبات المؤسسية القائمة وقدمت اقتراحات لتعزيز هذه الترتيبات؛ كما قدم المشروع منحاً صغيرة لمنظمات المجتمع المدني المضطلعة بأنشطة في مجال المساءلة والشفافية؛ ووضع نظاماً لمراقبة الفساد. أما في مرحلته الثانية، فيعكف المشروع على التركيز على بناء قدرات وكالة تشكلت حديثاً لمكافحة الفساد، وعلى دعم توليد البيانات لمراقبة الاتجاهات على ساحة الفساد.

المصـــادر

UNDP, 'Mainstreaming Anti-Corruption in Development, UNDP Anti-Corruption Practice Note', New York, 2008. http://www.undp.org/governance/docs/Mainstreaming_Anti-Corruption_in_Development.pdf

UNDP, 'Corruption and Development: Anti-Corruption Intervention for Poverty Reduction, Realization of the MDGs and Promoting Sustainable Development, Primer on Corruption and Development', New York, 2008. http://www.undp.org/governance/docs/Corruption_and_Development_Primer_2008.pdf

UNDP, 'A Users' Guide to measuring Corruption', Oslo Governance Centre, Oslo, 2008. http://www.undp.org/oslocentre/docs08/users_guide_measuring_corruption.pdf

'Tackling corruption, Transforming Lives, Asia-Pacific Human Development Report', 2008. http://www.undprcc.lk/ext/crhdr/Download.html

UNDP, 'Institutional Arrangements to Combat Corruption', 2005. http://regionalcentrebangkok.undp.or.th/practices/governance/documents/Corruption_Comparative_Study-200601.pdf

'United Nations Convention against Corruption'. http://www.unodc.org/pdf/crime/convention_corruption/signing/Convention-e.pdf

UNDP, 'Methodology for Assessing the Capacities of Anti-Corruption Agencies to Perform Preventive Functions', 2009. http://europeandcis.undp.org/uploads/public1/files/Methodology_for_Assessing_the_Capacities_of_Anti_Corruption_Agencies_to_Perform_Preventive_Functions.pdf

المبادئ الدولية

إمكانية اللجوء إلى القضاء والتمكين القانوني للفقراء

تكمن سيادة القانون وإمكانية اللجوء إلى القضاء والتمكين القانوني في صميم ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتشكل دعامة للحكم الديمقراطي. فمن خلال تعزيز سبل اللجوء إلى القضاء والتمكين القانوني مع التركيز بوجه خاص على قدرة الفقراء والمهمشين على التماس سبل الانتصاف والحصول عليها فيما يتعلق بسيادة القانون وحقوقهم، يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى بذل مساهمة كبيرة في إنشاء نظم قضائية نزيهة وكفؤة ومتجاوبة ويتسنى اللجوء إليها.

السياسة والإستراتيجية

عند انعدام إمكانية اللجوء إلى القضاء، لا يستطيع الناس إسماع أصواتهم أو ممارسة حقوقهم أو تحدي التمييز أو مساءلة صناع القرار. فسيادة القانون، وإمكانية اللجوء إلى القضاء، والتمكين القانوني عوامل لا غنى عنها تساهم في تهيئة بيئة مواتية لتعزيز التنمية البشرية والحد من الفقر.

لقد أظهرت التجارب في مختلف أنحاء العالم أن إمكانية اللجوء إلى القضاء والتمكين القانوني يعملان على تيسير النمو الاقتصادي العادل وحفزه. كما ثبت أن الانصياع لمبدأ سيادة القانون أمر حاسم في إيجاد بيئة سليمة وآمنة في أعقاب النزاعات والكوارث والاضطرابات الأخرى، وهو ما يجعل عملية الإنعاش ممكنة. إن سيادة القانون أساس العدالة والأمن على حد سواء ــ وهما ركيزتان أساسيتان في تعزيز بيئة مواتية لتحقيق الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية.

وفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يعمل مكتب منع الأزمات والإنعاش ومكتب السياسات الإنمائية مع المكاتب القطرية في تنفيذ البرمجة على صعيد سيادة القانون والأمن وإمكانية اللجوء إلى القضاء في جميع البلدان النامية. ينخرط مكتب منع الأزمات والإنعاش في العمل على سيادة القانون، والقضاء، والأمن كوسيلة لمنع نشوب النزاعات، وضمان الحماية أثناء النزاعات المندلعة، ودعم الإنعاش بعد انتهاء النزاع وبناء السلام. ويدعم مكتب السياسات الإنمائية البرمجة لضمان إمكانية اللجوء إلى القضاء، والأمن العام، والتمكين القانوني في سياقات ذات تحديات ولكنها أكثر استقراراً وذلك من أجل زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس للنهوض بالتنمية البشرية.

إن سيادة القانون والعدالة مفهومان متجذران في جميع الثقافات. وفي حين أن تطبيقهما ينطوي في العادة على وجود آليات قضائية رسمية، فإن الجميع يعلم بأن الآليات العرفية أو الدينية لتسوية المنازعات هي أكثر أهمية بكثير بالنسبة لمعظم الناس. يدرك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التعقيدات الحاضرة في المعالم القانونية التعددية ويسعى جاهداً لضمان أن تشمل برامج الدعم نُهجاً ونُظماً قضائية مختلفة تقوم على التشاور مع المستفيدين، مع مراعاة الإطار المعياري الذي تسترشد به جهود الأمم المتحدة ومشاركتها.

العدالة للفقراء ــ تسريع سبل اللجوء إلى القضاء

يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى دعم الشركاء الوطنيين لترجمة الأطر المعيارية الدولية إلى تشريعات وممارسات محلية عن طريق تيسير عمليات وطنية

لتصميم وتنفيذ برامج شاملة في سيادة القانون والإصلاح القضائي من أجل ضمان إمكانية اللجوء إلى القضاء للجميع. وغالباً ما يقتضي تعزيز مفهوم سيادة القانون درجةً كبيرة من الإصلاح الموضوعي والإجرائي والهيكلي، ولا سيما بعد انتهاء النزاع أو في مرحلة الانتقال نحو أشكال من الحكم تتسم بتعددية أكبر.

ومع ذلك، فقد أثبتت التجربة أنه إذا بُذلت جهود الإصلاح بصورة مؤقتة وعلى نحو غير مكتمل ومن دون مراعاة الاعتماد المتبادل بين القانون الموضوعي وخدمات القضاء والترابط فيما بين الخدمات التي تقدمها مؤسسات القضاء، فستكون فعالية تدابير الإصلاح وديمومتها معرضة لخطر الزوال على الأرجح. وهكذا، يساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشركاء في بلورة رؤى شاملة وإستراتيجيات تكفل شمول كافة الحلقات المترابطة في سلسلة إحقاق العدالة من أجل تحفيز تدابير الإصلاح وتدعيمها. إن المعرفة العالمية المتوفرة لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تمكنه من الاستفادة من المعارف المكتسبة في أماكن أخرى من أجل تصميم تدخلات أثبتت التجربة فعاليتها في تمكين الفقراء. ومع ذلك، ونظراً لتفرد كل سياق وتميزه عن غيره، فإن كل سياق من السياقات يتطلب حلولاً مصممة خصيصاً لتناسبه.

وفي حين يتركز جانب واحد من جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على عمليات إصلاح القضاء، فإن نهج التمكين القانوني للفقراء يوسع مشاركة البرنامج في مجال القضاء لأنه يركز على ضمان سنّ القوانين الموضوعية المعنية بالحقوق الاقتصادية والمعيشية وإنفاذ هذه القوانين. قد تمتلك البلدان سياسات وإستراتيجيات جيدة التصميم، غير أن المنخرطين في «القطاع الاقتصادي غير الرسمي» لن يستفيدوا استفادة كاملة من الفرص الناجمة عنها ما لم يكن هناك قوانين مناصرة للفقراء على نطاق واسع. إن التمكين القانوني هو نهج للقضاء على الفقر يجمع بين أسس القانون وحقوق الإنسان والنظريات الاقتصادية القائلة بالحوافز والأسواق التي تعمل لمصلحة الفقراء والمحرومين. ويمكن أن تترتب على التصدي للأسباب الهيكلية للفقر والاستبعاد من خلال التركيز على هذه الحقوق قيمةٌ إستراتيجيةٌ بالنسبة للحد من الفقر وتسريع وتيرة التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

إن غياب حقوق الملكية والحماية القانونية لأصحاب المشاريع والمبادرات التجارية الصغيرة قد يحدو بالفقراء لأن يصبحوا هدفاً للاستغلال والطرد التعسفي من بيوتهم وأراضيهم وأكشاكهم التجارية. وقد لا يستطيع الفقراء والمحرومون الذين يعتمدون اعتماداً كبيراً في كسب قوتهم على الموارد الطبيعية [الأرض والمياه والغابات ومناطق صيد الأسماك] إثارة الاهتمام بشأنهم أو البحث عن الحماية أو استعادة إمكانية الوصول حينما ينتهك المتنفذون حقوقهم. ونتيجةً لذلك، فإن مصادر رزقهم تتضرر بصورة مباشرة. وعموماً، يعتبر وجود إطار قانوني مناصر للفقراء ونظم قضائية فعالة ونزيهة شرطاً أساسياً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومن شأن الجهود اللازمة التي سوف تُسفر عن هذا الإطار والنظم أن تجني عوائد لا حصر لها.

الاستجابة للأوضاع المحلية

تقوم مبادرات إصلاح القضاء التي يدعمها وينسقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أساس نهج يستند إلى حقوق الإنسان ويركز على تمكين الفقراء والمحرومين. يتم

إجراء تقييم احتياجات العدالة بغية التعرف إلى حجم طلب المستفيدين الفعليين والمحتملين من خدمات القضاء وإلى تحليل هذا الطلب. فهذه المعلومات توفر نقطة مرجعية للإستراتيجيات وخطاً قاعدياً للرصد والتقييم في المستقبل.

ومع ذلك، ما لم تستجب مبادرات الإصلاح لواقع النظام القانوني ومؤسسات القضاء والجهات الفاعلة بغية ضمان تمتعها بالقدرة اللازمة لتقديم خدمات القضاء التي يطالب بها الناس ويحتاجونها، فإن جهود الإصلاح سوف تفشل لا محالة. ولذلك يجب تقييم قدرات النظام القضائي الحالية مقارنة بالقدرات المطلوبة في المستقبل، بحيث يتسنى تحديد أوجه القصور والثغرات في تقديم خدمات القضاء وقياسها والتصدي لها بفعالية.

وفضلاً عن دعم عمليات إصلاح القضاء، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع شركائه على مبادرات محددة تندرج عادة ضمن جدول أعمال أشمل خاص بإصلاح القضاء من أجل تعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء والتمكين القانوني للفقراء والمهمشين. وتركز هذه المبادرات على التوعية القانونية، وتقديم المساعدة القانونية العامة، والمساعدة للمحتجزين قبل المحاكمة، والهوية القانونية، وتأييد حقوق المرأة في التملك والميراث، والحد من العنف المنزلي والجنسي.

مبـادرات عالميـة

البرنامج العالمي المعني بسيادة القانون وإمكانية اللجوء إلى القضاء

أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجه العالمي الأول المعني بسيادة القانون وإمكانية اللجوء إلى القضاء والذي يقدم المساعدة في سياقات مستقرة نسبياً رغم التحديات التي تواجهها حيث تكون الحالة فيها مواتية لإجراء تقييم للاحتياجات والقدرات من أجل التركيز على التعزيز وعلى التنمية المستدامة طويلة الأجل ضمن التعاون والتنسيق.

يشتمل البرنامج العالمي على مكونين أساسيين: مكوّن إستراتيجي مهمته وضع خطط إستراتيجية وطنية وبرامج إصلاح قضائي وطنية من أجل تحسين تقديم خدمات القضاء وإنفاذ القوانين المناصرة للفقراء؛ ومكوّن يستجيب إلى احتياجات العدالة الملحة ومن ضمنها حماية حقوق المرأة والحصول على الخدمات القانونية والتصدي للتحديات الجسيمة في قطاع العدل مثل وحشية الشرطة، وظروف السجن غير الإنسانية، وطول مدة الاحتجاز السابق للمحاكمة، وإفلات مرتكبي العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي من العقاب.

مبادرة التمكين القانوني المنبثقة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تسعى هذه المبادرة إلى تعزيز نهج التنمية الشامل بغية دعم طائفة واسعة من الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية لزيادة فرص استفادة الفقراء من الآليات القانونية والمؤسسية التي يمكن أن تساعد في كسر حلقة الفقر والاستبعاد. واستناداً إلى التوصيات الرئيسية الصادرة من لجنة التمكين القانوني للفقراء، يركز هذا النهج على الحقوق الاقتصادية والمعيشية، ومنها حقوق الملكية والعمل وتنظيم المشاريع، من

أجل تعزيز الشمول وإدامته والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية البشرية. ويؤكد هذا النهج على أهمية وجود سبل فعالة ومنصفة ومعقولة التكلفة للجوء إلى القضاء، باعتبارها شرطاً مسبقاً جامعاً ولا غنى عنه لإعمال الحقوق المذكورة أعلاه.

فكما ستوضح الأمثلة أدناه، تنطوي هذه المبادرة على نهج شامل لقطاعات متعددة في ممارسة الحكم الديمقراطي، إذ إنه يقوم على إدراك مفاده أن بعض الحقوق القانونية الموضوعية لها أهمية خاصة بالنسبة للفرص والخيارات المتاحة أمام الفقراء والمحرومين. وهذا يعني أن العملية التشريعية محورية بالنسبة لهذه المبادرة وللعديد من الخدمات العامة كالسجل المدني والهوية القانونية، وملكية الأراضي، والتراخيص التجارية، وغيرها من الخدمات المماثلة.

الإصلاح المؤسسي وشمول المجتمع المدني

تنكب مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال اللجوء إلى القضاء والتمكين القانوني على توليد الدعم السياسي والوعي والفهم من أجل جدول أعمال إصلاح القضاء والتمكين القانوني على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية؛ وعلى تطوير قدرات الهيئات الحكومية ومؤسسات القضاء على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية لإجراء الإصلاح القانوني والمؤسسي اللازم وإعمال حقوق الناس وتمكين الفقراء على الصعيد القانوني. وتؤكد المبادرات على أهمية التشارك مع القواعد الشعبية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي تدعم المساءلة والاستدامة للإصلاحات المناصرة للفقراء والتماسك الاجتماعي.

أمثلة من الأنشطة

تحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء من خلال نقابة المحامين في لاو

ما فتئ مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية يدعم منذ عام ٢٠٠٣ أنشطة تعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء من خلال مشروع «تعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء» الذي تنفذه نقابة المحامين في لاو. ويهدف المشروع إلى تعزيز إمكانية لجوء الفقراء والمحرومين إلى القضاء، ولا سيما النساء والأطفال والمجموعات الإثنية.

ويشتمل الدعم على تعزيز نقابة المحامين ومنتسبيها من المحامين [والمعاونين القانونيين] مؤسسياً وتنمية قدراتها، والاضطلاع بالتثقيف القانوني العام وتأمين إمكانية اللجوء إلى القضاء من خلال تقديم خدمات قانونية مجانية مثل مراكز المساعدة القانونية، ومن ضمنها مشروع مركز المساعدة القانوني المتنقل في العاصمة والخط الهاتفي الساخن للمساعدة القانونية. وتستفيد أنشطة التثقيف القانوني العام من وسائط الإعلام الجماهيري والتواصل على مستوى القرى، وهي تسعى إلى العمل مع الإذاعات المحلية. إن لهذا النهج ذي الشقين أهمية في دعم المهنة القانونية الناشئة في لاوس، بما في ذلك المعاونين القانونيين، وإرساء سبل اللجوء المستدام إلى منصة القضاء.

يدعم المشروع حالياً نقابة المحامين ووزارة العدل في سياق إجراء «دراسة استقصائية لتصورات الناس عن إمكانية اللجوء إلى القضاء،» وهو مشروع يستهدف جمع بيانات عن تجارب الناس مع مؤسسات القضاء الرسمية وغير الرسمية بغية توجيه أنشطة المشروع المستقبلية والتدخلات على صعيد السياسات في مجال إمكانية اللجوء إلى القضاء.

تقديم المساعدة القانونية للفقراء في إندونيسيا

يركز المشروع على المساعدة القانونية والحصول على المعلومات استناداً إلى تقييم مشترك أجرته الوكالة الوطنية للتخطيط الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإمكانية اللجوء إلى القضاء في خمس مقاطعات إندونيسية خارجة من النزاع. وفي كل واحدة من هذه المقاطعات، وجد التقييم بأن الشواغل الاقتصادية هي أكبر التحديات التي تواجه إمكانية اللجوء إلى القضاء، وهو ما يعكس الأولويات في المجتمعات المحلية الإندونيسية حيث غالباً ما تدور الحياة اليومية حول استدامة ما يكفي من سبل العيش.

لقد أسس هذا المشروع، في محاولة للتصدي للشواغل التي حددها تقييم احتياجات العدالة، مَرفقاً لتقديم المنح يوفر المساعدة القانونية لأفقر الشرائح السكانية. وهو يركز أيضاً على تمكين المجتمع المدني بهدف إعطاء الفقراء وسيلة انتصاف قانونية وصوتاً على المستوى السياسي سيتيح لهم ممارسة حقوقهم خارج قاعة المحكمة.

سيادة القانون والتمكين القانوني في ألبانيا

شهدت ألبانيا تعزيز التمكين القانوني فيها على الصعيد الوطني من خلال مشروع «الانتقال إلى سيادة القانون وإلى اقتصاد سوقي شامل». وتهدف هذه المبادرة التي تنفذ بشراكة ثلاثية تضم حكومة ألبانيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد الحرية والديمقراطية إلى زيادة الوعي والمعرفة والإدراك بشأن العقبات والتكاليف التي تحول دون تحقيق الناس والدولة تنمية اجتماعية واقتصادية أفضل.

فلقد كشف تقرير تشخيصي تفصيلي أن الإطار القانوني القائم في البلاد يحوي معوقات تنظيمية ومعايير وقواعد لا يمكن التنبؤ بها، فضلاً عن عدم كفاية القوانين وهو ما يضطر غالبية الناس إلى العمل خارج الإطار القانوني فيما يسمى بالقطاع غير الرسمي. ولقد أفضت النتائج التي توصل إليها المشروع إلى وضع توصيات محددة بشأن السياسات وإلى إصلاحات مؤسسية من شأنها أن توفر قدراً أكبر من الحماية القانونية واعترافاً بالأصول التي يملكها الناس.

موريشيوس – من قوة شرطة إلى خدمة شرطة

يُصنف انعدام الأمن العام كأحد الشواغل الرئيسية للفقراء وفقاً لاستطلاعات أجريت مؤخراً. لذا يستجيب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لهذا الشاغل بدعم الحكومات في إيجاد أساليب جديدة للتصدي للجريمة والعنف. ومن هذه المبادرات مبادرة قائمة في موريشيوس حيث يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجاً مبتكراً يهدف إلى تنفيذ سياسة جديدة تنطوي على إجراء تغييرات هيكلية في طريقة عمل قوات الشرطة. فقد

دعت الحكومة إلى إحراز «نقلة نوعية» عن طريق تحويل الشرطة من قوة شرطة إلى خدمة شرطة وذلك من خلال تعزيز مفاهيم الشرطة المجتمعية والخدمات التي تقدمها على سبيل المثال. وفي ظل غياب خريطة طريق إستراتيجية وواضحة، ونظراً لضعف قدرات التخطيط الإستراتيجي داخل جهاز الشرطة، فقد اضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بدعم جهاز الشرطة لإرساء «الإطار الإستراتيجي الوطني للعمل الشرطي». ويعكف هذا المشروع على تزويد جهاز الشرطة بأدوات التخطيط الإستراتيجي، والقدرات، والهياكل من أجل التحول من قوة إلى خدمة، لتدخل شرطة موريشيوس عصراً جديداً تماماً.

الحوار العالمي والإقليمي بشأن التمكين القانوني

نظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة السويد أثناء التئام أيام التنمية الأوروبية في ستوكهولم في عام ٢٠٠٩ نقاش مائدة مستديرة رفيع المستوى بشأن التمكين القانوني. وكان من بين المشاركين ماري روبنسون، وكلوتيلد ميديغان، وهيلين كلارك، وجورج سورو، ويواكيم ستيمني. وأكدت مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هيلين كلارك، خلال النقاش على أن للتمكين القانوني القدرة على أن يكون عاملاً حاسماً في تحقيق اختراق على صعيد إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية واستدامتها بطريقة تقوم على التشاور مع المستفيدين.

وفي **آسيا**، عقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع حكومة تايلند حواراً بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن التمكين القانوني، وأسس لاحقاً منصة مبتكرة للشراكة تتيح الفرصة أمام أصحاب المصلحة الرئيسيين من مختلف أنحاء المنطقة للاجتماع ومناقشة التحديات والفرص المتاحة لإحراز تقدم على صعيد جدول أعمال التمكين القانوني.

وفي **إفريقيا**، كان التمكين القانوني للفقراء على جدول أعمال قمة الاتحاد الإفريقي المنعقدة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وهو ما شكل إقراراً بالدور الرئيسي الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم الجهود الوطنية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، نظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتشارك مع حكومة بنن مؤتمراً إقليمياً في كوتونو ضم مسؤولين حكوميين وممثلين عن المجتمع المدني وأصحاب مصلحة من القطاع الخاص من ١٣ بلداً إفريقياً ناطقاً بالفرنسية. ولقد تبنى المؤتمر إعلاناً وزارياً ودعا إلى مزيد من التعاون الدولي والإقليمي لدعم المبادرات الوطنية.

وفي **المنطقة العربية**، أدار المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القاهرة نقاش مائدة مستديرة جمع خبراء وممارسين قياديين يمثلون الشركاء الدوليين والحكومات والمجتمعات المدنية والأوساط الأكاديمية في مصر والمغرب والأردن وسوريا. ولقد أتاح المؤتمر فرصة لخلق الأفكار المبتكرة ووضع نُهج لتنفيذ المبادرات الإقليمية والقطرية على أساس أفضل الممارسات والدروس المستفادة.

ولقد نُفذت مبادرات مماثلة في أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث ركزت كل منطقة على أوضاع واحتياجات محددة على الأرض ومتفردة عن سواها.

المصـــادر

'Secretary General's Report: Uniting our Strengths: Enhancing United Nations Support for the Rule of Law', 2006. http://www.un.org/Docs/sc/sgrep06.htm

'Secretary General's Report: In Larger Freedom: Towards Development, Security and Human Rights for All', 2005. http://www.un.org/largerfreedom

'Secretary General's Report: Rule of Law and Transitional Justice in Conflict and Post-Conflict Societies', 2004. http://www.un.org/Docs/sc/sgrep04.html

'Secretary-General Report on Legal Empowerment and Poverty Eradication (A/64/133)', 2009. http://content.undp.org/go/cms-service/download/asset/?asset_id=2107091

Making the Law Work for Everyone – Volume I. Commission on Legal Empowerment of the Poor, 2008.
http://content.undp.org/go/cms-service/download/asset/?asset_id=2099173

Making the Law Work for Everyone – Volume II. Commission on Legal Empowerment of the Poor, 2008.
http://content.undp.org/go/cms-service/download/asset/?asset_id=2099169

UNDP, 'Envisioning Empowerment: A Portfolio of Initiatives for Achieving Inclusion and Development', UNDP 2009.
http://content.undp.org/go/cms-service/download/asset/?asset_id=2107095

المبادئ الدولية

حقــوق الإنســان

يكمن العنصر البشري في صميم حقوق الإنسان والتنمية البشرية. فضمان التمتع بالكرامة والقيمة المتأصلتين في كل كائن بشري هو الهدف المشترك بين التنمية البشرية وحقوق الإنسان. تعبر حقوق الإنسان عن فكرة جريئة تفيد بأن الناس كافة، رجالاً ونساءً، لهم الحق في اكتساب القدرات البشرية والترتيبات الاجتماعية التي تحميهم من سوء المعاملة والحرمان وتمكنهم من التمتع بكرامتهم كبشر. وحينما تنهض التنمية البشرية وحقوق الإنسان معاً، فإنها تعزز بعضها بعضاً ــ بما يزيد قدرات الناس ويحمي حقوقهم وحرياتهم الأساسية.

السياسة والإستراتيجية

تُضفي حقوق الإنسان أهمية على جدول أعمال التنمية. فهي تجذب الانتباه إلى مسؤولية إيصال منافع التنمية إلى جميع الناس، وتضفي الشرعية القانونية والأخلاقية والإحساس بالعدالة الاجتماعية على أهداف التنمية البشرية. إن هذا المنظور يوجه الاهتمام عند وضع الأهداف الإنمائية نحو حقوق واحتياجات أكثر أفراد المجتمع حرماناً واستبعاداً، ولا سيما حينما يكون الحرمان ناجماً عن التمييز. كما إنه يسلط الضوء على حق الجميع في الحصول على المعلومات وامتلاك صوت سياسي، وعلى غيره من الحقوق المدنية والسياسية بوصفها جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية.

وفي إطار هذا السياق، ينفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنشطته في مجال حقوق الإنسان خدمةً لولايته الإنمائية في أكثر من ١٠٠ بلد عن طريق تقديم المشورة في مجال السياسات، والدعم التقني، وتنمية القدرات، وإدارة المعرفة. وتتمحور ملامح عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول تقديم الدعم لوضع خطط عمل وطنية في مجال حقوق الإنسان وبناء قدرات مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، ومواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وإعداد التقارير الوطنية المقدمة إلى آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان وما يرتبط بها، حسب الاقتضاء، من متابعة على الصعيدين القطري والإقليمي.

ثمة مبادئ رئيسية مثل **الملكية الوطنية** و**تنمية القدرات** تشكل الأساس لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويضطلع البرنامج بدور نشط في تنفيذ عمليات مختلفة ومشتركة بين وكالات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. وتُعتبر مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أهم شريك للبرنامج ضمن إطار الأمم المتحدة، غير أن البرنامج لا يملك الدور المعياري ولا الدور الرقابي في مجال حقوق الإنسان.

واستجابةً للإصلاح الأول لمنظومة الأمم المتحدة في عام ١٩٩٧ الذي دعا وكالات الأمم المتحدة جميعها إلى إدماج حقوق الإنسان في صلب عملها وولايتها، اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أول سياسة له في مجال حقوق الإنسان في عام ١٩٩٨ وهي سياسة «إدماج حقوق الإنسان في التنمية البشرية المستدامة». وفي عام ٢٠٠٨، اضطلع ٩٤ مكتباً قطرياً تابعاً للبرنامج بأنشطة داعمة لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية؛ واضطلع ٦٩ مكتباً بأنشطة دعمت صراحةً حقوق الفئات المستضعفة و/أو المهمشة و/أو التي تتعرض للتمييز. وقام ٥١ مكتباً بأنشطة هدفت إلى مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

دعم تعزيز النظم الوطنية لحقوق الإنسان

حددت منظمة الأمم المتحدة الهدف المتمثل في بناء نظم قوية تحمي حقوق الإنسان وتعززها كأحد أهدافها الرئيسية. وقد تتباين هذه النظم تبعاً لحالة البلد

المعني والتحديات التي تواجهه في مجال حقوق الإنسان، غير أن العناصر الرئيسية لهذه النظم تشمل: القوانين المتفقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ كفاءة أداء المحاكم ومؤسسات القضاء وإنفاذ القانون ومؤسسات حقوق الإنسان المستقلة أو مكاتب أمناء المظالم؛ والإجراءات المتاحة للأفراد للمطالبة بحقوقهم على نحو فعال؛ والحكم السليم، والمؤسسات الحكومية الخاضعة للمساءلة والتي تعزز حماية حقوق الإنسان.

يتماشى الدعم الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مر السنين مع هذه المتطلبات بصورة كبيرة، ويغطي الدعم الرئيسي الذي يقدمه البرنامج إنشاء و/أو تعزيز مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، وصياغة خطط عمل وطنية في مجال حقوق الإنسان وتنفيذها، ومواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وفي الماضي القريب، زاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقدار دعمه المقدم للأفراد والفئات المستضعفة والمهمشة التي تحتاج إلى حماية خاصة مثل الشعوب الأصلية والأقليات والمعوقين والمشردين داخلياً والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المشترك (الإيدز).

تعميم مراعاة حقوق الإنسان في البرمجة الإنمائية

تقتضي فعالية النظم الوطنية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها سياسات عامة تسترشد بمبادئ حقوق الإنسان وقواعدها الهادفة إلى ضمان تمتع كافة الناس بحقوق الإنسان. إن نجاح إستراتيجيات التنمية القائمة على حقوق الإنسان في دولة ما يتوقف في المقام الأول على اعتراف تلك الدولة بحقوق الإنسان العالمية واحترامها.

وبالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن تعميم مراعاة حقوق الإنسان يشكل منهجية إطارية شاملة لها القدرة على إثراء إستراتيجيات البرنامج التنفيذية في كافة مجالات التركيز الرئيسية التابعة له. فهي تضيف عنصراً غائباً في الأنشطة الحالية عن طريق تعزيز البيئة المواتية لتحقيق التنمية العادلة، وعن طريق تمكين الناس من اتخاذ قراراتهم بأنفسهم. كما تدعم قدرة الدول الأعضاء على إرساء الأدوات والمؤسسات القانونية ــ القوانين والقضاء ومبادئ سيادة القانون ــ كوسيلة لتأمين الحريات والتنمية البشرية، وتستمر هذه المنهجية في وضع وتنفيذ مذكرات السياسات والممارسات، والمبادئ التوجيهية، والأدوات، والدراسات المفاهيمية ذات الصلة.

مشاركة أكبر مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان

تعتمد شرعية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد الوطني على العمل مع آليات حقوق الإنسان الدولية بقيادة الأمم المتحدة وعلى فعالية هذه الآليات. وينطوي العمل مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في المقام الأول على التصديق على معاهدات حقوق الإنسان واتفاقياتها، ورفع التقارير الدورية، وتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقارير المختلفة والزيارات القطرية التي يقوم بها مكلفون بموجب الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة.

يتسم عمل الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة وهيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب المعاهدات بأهمية مباشرة لعمليات البرمجة، وتنطوي مشاركة برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي المتواصلة على دعم تنمية القدرات من أجل المصادقة على اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية وتنفيذها على المستوى الوطني [بما في ذلك من خلال الإصلاحات القانونية والمؤسسية]، وصياغة التقارير الوطنية، وتيسير زيارات المكلفين بموجب الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، ودعم تنفيذ نتائج التقارير والزيارات. وثمة مجال آخر متنامٍ وذو أهمية حاسمة ينخرط فيه حالياً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهو تقديم الدعم لعملية الاستعراض الدوري الشامل الذي يضطلع به مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

شبكة سياسة حقوق الإنسان

يستضيف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشبكة المعرفية المعنية بسياسة حقوق الإنسان على نطاق منظومة الأمم المتحدة (HuriTalk) وييسر أعمالها. لقد كانت هذه الشبكة في بادئها شبكة معرفية تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومختصة بحقوق الإنسان، ومن ثم قامت بتوسيع نطاق اختصاصها وعضويتها لكي تخدم منظومة الأمم المتحدة ككل في عام ٢٠٠٤ بدعم من برنامج العمل الثاني من أجل الإصلاح الذي أطلقه الأمين العام للأمم المتحدة بهدف تعزيز قدرة المنظمة على المستوى القطري.

تخدم هذه الشبكة المعرفية القائمة على نطاق منظومة الأمم المتحدة أعضاءها من الممارسين في مجال حقوق الإنسان العاملين في ١٥ وكالة مختلفة تابعة للأمم المتحدة، وتضم كذلك عدداً من الخبراء في مجال حقوق الإنسان من خارج إطار الأمم المتحدة. توفر الشبكة منتدى يُمكِّن أعضاءها من تبادل المعلومات والأدوات، والمشاركة في حوارات حول السياسات بشأن ما ينشأ من قضايا في مجال حقوق الإنسان، والمناقشة وبناء المعارف بشأن أفضل الإستراتيجيات لإدماج معايير ومبادئ حقوق الإنسان في برامج التنمية. إن المنتجات المعرفية المنبثقة عن شبكة سياسة حقوق الإنسان (HuriTalk)، كالأدلة الإرشادية وبوابة الممارسين المعنية بالنهج القائم على حقوق الإنسان التي أُطلقت مؤخراً، مصممة للاستجابة للاحتياجات المحددة ولزيادة الدعم المقدم لممارسي الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

أمثلة من الأنشطة

برنامج عالمي

أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٨ البرنامج العالمي لتعزيز حقوق الإنسان ٢٠٠٨-٢٠١١ بهدف عام يتمثل في المساهمة في الإستراتيجية المؤسسية الرامية لإدماج حقوق الإنسان كلياً في سياسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرامجه وعملياته من خلال تنفيذ مذكرة الممارسة في مجال حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٥. ويقدم البرنامج الدعم في مجال البرمجة إلى المراكز الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويستجيب لمطالب محددة من المكاتب القطرية والشركاء الوطنيين، بالإضافة إلى وضع السياسات والأدوات العملية والمذكرات التوجيهية.

الأقليات المهمشة في البرمجة الإنمائية

جرى تطوير هذا المنتج المعرفي بدعم رئيسي من الخبير المستقل للأمم المتحدة المعني بقضايا الأقليات، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمجموعة الدولية لحقوق الأقليات، وسوف يُطلق في عام ٢٠١٠. وسوف يتسنى للفئات المستهدفة من خلال المنتج النهائي إدراك المسائل المفاهيمية والمبادئ الأساسية المتعلقة بتعزيز الأقليات وحمايتها، وتعلم سبل الاستفادة من المعايير الدولية والإقليمية المتاحة من أجل إشراك الأقليات في عمليات البرمجة، والتأثير في خيارات السياسات، وزيادة الفرص المتاحة أمامها للمشاركة الفعالة والتمثيل في عمليات التنمية.

مجموعة الأدوات المنبثقة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمعنية بالتعاون مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

سوف يشهد عام ٢٠١٠ إطلاق مجموعة الأدوات الموضوعة بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. تهدف هذه الأدوات في المقام الأول إلى دعم موظفي الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذين لديهم معرفة أو خبرة عملية ضئيلة أو معدومة على صعيد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وأولئك الذين لديهم وعي أكبر ولكنهم بحاجة إلى أدوات عملية وتوجيه من أجل دعم إنشاء هذه المؤسسات المهمة أو توطيدها أو تقييمها. ولا يقتصر تركيز هذه المبادرة على تقديم المعرفة الأساسية والمتقدمة عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وحسب، وإنما يشمل تطوير إجراءات تشغيلية أساسية وإرساء روابط تشير إلى الموارد والأشخاص ذوي الخبرات المحددة.

النهوض بحقوق الإنسان في منطقة المحيط الهادئ

وضع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمنطقة المحيط الهادئ منشورات وأدوات عملية وملموسة، واضطلع بعمليات برمجة، ونمّى قدرة حكومات جزر المحيط الهادئ والمجتمع المدني وموظفي الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين في مجالات كثيرة تتضمن: القوائم المرجعية والتدريبات في مجال إدماج حقوق الإنسان في إدارة الكوارث الطبيعية في منطقة المحيط الهادئ؛ وامتثال التشريعات في تسع بلدان جزرية في المحيط الهادئ لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)؛ والنُهج المستندة إلى حقوق الإنسان والمتبعة في وضع القوانين والسياسات المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية في منطقة المحيط الهادئ؛ وبناء قدرات المنظمات غير الحكومية للعمل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان وعلى قضايا محددة تتعلق بحقوق الإنسان مثل حرية الإعلام، ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، وحق المرأة في الحصول على السكن اللائق.

المصـــادر

UNDP, 'Human Rights in UNDP, UNDP Practice Note', New York, 2005.
http://www.undp.org/governance/docs/HRPN_English.pdf

UNDP, 'Poverty Reduction and Human Rights, UNDP Practice Note', New York, 2003.
http://www.undp.org/governance/docs/HRPN_(poverty)En.pdf

'HRBA Practitioner's Portal: A 'one-stop shop' on human rights-based approaches to development programming'. http://www.hrbaportal.org

UNDP, 'Human Rights and the Millennium Development Goals: Making the Link', Oslo, 2008. http://hurilink.org/Primer-HR-MDGs.pdf

UNDP, 'Indicators for Human Rights Based Approaches to Development in UNDP Programming: A Users' Guide'. Oslo, 2006.
http://hrbaportal.org/wp-content/files/1237942834hrba_indicators_guide.pdf

'Web Based Guide on How to Engage with the International Human Rights Machinery'.
http://www.hurilink.org/hrmachinery

UNDP, 'A Human Rights-based Approach to Development Programming in UNDP – Adding the Missing Link'. 2001.
http://hrbaportal.org/wp-content/files/1234500252_8_1_1_resfile.pdf

UNDP, 'Programming for Justice: Access for All – A Practitioner's Guide to a Human Rights-Based Approach to Access to Justice', 2005. http://www.undp.org/governance/docs/Justice_Guides_ProgrammingForJustice-AccessForAll.pdf

UNDP, 'Assessing the Effectiveness of National Human Rights Institutions'. 2007.
http://hrbaportal.org/?s=UNDP&x=0&y=0&paged=2

UNDP, Dignity and Justice for All of Us: Stories from National Human Rights Institutions in Europe and the CIS. 2008.
http://hrbaportal.org/wp-content/files/1238765513digandjustice.pdf

UNDP, 'Guide for Ombudsman Institutions: How to Conduct Investigations'. 2006.
http://hrbaportal.org/wp-content/files/1238765420investigations.pdf

UNDP, 'Operationalising Human Rights-Based Approaches to Poverty Reduction'. 2007.
http://hrbaportal.org/wp-content/files/1245403130operationalizing_hrbas_interim_report1.pdf

UNDP, 'Putting a Human Rights-Based Approach to Poverty Reduction into Practice: Experience and Lessons from a UNDP Pilot Project'. New York, 2007.
http://hrbaportal.org/wp-content/files/1245402878putting_a_hrba_to_poverty_reduction_into_practice.pdf

UNDP, 'Towards Inclusive Governance: Promoting the Participation of Disadvantaged Groups in Asia-Pacific'. UNDP Regional Centre Bangkok, 2007.
http://hrbaportal.org/wp-content/files/1233230663_8_1_1_resfile.pdf

المبادئ الدولية

النــوع الاجتماعــي

إن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة حقوق إنسانية تكمن في صميم عملية التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويعي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أهمية المساواة بين الجنسين ويدعو لها بوصفها شرطاً لتحقيق التنمية المستدامة الخالية من العنف والديمقراطية والشاملة للكافة. ويسعى البرنامج إلى دعم ما هو أكثر من تحقيق المساواة في الفرص، إذ إن السعي لتحقيق المساواة في النتائج له الأهمية نفسها. وتترتب على مشاركة المرأة في السياسة فوائد للنساء والرجال والأطفال والمجتمعات المحلية والشعوب. وفي هذا الصدد، يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جاهداً كي يكون للمرأة صوت حقيقي في مؤسسات الحكم كلها، حتى تتمكن من المشاركة على قدم المساواة مع الرجل في الحوار العام وصنع القرار.

السياسة والإستراتيجية

انطلاقاً من المستوى الوطني إلى المستويات الأكثر محلية، يشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تمكين المرأة سياسياً ويدعو إلى ذلك على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية، سعياً إلى:

- ☑ زيادة عدد النساء في الوظائف العامة؛
- ☑ تعزيز الدور القيادي للمرأة من خلال المساعدة في إصلاح العمليات الانتخابية، وتغيير الأحزاب السياسية، وتعزيز البرلمانات والهيئات القضائية والخدمة المدنية؛
- ☑ تدعيم قدرة المنظمات النسائية على الدعوة وتنفيذ المشاريع التي تعزز حقوق المرأة؛
- ☑ تعزيز الإصلاح القضائي لضمان حماية قانونية متساوية للفقراء من النساء والرجال؛
- ☑ ضمان أن الخدمات العامة الأساسية كالصحة والتعليم تفيد الفقراء من النساء والرجال والفتيات والفتيان على نحو عادل؛
- ☑ تشجيع التصديق على الصكوك الدولية والإقليمية المعنية بحقوق المرأة مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وتنفيذ هذه الصكوك ورفع التقارير بها؛
- ☑ الحد من العنف المترتب على النوع الاجتماعي.

ركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السنوات الأخيرة على العمل مع النساء أنفسهن لبناء قدرتهن على التنظيم والنجاح كسياسيات. كما اتجهت الجهود إلى التركيز على توعية البرلمانات والأحزاب السياسية بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين وقدرتها على تعزيز المساواة بين الجنسين بواسطة عملها.

ولهذه الإستراتيجية أهمية في إزالة الحواجز المؤسسية التي تقف عقبةً في طريق زيادة عدد النساء المنخرطات في السياسة وقدرتهن على امتلاك صوت حقيقي في عملية صنع القرار. وفي حين أن مسألة حضور المرأة على الساحة السياسية أمر جدير بالنظر، فإن وجود المرأة في الوظائف العامة لا يقل أهمية.

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تقديم المساعدة الانتخابية والبرلمانية حول العالم لدعم المرشحات السياسيات في الوصول إلى السلطة، وبناء مهارات وقدرات اللواتي وصلن إلى السلطة فعلاً، والترويج للمرشحات من خلال الأحزاب السياسية. ولا يزال العنف المرتكب أثناء الحملات والعنف المترتب على النوع الاجتماعي عاملين مثبطين لمشاركة المرأة سياسياً.

شبكة المعارف الدولية للنساء العاملات في ميدان السياسة [www.iknowpolitics.org]

ما زالت المرأة تفتقد فرص تولي القيادة السياسية وتفتقر إلى الموارد على جميع المستويات الحكومية. وفي عام ٢٠٠٧، تضافرت خمس وكالات دولية ــ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمعهد الديمقراطي الوطني، والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، والاتحاد البرلماني الدولي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ــ إدراكاً منها بأن المكاسب التي حققتها المرأة في القرن الماضي على الساحة السياسية كانت بطيئة وغير كافية، وسعياً إلى إيلاء مشاركة المرأة السياسية أولويتها الجماعية وإلى وضع إستراتيجية من شأنها مضاعفة الجهود التي تبذلها كل منظمة لتعزيز المساواة بين الجنسين في الحياة السياسية.

تعتبر شبكة المعارف الدولية للنساء العاملات في ميدان السياسة (iKnowPolitics) المدعومة من المنظمات الشريكة الخمس بمثابة بوابة على الإنترنت تهدف إلى زيادة مشاركة المرأة وفعاليتها في الحياة السياسية بالاستفادة من منتدى مهيأ تقنياً لتوفير إمكانية الوصول إلى المصادر والخبرات بالغة الأهمية، وتحفيز الحوار، وتوليد المعرفة، وتبادل الخبرات بين النساء المنخرطات في ميدان السياسة.

وفي غضون ثلاث سنوات، أضحت هذه الشبكة المعرفية الموقع الإلكتروني الرائد للمرأة والسياسة على شبكة الإنترنت، حيث يزوره أكثر من ٥٠٠ زائر جديد يومياً، ويحتوي على مكتبة قوامها ١,٤٠٠ مصدر مجاني، ولديه مجتمع قائم من المستخدمين. يتمكن هذا الموقع الإلكتروني بواسطة ٥,١٠٠ عضو و٧١ خبيراً وخمسة شركاء وسبعة موظفين بدوام كامل متوزعين على القارات الخمس من نشر مصادر ومعلومات عالية الجودة وديناميةوذات صلة يومياً، وتقديم دعم واضح للأنشطة السياسية النسائية.

وفي أكتوبر ٢٠٠٩، حضر نحو ١٥٠ من القيادات النسائية والمرشحات السياسيات والناشطات وممثلات المنظمات النسائية من المنطقة العربية فعالية استمرت يومين لإطلاق شبكة (iKnowPolitics) باللغة العربية، حيث جرى التركيز على تأثير وسائط الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عدد النساء الناشطات في الحياة السياسية في المنطقة وفي فعاليتهن. ويصدر موقع الشبكة المعرفية حالياً باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية والإسبانية.

أمثلة من الأنشطة

إمكانية لجوء الجميع إلى القضاء في صوماليلاند

قد تكون إمكانية اللجوء إلى القضاء المتاحة للجميع من الحقوق التي نص عليها دستور صوماليلاند، بيد أنها ستظل على الأرجح من باب التمني طالما أن النظام القانوني يفتقر إلى المهنيين، وأن الغالبية العظمى من السكان لا يعرفون حقوقهم، وأن العديد منهم لا يستطيعون تحمل تكاليف الإجراءات القانونية الرسمية. وإضافة إلى ذلك، ثمة مزيج معقد من القوانين العرفية غير المكتوبة والقوانين الرسمية، والتي تكون تكاملية في بعض الأحيان ومتناقضة في أغلبها.

قدم مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الصومال الدعم لتأسيس مركز المساعدة القانونية، وجمعية النساء المحاميات في صوماليلاند، ومركز إحالة قضايا الاعتداء الجنسي في هارغيسيا، وتتصدر هذه المنظمات حالياً الطليعة في جهود إصلاح القضاء الرسمي في صوماليلاند، إذ تعمل معاً لضمان حصول كافة السكان ومن ضمنهم الأكثر حرماناً على إمكانية اللجوء إلى القضاء.

يركز مركز المساعدة القانونية على السكان الأكثر حرماناً من الناحية الاقتصادية. ويقدم طلابه وموظفوه خدمات قانونية مجانية للنساء والأطفال والفقراء والمسنين والمعوقين والمنتمين للأقليات. كما يضطلع المركز بأنشطة لرفع مستوى الوعي من خلال إجراء زيارات أسبوعية إلى ستة مخيمات للمشردين في محيط هارغيسيا وإلى مركز رعاية اللاجئين للتعرف إلى اللاجئين والمشردين داخلياً المحتاجين إلى المساعدة القانونية.

ولمّا يتعلق الأمر بالتأثير في إصلاح النظام القانوني الرسمي تأثيراً طويل الأجل، فإن مركز المساعدة القانونية يطمح، لكونه جزءاً من كلية الحقوق في جامعة هارغيسيا، إلى أن يكون بمثابة مَصنع المهنيين القانونيين وقادة المجتمعات المحلية في البلاد. فطلابه البالغ عددهم ٢٧٥ طالباً سيكونون المهنيين الذين سيُدعِّمون تطبيق النظام القضائي في صوماليلاند.

تعمل جمعية النساء المحاميات في صوماليلاند يداً بيد مع مركز المساعدة القانونية من أجل توفير إمكانية الوصول القانوني للنساء والأطفال في الصومال. ولكونها أول جمعية خاصة بالنساء المحاميات في صوماليلاند، فإنها تشجع على المشاركة الكاملة للنساء المحاميات في المهن القانونية، وتعمل على تحسين وضع المرأة في المجتمع من خلال مساندة النساء في ممارسة حقوقهن على قدم المساواة مع الرجل. وفي الوقت الراهن، لا تشغل النساء مناصب المحققين أو المدعين العامين أو القضاة في صوماليلاند.

وفي حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، يبرز دور مركز إحالة قضايا الاعتداء الجنسي حيث يعمل بشكل خاص على ما يتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، وتوفير الرعاية الطبية والمشورة للضحايا. كما تتاح للضحايا فرصة إبلاغ الشرطة عما تعرضن له من اعتداء بهدف التحقيق فيه وفرصة الحصول على مشورة قانونية مجانية والتمثيل المجاني من مركز المساعدة القانونية.

التمثيل النسائي في إندونيسيا

ظلت نسبة النواب من النساء في برلمان إندونيسيا لفترة طويلة بائسة للغاية، رغم تدابير التمييز الإيجابي المتخذة لحفزها منذ إقرار النظام الجديد. فقد ظلت هذه النسبة تتراوح لسنوات في حدود ١٠ في المئة. ومع بدء عملية إرساء الديمقراطية في إندونيسيا منذ عام ١٩٩٨، عززت حركة التمثيل النسائي مشاركتها وصورتها العامة. واستطاع مناصروها الضغط وحشد والتأييد من أجل إدراج بند في قانون الانتخابات الصادر في عام ٢٠٠٤ يتطلب من جميع الأحزاب السياسية تخصيص حصة للنساء في قوائم مرشحيها بنسبة ٣٠ في المئة.

ولكن البند كان يفتقر لإلزامية التنفيذ، لذا لم تمتثل له سوى أحزاب قليلة. ورغم ذلك، اعتبر إدراج هذا البند في نص القانون انجازاً تاريخياً، حيث خلق وعياً تمخض عن رفع مستوى تمثيل النساء في البرلمان الوطني بنسبة ٢٥ في المئة في عام ٢٠٠٤.

تحققت في عام ٢٠٠٩ نتائج أكثر أهمية. فقد جمع قانون الانتخابات الجديد الصادر في عام ٢٠٠٨ ما بين الحصة البالغة نسبتها ٣٠ في المئة في قوائم المرشحين ونظام «متداخل» يقتضي أن تكون هناك امرأة واحدة على الأقل من بين كل ثلاثة مرشحين تسميهم الأحزاب السياسة. واعتبر هذا نهجاً تقدمياً حتى بمعايير الديمقراطيات المتقدمة.

أصدرت المحكمة الدستورية في أواخر عام ٢٠٠٨ حكماً أبطل حصص القوائم الحزبية وجعل الانتخابات بأكملها تتقرر بالتصويت الشعبي. وفي حين أن القرار كان مصمماً للحد من سلطة الأحزاب السياسية ووضعها في يد الناخبين، فقد قام فعلياً بتقويض التمييز الإيجابي الرامي إلى زيادة نسبة تمثيل المرأة في إندونيسيا.

وفي خضم هذه الانتكاسة، أثار النقاش بشأن التمييز الإيجابي اهتماماً أكبر في الواقع بمسألة تمثيل المرأة، وحفز الجهود التي يبذلها أصحاب المصلحة المختلفون. كما أطلقت مجموعة من منظمات المجتمع المدني أنشطة للتوعية بأهمية وجود برلمان متوازن بين الجنسين. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهات المانحة الثنائية أيضاً دعماً نشطاً لجهود أصحاب المصلحة الإندونيسيين من خلال مبادرات منظمات المجتمع المدني لتثقيف الناخبين، والحملات الإعلامية، والمشاورات العامة فيما بين الأحزاب السياسية والأكاديميين والمجتمع المدني.

أما النتائج فقد أدهشت حتى الناشطين أنفسهم. إذ أخذت أحزاب أكثر بكثير تنظر إلى نسبة ترشيح النساء المتمثلة في ٣٠ في المئة على محمل الجد في غياب التشريع، حيث شكلت نسبة النساء أكثر من ٣٠ في المئة من عدد المرشحين الذين سمتهم ٧٠ في المئة من الأحزاب المتنافسة في انتخابات ٢٠٠٩ والبالغ عددها ٣٨ حزباً. وهذا يدل على حدوث تغير في المواقف ناجم عن سَنّ الحصة النسائية، والنقاش بشأنها، وازدياد الوعي. وقد أفضت الانتخابات إلى زيادة كبيرة في عدد البرلمانيات ــ متجاوزة سقف المقاعد المئة في مجلس النواب.

تبين التجربة الإندونيسية أنه حتى عند إلغاء الحصة المقررة بموجب التمييز الإيجابي، فإن التغير في المواقف يستطيع متى ما تولد اهتمام ووعي شعبي حول هذه المسألة أن ينجح في إحراز تقدم على هذا الصعيد عن طريق زيادة الدعم الشعبي الحقيقي للتمثيل النسائي. ويكشف هذا الإنجاز أيضاً عن أن الناخبين في أكبر دولة مسلمة في العالم لا يترددون في دعم المرأة في الحياة السياسية، مما ينفي الصورة النمطية المرتبطة عادة بالمعتقد الديني الإسلامي.

المصـــادر

The International Knowledge Network of Women in Politics' [iKnowPolitics library contains 1,400 resources related to women access to politics].
http://www.iknowpolitics.org

UNDP, Gender Equality Strategy. New York, 2007.
http://www.undp.org/women/docs/Gender-Equality-Strategy-2008-2011.doc

UNDP, 'Measuring Democratic Governance: A Framework for selecting pro-poor and gender sensitive indicators'. New York and Oslo, 2006. http://www.undp.org/oslocentre/docs06/Framework%20paper%20-%20entire%20paper.pdf

UNDP, *'Gender, Land rights and Democratic Governance'.* http://www.undp.org/oslocentre/docs08/land_governance/Discussion%20Paper%20-%202%20-%20Final.pdf

UNDP, *'Quick Entry Points to Women's Empowerment and Gender Equality in Democratic Governance'.*

UNDP, *'Gender Equality and Justice programming: Equitable Access to Justice for Women'.*

UNDP, '*Electoral Financing to Advance Women's Political Participation: A Guide for UNDP Support'.*

UNDP, *'Gender Responsive E-governance: Exploring the Transformative Potential'.*

UNDP–UNIFEM, New York and Oslo, 2009. 'A User's Guide to Measuring Gender-Sensitive Basic Service Delivery'.
http://www.undp.org/governance/docs/users_guide_measuring_gender.pdf

IPU–UNDP–UNIFEM–WBI, *'Parliament, the Budget and Gender'*.
http://www.undp.org/governance/docs/ParliamentBudgetAndGender-EN.pdf

المبادئ الدولية

تقييم الحكم الديمقراطي

ما فتئت عمليات تقييم الحكم تحظى بأولوية متنامية من المانحين والشركاء الوطنيين في التنمية الوطنية على حد سواء، ولا سيما في السنوات الخمس الماضية. وهذا التوجه ناجم عن توافق دولي في الآراء مفاده أن الفهم الأفضل لنوعية الحكم في بلد ما هو أمر حاسم الأهمية لتحقيق الحد من الفقر وأهداف التنمية البشرية. وتشكل عمليات تقييم الحكم أداة أساسية لتشخيص أوجه قصور الحكم، لذا فقد استثمرت الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والجهات المانحة في وضع عمليات لتقييم الحكم وتنفيذها في كافة البلدان المتلقية للمعونة الإنمائية تقريباً.

السياسة والإستراتيجية

يتصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي طليعة الخطاب والحوار الدوليين بشأن عمليات تقييم الحكم، مؤكداً على ضرورة أن تكون هذه التقييمات عملية أكثر ومفيدة بصورة أكبر لصنع السياسات الوطنية، وأن تشجع وتعزز في الوقت نفسه المشاركة والملكية على المستويين الوطني والمحلي.

لم يطور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشراً لقياس الحكم يضع تصنيفاً للدول على غرار دليل التنمية البشرية. فقد تكون المؤشرات المقارنة في سياق الحكم الديمقراطي محفزة من خلال «إشهار وفضح» البلدان المتسم أداؤها بالضعف، ولكن هذا ليس بدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي ينصب تركيزه على مساعدة أصحاب المصلحة الوطنيين في تحديد مشكلات الحكم التي يتعين التصدي لها، وعلى وضع وسائل تحت تصرفهم لتقييم مدى فعالية الإصلاحات السياسية في معالجة تلك المشكلات.

وبالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تنبع قيمة عملية تقييم الحكم التي تقودها البلدان من كونها آلية حاسمة لضمان المساءلة والشفافية في أداء الحكم. فمن الأرجح أن يُستدام الحكم الديمقراطي إذا ما صيغت أهداف وتوقعات بشأن الأداء الحكومي من قبل أولئك الذين يعيشون في إطار النظام السياسي. وعندما يشارك الفاعلون المحليون في عملية التقييم، فإن تلك المشاركة سوف تحفز طلبهم على المعلومات المتعلقة بالحكم ومطالبتهم بقدر أكبر من المسؤولية الحكومية.

وكي توفر عمليات التقييم القطرية عمقاً أكبر في مسألة معينة على صعيد السياسات، يجب أن تركز، كما يؤكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على الفئات المهمشة والمستضعفة. وسوف تساعد المؤشرات الخاصة بكل بلد والمفصلة في التعرف إلى تلك المؤسسات والممارسات التي تديم انتفاء العدل وتدني المستوى في تقديم الخدمات لهذه الفئات.

يستمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ميزته المقارنة في تشجيع عمليات تقييم الحكم القطرية ورعايتها من مكانته بوصفه وكالة الأمم المتحدة الرئيسية المعنية بالحكم الديمقراطي، ومن تركيزه على تنمية القدرات على المدى الطويل، ومن خبرته وتجربته في مجال الحكم الديمقراطي، ومن خبرته مع مؤشرات التنمية البشرية من خلال تقارير التنمية البشرية الوطنية، ومن مشاركته في مراقبة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ولربما يكون الأمر الأهم هو الثقة التي يتمتع بها بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وعلى وجه الخصوص، أثبت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نقاط قوته في المجالات التالية:

☑ دعم جهود تنمية قدرات الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين في عمليات تقييم الحكم؛

☑ عقد حوارات وطنية ضمت أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين بشأن عمليات تقييم الحكم الوطنية؛

☑ المساعدة في ضمان ربط عمليات تقييم الحكم بخطط التنمية الوطنية وإدماجها فيها من خلال تشجيع وتيسير التنسيق والترشيد في إطار عمليات تقييم الحكم المتعددة.

وهكذا ثمة دور رئيسي تلعبه المكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتمثل في دعم الشركاء الوطنيين في وضع وإرساء عمليات تقييم تراعي السياق المعني وتتوافق مع المعايير العالمية، وتتجذر في الملكية المحلية، وتُمكّن جميع أصحاب المصلحة من مراقبة أداء الحكم، ولا سيما أثره على الفئات الضعيفة، في إطار بلدانهم وعلى مر الزمن.

برنامج عالمي

يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبقيادة مركز أوسلو للحكم، دعماً استشارياً ومالياً لتحفيز عمليات التقييم القطرية في أكثر من ٢٠ بلداً متوزعة على جميع الأقاليم ومنها أنغولا وتشيلي والصين وجيبوتي ومصر وإندونيسيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وملاوي ومنغوليا والجبل الأسود ونيجيريا وباراغواي والسنغال. ويضطلع مركز أوسلو للحكم أيضاً بتنسيق برنامج عالمي متعدد السنوات [٢٠٠٨-٢٠١١] يُعنى بعمليات تقييم الحكم ويوفر الدعم عبر ثلاث نوافذ:

النافذة الوطنية: تمويل وخدمات استشارية عبر المكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم أصحاب المصلحة الوطنيين في إجراء عملية قطرية لتقييم الحكم.

النافذة الإقليمية: التدريب وتبادل المعارف والدعم في سياق المبادرات الإقليمية [مثل الآلية الإفريقية لاستعراض الأقران، وعملية الانضمام للاتحاد الأوروبي] من خلال المكاتب الإقليمية/مراكز الخدمات الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

النافذة العالمية: إنتاج المعرفة، وشبكة من المؤسسات البحثية الرئيسية والشركاء وبوابة تقييم الحكم.

المجالات الناشئة لتقييم الحكم

مرحلة ما بعد النزاع: يعكف مركز أوسلو للحكم/فريق الحكم الديمقراطي ومكتب منع الأزمات والإنعاش على وضع إطار عمل للتقييم بالنسبة للبلدان الخارجة من النزاعات وتلك التي تعاني من ظروف هشة. وسوف يقوم العمل على أساس «دليل المستخدمين لقياس الهشاشة» الصادر في عام ٢٠٠٩.

تغير المناخ: سوف يدعم مركز أوسلو للحكم بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية عمليات تقييم الحكم القطرية في القطاع الحرجي كجزء من الجهود العالمية الرامية للحد من انبعاثات الكربون بوقف إزالة الغابات.

النهج القطاعي: ثمة حاجة متزايدة إلى اعتماد تقييم الحكم في القطاعات المشمولة في الأهداف الإنمائية للألفية مثل المياه والصحة والتعليم. وسوف يواصل مركز أوسلو للحكم دعمه لإنتاج المعرفة والتقييمات القطرية في هذا الميدان.

بوابة تقييم الحكم

بوابة تقييم الحكم هي مركز للمعارف المتعلقة بعمليات تقييم الحكم. وهي تزود موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونظراءهم الوطنيين ومجتمع أصحاب المصلحة الأوسع بمعلومات عن: أدوات تقييم الحكم؛ المبادرات القائمة لقياس الحكم الديمقراطي على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية؛ كيفية قياس الحكم في سياق مجالات محددة كالفساد أو الحكم المحلي، كيفية استخدام المؤشرات العالمية على نحو أصوب؛ فرص التواصل وتبادل المعارف مع الممارسين والخبراء الآخرين.

أمثلة من الأنشطة

مؤشر الديمقراطية الإندونيسية: مساعدة حكومة إندونيسيا في التخطيط القائم على الأدلة

يقوم مؤشر الديمقراطية الإندونيسية على أساس الملكية الوطنية. فبعد الانتقال إلى الديمقراطية في عام ١٩٩٨، أدرجت خطة التنمية الوطنية طويلة الأجل التي وضعتها الوكالة الوطنية للتخطيط الإنمائي [بابيناس] هدفاً يتمثل في «إرساء الديمقراطية في إندونيسيا على أساس سيادة القانون.» ثم كُلفت الوكالة بالتخطيط لبرامج حكومية تعزز الجهود الرامية إلى ترسيخ الديمقراطية وتعميق جذور الثقافة الديمقراطية في المجتمع. ومع ذلك، لم يكن لدى الوكالة أدوات تمكنها من قياس حالة الممارسات الديمقراطية أو قياس تقدمها أو تراجعها على مر الزمن في مختلف المقاطعات. لذا طُلب من مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إندونيسيا مساعدة الوكالة الوطنية في إعداد أداة من هذا القبيل.

يتناول مؤشر الديمقراطية الإندونيسية ثلاثة جوانب هي الحريات المدنية، والحقوق السياسية، والمؤسسات الديمقراطية التي ترمز إلى الحياة الديمقراطية في مختلف مناطق إندونيسيا. ومن ثم تنقسم هذه الجوانب إلى ١٣ متغيراً منها حرية الاعتقاد، والتحرر من التمييز، ومعدل المشاركة العامة، والانتخابات الحرة والنزيهة، والبرلمانات الفعالة، واستقلال القضاء، ودور الإعلام. تُجمع البيانات بواسطة عدد من الأنشطة، كاستعراض التقارير الإعلامية والوثائق ذات الصلة، ومناقشات مجموعات التركيز، ومقابلات متعمقة مع أصحاب المصلحة المحليين بمن فيهم الإدارة المحلية والبرلمان ومؤسسات إنفاذ القانون والمجتمع المدني والأكاديميون ووسائط الإعلام والأقليات. ويضطلع بعملية جمع البيانات طرف ثالث متعاقد، بيد أن هذا العمل سيُنفذ مستقبلاً بواسطة مكتب الإحصاءات المركزي في جمهورية إندونيسيا.

وبعد ذلك، سوف تستخدم الوكالة الوطنية للتخطيط الإنمائي ووكالات التخطيط في كافة مقاطعات إندونيسيا البالغ عددها ٣٣ مقاطعة المؤشر بوصفه أداة قياس تضع ملامح التخطيط لبرامج التنمية السياسية التابعة للحكومة. ويعول على المؤشر أن

يكون قادراً على إطلاع مخططي التنمية على مواطن القوة في كل منطقة على حدة من حيث الجوانب الثلاثة ومتغيراتها.

باراغواي: إكساب مجلس الشيوخ جاهزية أفضل للتحقق من أداء الحكم

بعد أن أصبحت النتائج الأساسية الأولى جاهزة للتدقيق، غدا مجلس الشيوخ في باراغواي يتمتع بجاهزية أفضل للتحقق من أداء الحكم، إذ يوفر التقرير المعنون «مؤشرات الحكم الديمقراطي في باراغواي» أداة لأعضاء مجلس الشيوخ والحكومة والمجتمع المدني والوسط الأكاديمي والجهات المعنية الأخرى للمساهمة في النقاش العام.

تحظى مؤشرات الحكم البالغ عددها ١٩ والمنبثقة عن توافق في الآراء بين أصحاب المصلحة المتعددين والمستخدمة في التقرير بشرعية سياسية كمعيار وطني للحكم. وتضم اللجنة المكلفة بعملية المراقبة أعضاء بارزين في مجلس الشيوخ، وأعضاء من مجلس الوزراء التنفيذي، والوزارات، ومكتب المراجع العام للحسابات، ومنظمة الشفافية في باراغواي، وشبكات المنظمات غير الحكومية، والجامعات.

ومن المتوقع أن يُستخدم التقرير من جانب الحكومة والوسط الأكاديمي والمجتمع المدني في إطار عملهم الرامي إلى تعزيز المساءلة، وتوعية النقاش العام، وإقامة الحجة المؤيدة لإصلاح الحكم، وإرشاد السياسات المتعلقة بالحد من الفقر.

تعطي المؤشرات نظرة عن أداء باراغواي على صعيد الديمقراطية؛ والحكم؛ وجودة الإدارة العامة وكفاءتها وشفافيتها؛ والاندماج الاجتماعي. وتُستمد البيانات من مصادر مختلفة بما فيها الدراسة الاستقصائية الوطنية الأولى حول الحكم الديمقراطي التي أجراها المكتب الإحصائي الوطني بناءً على طلب مجلس الشيوخ وبدعم من إحدى المنظمات غير الحكومية الفرنسية ومركز أوسلو للحكم التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

يشكل التقرير الخطوة الأولى في مشروع أوسع نطاقاً يهدف إلى إقامة نظام لمراقبة الحكم الديمقراطي وتقييمه في باراغواي. ومن المتوقع أن يتم إجراء الدراسة الاستقصائية الإحصائية على فترات منتظمة، وأن يشكل هذا التقرير الأول أساساً للجولات المقبلة من عمليات التقييم. ويدير مجلس الشيوخ هذا المشروع، ويتلقى دعماً من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

المصـــادر

UNDP, 'Practice Note Country-Led Governance Assessments'. Oslo, 2009.

UNDP, 'Governance Indicators: A User's Guide. 2nd edition'. Oslo, 2007.

UNDP, 'Measuring Democratic Governance: A Framework for Selecting Pro-Poor and Gender-Sensitive Indicators'. Oslo, 2006.

UNDP, 'A Users' Guide to Measuring Corruption'. Oslo, 2008.

UNDP, 'A Users' Guide to Measuring Gender Gender-Sensitive Basic Service Delivery'. Oslo, 2009.

UNDP, 'A Users' Guide to Measuring Local Governance'. Oslo, 2009.

UNDP, 'A Users' Guide to Measuring Public Administration Reform'. Oslo, 2009.

UNDP and DIE, 'A Users' Guide to Measuring Fragility'. Oslo, 2009.

All above publications are available on: http://www.undp.org/oslocentre/flagship/democratic_governance_assessments.html

القسم الخامس

مبادرات أخرى في الحكم الديمقراطي

يستثمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الإدارة العالمية للمعرفة بهدف دعم الجهود المبينة في الأقسام السابقة. فهو يوفر التمويل لتجريب المبادرات المبتكرة، ويضمن استخدام الدروس المستفادة في تدريب الموظفين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مركز أوسلو للحكم يعمل بمثابة مستودع للتحليل والتعلم بتعاون وثيق مع المستشارين في المقر الرئيسي وفي مكاتب الخدمات القطرية.

- ☑ إدارة المعرفة
- ☑ مركز أوسلو للحكم
- ☑ الصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي

مبادرات أخرى في الحكم الديمقراطي
إدارة المعرفة

أكدت الخطة الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٣ على دور البرنامج كمنظمة قائمة على المعرفة. ولذلك، فإن فريق الحكم الديمقراطي، بالإضافة إلى استثماراته في الموارد البشرية واستفادته من دور المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، يكرس موارد كبيرة لتسخير المعرفة الصريحة والضمنية التي يملكها. كما إن المبادرات الرامية إلى إرساء أساليب عمل في إطار الخدمات الاستشارية الخاصة بالسياسات وتنفيذ نظام لإدارة المعرفة [الأعمال الجماعية] هي أيضاً جزء من العملية الأشمل.

السياسة والإستراتيجية

لقد أنجزت شبكة ممارسة الحكم الديمقراطي – بمعية الشبكات والبوابات المعرفية الأخرى التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي – الكثير لمساعدة البرنامج في التغلب على العوائق التي تحول دون تقاسم المعارف والخبرات والأفكار، وفي غرس روح المساعدة بين الأقران وحل المشاكل. وفي الواقع، تعزز شبكة ممارسة الحكم الديمقراطي نموذج «الحلقة المثمرة» والذي تسترشد الممارسة بموجبه بالسياسات وتسترشد السياسات بدورها من الممارسة، ويتيح تقاسم المعرفة العالمية وفقاً للفلسفة التي عبرت عنها مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

«إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منظمة عالمية. وأعتقد أن هذا هو أحد مصادر قوَّتنا وأمر لا بد أن نحافظ عليه. والمحافظة عليه هنا بمعنى أنه لا بد للمعارف والاتصالات أن تكون على المستوى العالمي... ينبغي أن تحظى إفريقيا بإمكانية الوصول إلى المعرفة العالمية، وينبغي أن يشارك جنوب آسيا في ذلك. فينبغي أن يدري الناس في إفريقيا، وفي موزامبيق، بما يحصل في إندونيسيا، وبما يحصل في البرازيل».

تؤكد الخطة الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنه لا بد للبرنامج أن يتعلم من ماضيه وأن يستفيد من الكفاءات الأساسية والقدرات الفريدة لديه، بما فيها شبكته المعرفية الواسعة، وحضوره العالمي، وهيكله اللامركزي. تستند إستراتيجية المعرفة المؤسسية الجديدة [٢٠٠٩] إلى الأساليب والنظم القائمة والمتبعة في تقاسم المعارف في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال منصة موحدة وذلك من أجل توجيه عملية اكتساب المعارف وتوليدها وجمعها وتقاسمها وحفظها، وتوثيق التعاون على المستوى الداخلي ومع الشركاء.

تهدف هذه الإستراتيجية إلى جعل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قادراً على الانتفاع بشكل كامل من الخبرة والمعرفة التي يجلبها كلٌّ منا إلى مكان العمل، ومساعدتنا في تتبع أثرنا الإنمائي ومراقبته. وبالنسبة للمكاتب القطرية، فإن هذا يعني القدرة على إتاحة معرفة المنظمة بأسرها عبر منصة محددة السياق ويسهل البحث فيها. وبالنسبة لفريق الحكم الديمقراطي، فسوف يعني ذلك تعزيز القدرة والمعرفة لتلبية الاحتياجات المحددة والطلبات الجديدة والتحديات العالمية والإقليمية والوطنية المستجدة. ويعد نموذج تقديم الخدمات استجابةً لهذه الأوضاع.

شبكة ممارسة الحكم الديمقراطي

إن تقاسم المعارف جانب أساسي من جوانب عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد اكتسب أهمية خاصة في إطار الترويج لتنمية القدرات والتعلم المؤسسي والتعاون بين بلدان الجنوب. وما فتئت شبكة ممارسة الحكم الديمقراطي تضطلع بدور رائد

على جميع هذه الجبهات منذ مطلع عام ١٩٩٩ عندما تأسست رسمياً. كما إن الشبكة تلعب دوراً أساسياً بصفتها مقدم المنتجات والأدوات والخدمات المعرفية الأول لمكاتبنا القطرية ومراكزنا الإقليمية.

وشبكة ممارسة الحكم الديمقراطي قبل كل شيء هي مصدر العديد من الحلول المبتكرة للتحديات الإنمائية الحاسمة التي تواجه المكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. وما انفكت الشبكة تستخلص المعارف وتتبادلها وتدونها بصورة منهجية، مستفيدةً على أتم وجه من تعدد أعضائها وتنوعهم ومن حضور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أكثر من ١٣٠ بلداً.

وفي معرض تلخيص مساهمات شبكة ممارسة الحكم الديمقراطي وعملها في إدارة المعرفة، تطرّق مدير مكتب السياسات الإنمائية والمدير المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أولاف كيورفن إلى جانب بارز من التقدم الإجمالي الحاصل في مجال إدارة المعرفة:

«استجابت شبكة ممارسة الحكم الديمقراطي في السنوات العشر الماضية لآلاف الاستفسارات وطلبات المساعدة المقدمة من مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القطرية ومراكزه الإقليمية ومرافقه دون الإقليمية للموارد وكذلك من الوكالات الشريكة. وأخذ هذا الدعم الفني والموضوعي شكل ردود موحدة، واطلاع على مستجدات الأخبار، ورؤى في الحكم الديمقراطي، ودراسات حالات إفرادية، ودروس مستفادة، ومجموعة من الممارسات السليمة و'غير السليمة' أيضاً... لقد ساهمت شبكة ممارسة الحكم الديمقراطي بشكل أساسي في تغيير الثقافة المؤسسية تدريجياً من تقاسم المعرفة عموديا عبر تسلسل تراتبي إلى تقاسم المعرفة أفقياً على المستوى المجتمعي».

نموذج تقديم الخدمات

إن نموذج تقديم الخدمات طريقة جديدة لتأطير العمل الاستشاري في مجال السياسات والاضطلاع به ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو يبين بوضوح أكبر ماذا نعمل ومَن تحديداً يعمله وكيف، لغايات ضمان امتلاك المكاتب القطرية الخدمات الاستشارية التي تحتاجها لتحقيق نتائج التنمية.

يتناول نموذج تقديم الخدمات سبل ضمان أن تكون الخدمات الاستشارية في مجال السياسات مستجيبة وموجهة نحو العميل على الدوام، وهذا يستجيب للتوافق المؤسسي في الآراء بأنه يتعين على كافة مجالات الممارسة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تعزز الدعم الذي تقدمه إلى المكاتب القطرية من أجل تحسين الدعم الذي يقدمه البرنامج للبلدان الشريكة. وما فتئ فريق الحكم الديمقراطي يواصل تقدمه بثبات على صعيد تنفيذ أسلوب العمل الاستشاري في مجال السياسات باتساق في جميع مجالات الخدمة الواردة في هذا الدليل، وذلك تمشياً مع المبادئ التوجيهية المؤسسية.

أمثلة من الأنشطة

الشبكات العالمية

يعكف الممارسون على المستوى القطري بصورة متنامية على تكرار الممارسات السليمة والدروس المستفادة من الإدارة العالمية للمعرفة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن أمثلة هذا التوجه المشجع إرساء شبكات المعرفة المحلية، ومستودعات المعارف، والمنتجات والأدوات المعرفية الموجهة، وبناء مجتمعات مواضيعية للممارسين على المستوى المحلي. لقد دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إنشاء شبكات شريكة استناداً إلى نموذجه من خلال شبكة ممارسة الحكم الديمقراطي. وتضم هذه الشبكات:

- ☑ شبكة المعرفة الانتخابية (ACE)؛
- ☑ شبكة المعارف الدولية للنساء العاملات في ميدان السياسة (iKnowPolitics)؛
- ☑ إدارة عمليات حفظ السلام ــ شبكة سيادة القانون؛
- ☑ شبكة سياسة حقوق الإنسان (HuriTalk).

تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب

تحظى زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب بتركيز خاص وذلك استجابة لتزايد طلب بلدان الجنوب على المنتجات والأدوات المعرفية. ولقد أعرب الممارسون عن ضرورة اتباع نهج أكثر انتظاماً لتقاسم الخبرات والمعارف والدروس المستفادة في مجال التعاون بين بلدان الجنوب. وقد كان إطلاق سلسلة «القيادة والابتكار في الحكم» في ٢٠٠٨ خطوة في هذا الاتجاه.

قاعدة معارف الحكم الديمقراطي

غدا المنتمون لمجتمع الممارسين في مجال الحكم الديمقراطي أكثر امتلاكاً للخبرات المقارنة والممارسات السليمة. وقد جاء إطلاق قاعدة معارف الحكم الديمقراطي استجابةً لاحتياجات قدرة الممارسين. وتعود قاعدة البيانات هذه المتسمة بالشمول وإمكانية البحث فيها والمتضمنة للردود الموحدة والمصادر المعرفية إلى عام ٢٠٠١ لاستخلاص معارف الخبراء والممارسين في إطار المسائل والمشكلات التي يطرحها أعضاء شبكة ممارسة الحكم الديمقراطي والمجتمع الأوسع لممارسي الحكم الديمقراطي حول العالم. كما تسلط قاعدة معارف الحكم الديمقراطي الضوء على التجارب القطرية فيما يتعلق بمختلف اتجاهات الحكم والإدارة والقضايا والتحديات.

تعزيز مجتمع الممارسين وتطويره

لا تزال خدمة تعزيز مجتمع الممارسين وتطويره إحدى الخدمات الرئيسية المقدمة لجميع أفرقة مجالات الخدمة. ويجري حالياً تطبيق مختلف أساليب إدارة المعرفة [مثل استعراض الأقران ومساعدة الأقران]، وعمليات إدارة المعرفة [كمفهوم مقاهي المعرفة]، وأدوات إدارة المعرفة [مثل تحليلات المعرفة، والدراسات الاستقصائية،

وتخطيط المعارف، وعمليات التحقق من المعارف] لدعم أفرقة الممارسين العالمية والإقليمية.

لقد حظيت «المذكرة التوجيهية بشأن تعزيز مجتمع الممارسين» الصادرة في ٢٠٠٩ بقبول واسع لدى المكاتب القطرية والمراكز الإقليمية. وتوفر هذه المذكرة التوجيهية دروساً مستفادة وممارسات سليمة مهمة للغاية فيما يتعلق بتطوير مجتمعات الممارسين وتعزيزها في إطار أي جماعة ممارسين أو فريق مواضيعي تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المستويين العالمي والإقليمي.

الأعمال الجماعية

«الأعمال الجماعية» هي نظام مصمم لتيسير تقاسم المعرفة والتعاون النشط بطريقة متسقة وفعالة من حيث التكلفة. وبالاستفادة من نُهج التعاون والتكنولوجيات المنبثقة عن نظام إدارة المعارف ٢٫٠ ــ الفضاءات التعاونية، والشبكات الاجتماعية، وأدوات الاتصال الفوري ــ فإن «الأعمال الجماعية» سوف تربط الناس بمعارفهم وخبراتهم.

لقد جعل فريق الحكم الديمقراطي حضور فضاءاته الخدمية المواضيعية كلها قائم على «الأعمال الجماعية». كما وضع تصنيفات فردية أيضاً. وفي سبيل التكامل مع نموذج الربط الشبكي المعرفي الناجح المنبثق عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبناء عليه، سوف تزيد «الأعمال الجماعية» من تعزيز السياسات والخدمات الاستشارية التقنية وتصميم البرامج وإدارتها من خلال زيادة الروابط بين السياسات والممارسة. وسوف تيسر «الأعمال الجماعية» تقاسم المعرفة في جميع المجالات المواضيعية للخطة الإستراتيجية وعبر وحدات العمليات أينما وجدت.

منتدى تبادل معارف الحكم الديمقراطي

يتمثل الهدف الرئيسي من «منتدى تبادل معارف الحكم الديمقراطي» في إتاحة منتدى إلكتروني لتعزيز تقاسم المعلومات وتبادل المعرفة بين الزملاء العاملين في مجال ممارسة الحكم الديمقراطي في مختلف المناطق وعلى نحو نشط. ويشجع المنتدى الممارسين على الانخراط في التباحث والتعاون عبر مجالات الممارسة. ولأسباب عدة، فإن معارف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/فريق الحكم الديمقراطي تشكل مستقبله، ولذا لا يمكن إضاعتها أو التفريط بها أو الاستفادة منها بأقل مما ينبغي. يعمل هذا المنتدى، بوصفه جزءاً من الهيكل العالمي لمجال ممارسة الحكم الديمقراطي، على تجميع القدرات الهائلة التي يمكن للمعرفة أن تولدها، ويضعها في متناول الهياكل الأساسية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فقد تم تصميمه كمنتدى للتعلم بشكل متبادل ولتقاسم المعارف بحيث يتسنى للمشاركين جميعهم أن يشاركوا في نشر المنتجات والخدمات المعرفية، وتعزيز التبادل بين المناطق وبين مجالات الممارسة، وتقاسم الأفكار والابتكارات. أُطلق منتدى تبادل معارف الحكم الديمقراطي إبان انعقاد الاجتماع العالمي لمجتمع الممارسين في داكار عام ٢٠١٠.

الاجتماع العالمي لمجتمع الممارسين

التأم لقاء مجتمع الممارسين لعام ٢٠١٠ في العاصمة السنغالية داكار، وتمثل هدفه العام في جمع فريق الحكم الديمقراطي العالمي لمناقشة دوره في سياق نموذج إنمائي متغير، وللمساعدة في وضع رؤية للمستقبل. وشهد الاجتماع مشاركة أكثر من ١٥٠ ممارساً من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمقر الرئيسي والمراكز الإقليمية والمكاتب القطرية، فضلاً عن العديد من الضيوف من مجالات الممارسة الأخرى التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

واستناداً إلى ورقات المعلومات الأساسية الموضوعة لغرض هذا الاجتماع، فقد بحث المشاركون عن كثب دور «الدولة القادرة والمتجاوبة والشاملة للكافة» وطبيعتها في السياق العام المتمثل في نموذج إنمائي متغير. أما الأبعاد اللازمة لضمان إقامة دولة من هذا القبيل قادرةٍ على التصدي لمختلف تحديات التنمية البشرية، فقد جرى استعراضها على المستوى العالمي وفي السياقات الإقليمية المختلفة وكذلك على مستوى بعض البلدان التي تواجه تحديات في حالات ما بعد النزاع.

وعقب الاجتماع العالمي، سوف تُلقي منصات تقديم الخدمات في مجال ممارسة الحكم الديمقراطي نظرة فاحصة على طرق مساهمتها الحالية في تحقيق هدف إقامة دولة شاملة للكافة ومتجاوبة وقادرة. وثمة استنتاج مهم آخر توصل إليه الاجتماع وهو أنه ينبغي لمختلف منصات تقديم الخدمات أن تعمل بتعاون أكبر فيما بينها، بناءً على طلبات الحصول على الدعم التي تتقدم بها البلدان.

المصـــادر

'DG Knowledge Base'. http://sdnhq.undp.org/undpwiki/Consolidated_Replies_and_Country_Experiences

'Democratic Governance Practice Workspace'. http://practices.undp.org/democratic-governance

'DGP-Net (past queries and CRs)'. http://practices.undp.org/democratic-governance/networks/?src=121515

'DGP-Net in Wiki'. http://sdnhq.undp.org/wiki

'Teamworks'. https://teamworks.beta.undp.org

Democratic Governance Knowledge Exchange Forum: http://teamworks.beta.undp.org/pg/groups/93158/democratic-governance-knowledge-exchange-forum

'UNDP's work on governance'. http://www.undp.org/governance and http://www.undp.org/oslocentre

مبادرات أخرى في الحكم الديمقراطي
مركز أوسلو للحكم

تأسس مركز أوسلو للحكم في عام ٢٠٠٢ بموجب اتفاقية مبرمة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة النرويجية كمركز متميز يدعم الأنشطة في مجال ممارسة الحكم الديمقراطي. إن لمركز أوسلو للحكم هدف رئيسي يتمثل في مساعدة مجال الممارسة في تسخير المعرفة والدروس المستفادة من المشاريع والبرامج المنفذة على الصعيدين القطري والإقليمي وتدوينها، وذلك لخدمة الهدف الأسمى المتمثل في تحسين سياسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مختلف مجالات الحكم الديمقراطي. ينفذ مركز أوسلو للحكم أنشطته بتعاون وثيق مع المستشارين السياسيين المتواجدين في مدينة نيويورك، وقادة فريق الممارسة في المراكز الإقليمية.

السياسة والإستراتيجية

عقب التقييم التكويني الخاص بمركز أوسلو للحكم الذي أُجري في عام ٢٠٠٨ وهدفَ إلى بيان دور المركز وتحديد وضعه في سياق الخطة الإستراتيجية ٢٠٠٨-٢٠١٣ وكذلك إلى توضيح البنية الإقليمية الجديدة لمكتب السياسات الإنمائية، جرى الاتفاق على أن لمركز أوسلو للحكم أربع مهام رئيسية في مجال ممارسة الحكم الديمقراطي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهذه المهام هي:

- ☑ إجراء تحليلات واستعراضات منتظمة لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الحكم في مختلف أنحاء العالم بهدف التعلم من التجارب في هذا المجال؛
- ☑ استناداً إلى التحليلات والاستعراضات، المساهمة في البرمجة والخدمات الاستشارية في مجال السياسات ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية؛
- ☑ دعم البلدان في إجراء عمليات تقييم للحكم الديمقراطي تكون مملوكة وموجهة وطنياً وتعمل على تعزيز الحكم الديمقراطي على المستوى القطري؛
- ☑ التصدي للمجالات الجديدة والمستجدة في إطار الحكم الديمقراطي، وبناء قدرات الموظفين التنفيذيين لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التصدي لهذه التحديات الجديدة.

وهذا يقتضي ضمناً أن أحد الأسباب الرئيسية لقيام مركز أوسلو للحكم هو لإجراء تحليلات واستعراضات منتظمة لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الحكم حول العالم بهدف الاستفادة من الخبرات في هذا المجال، وبهدف المساهمة في البرمجة والخدمات الاستشارية في مجال السياسات ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية – بالتعاون مع مستشاري الحكم الديمقراطي العالميين والإقليميين ومن خلالهم. وهذا يعني ما معناه خلق «المصلحة العامة» للمنظمة وللمجتمع الإنمائي الأوسع على حد سواء، نظراً إلى أن الكثير من التركيز قد أُولي إلى عجز العديد من المؤسسات العاملة في مجال «نشر الديمقراطية» حتى اللحظة عن تقديم أدلة قوية بما يكفي بشأن العمل وضمان أن ذلك يؤثر بشكل إيجابي في الأنشطة المستقبلية.

وابتداءً من مطلع عام ٢٠١٠، أخذ مركز أوسلو للحكم يضطلع بتنفيذ ولايته بواسطة وحدتين:

وحدة عمليات تقييم الحكم الديمقراطي: شرع مركز أوسلو للحكم في العمل على مؤشرات الحكم في عام ٢٠٠٢ وتطورت منذ ذلك الحين لتصبح برنامجاً عالمياً متكاملاً ذا أبعاد قطرية وإقليمية وعالمية. أما اليوم، فقد أصبح البرنامج العالمي برنامجاً رئيسياً للحكم الديمقراطي ولمركز أوسلو للحكم [أنشطة هذه الوحدة مذكورة بالتفصيل في الصفحات ٩٠-٩٥].

وحدة تحليل الحكم الديمقراطي وتعلمه: هذه الوحدة مسؤولة عن عمل دورة التعلم، واستعراض مشاريع الصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي، والقضايا المستجدة، وكذلك كافة خدمات التدريب المقدمة. وترد هذه الأمور بمزيد من التفصيل في الأقسام التالية.

أمثلة من الأنشطة

"دورة تعلم" الحكم الديمقراطي

يشير مفهوم دورة التعلم إلى عملية جمع المعلومات حول نتائج وآثار مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الحكم الديمقراطي، سواء مشروع الصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي أو مشاريع أكبر ينفذها البرنامج، وإلى تحليل تلك المعلومات، ومن ثم نسج المادة التعليمية بطرق تؤثر في عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الحكم الديمقراطي على جميع المستويات. ويشمل هذا منتجات معرفية، وحلقات عمل، وبرامج تدريبية، ومداخل إلى «الأعمال الجماعية»، وإدارة المناقشات. كما يشمل أيضاً مدخلات للإستراتيجية والمناقشات المتعلقة بالسياسات.

تهدف وحدة تحليل الحكم الديمقراطي وتعلمه إلى تدوين نتائج عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الحكم الديمقراطي وتحليلها ونشرها من أجل توجيه سياسة الحكم الديمقراطي وبرامجه. وسوف تجري هذه العملية بواسطة عمليات تقييم متعمقة لقضايا في الحكم شاملة لعدة قطاعات [كالمجتمع المدني في المشاريع الانتخابية على سبيل المثال]، وقضايا مشتركة بين مجالات الممارسة [كتعزيز البرلمان للحد من الفقر على سبيل المثال]، وسوف تعتمد على الخبرة المكتسبة من البرامج الممولة من الصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي وغيره من البرامج والمشاريع القائمة في كافة المناطق.

وخلافاً لمكاتب التقييم التقليدية، لا تركز هذه الوحدة على ما إذا تحققت أهداف المشروع أو البرنامج المعني، وإنما تحلل مشاريع الصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي ومجالات الحكم الديمقراطي المواضيعية/الشاملة لعدة ممارسات على نطاق أوسع بغية تحديد العوامل التي ساهمت في تشكيل أثرها الإيجابي أو السلبي. ومن ثم يُعرض هذا التحليل بطرق متنوعة لتوجيه السياسات المستقبلية.

استعراض مشاريع الصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي

أنشئ الصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي في عام ٢٠٠١ لتعزيز التركيز المواضيعي في مجال ممارسة الحكم الديمقراطي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتتمثل مهمته الرئيسية في تزويد المكاتب القطرية بأموال تقديرية لتحري نُهج مبتكرة والتصدي للقضايا في المجالات الحساسة من الناحية السياسية حيث قد يكون استخدام الأموال الأساسية أكثر إشكالية وبطيئاً. لقد صُمم الصندوق لإتاحة السرعة في الدفع واستقطاب التمويل من الجهات المانحة المهتمة في الحكم الديمقراطي. ومنذ نشأته، صرف الصندوق حوالي ١٠٢ مليون دولار على ما مجموعه ٧٣٦ مشروعاً. كما وفر الصندوق التمويل لمركز أوسلو للحكم ومشاريع عالمية أخرى.

وخلافاً لعمليات التقييم التقليدية، لا تركز الاستعراضات التي يقوم بها الصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي على ما إذا تحققت أهداف المشروع أو البرنامج المعني، وإنما تحلل مشاريع الصندوق على نطاق أوسع لتحديد العوامل التي ساهمت في تشكيل آثارها الإيجابية أو السلبية. ويسترشد هذا التقييم بمعايير الفعالية والكفاءة والأثر والاستدامة الخاصة بلجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبالمعايير [المبتكرة والمحفزة] الخاصة بالصندوق الاستئماني، وباعتبارات الاقتصاد السياسي.

يعمل مركز أوسلو للحكم بالاشتراك مع المكاتب والمراكز الإقليمية لتقييم نتائج البرامج التي يمولها الصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي وتحليلها. ويجري التقييم والتحليل بواسطة خبراء خارجيين وبإدارة وإرشاد الفريق المتواجد في المكاتب والمراكز الإقليمية، ومركز أوسلو للحكم، ومستشارين آخرين من فريق الحكم الديمقراطي. وفي عام ٢٠٠٩، تشارك مركز أوسلو للحكم مع المركز الإقليمي في بانكوك لتحقيق ثلاثة أهداف:

- ☑ تقييم نتائج مبادرة الحقوق والعدالة في آسيا والمحيط الهادئ التي يدعمها الصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي؛
- ☑ دراسة إمكانيات الابتكار والتحفيز؛
- ☑ تقديم منظور تطلعي للبرمجة والسياسة على صعيد إمكانية اللجوء إلى القضاء.

ونتيجة لذلك، نُشرت خمسة تقييمات قطرية [كمبوديا والهند وإندونيسيا ومنغوليا وسري لانكا] وتقرير عن مبادرة إقليمية في عام ٢٠٠٩ كجزء من سلسلة الدروس المستفادة الصادرة من الصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي. ويجري إعداد سلسلة الدروس المستفادة بتنسيق من فريق الحكم الديمقراطي ومن خلال مركز أوسلو للحكم، وهي تمثل جهداً جماعياً لاستخلاص الدروس المستفادة وأفضل الممارسات على نحو منهجي.

القضايا المستجدة في الحكم الديمقراطي

سوف يتولى مركز أوسلو للحكم، بالنيابة عن فريق الحكم الديمقراطي، إجراء تحليلات مرتبطة بقضايا مستجدة محددة تواجه فريق الحكم الديمقراطي على الصعد العالمية والإقليمية والقطرية. وسوف يُجرى هذا النوع من التحليل بالاعتماد على القدرات الداخلية وبالتعاون مع المراكز الإقليمية والمؤسسات الأكاديمية. ومن أمثلة القضايا المستجدة ما يلي:

تحليل الاقتصاد السياسي وتطبيقه في الواقع العملي: ثمة اتفاق على نطاق واسع بأنه ينبغي لتدخلات الحكم الديمقراطي أن تكون متجذرة في فهم مستفيض للقوى المؤثرة في تنمية المجتمعات. وتتجه النية لإشراك مستشاري الحكم الديمقراطي والمراكز الإقليمية في تحديد نوع التدريب اللازم لموظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الحكم الديمقراطي وتغير المناخ: باتت تحديات تغير المناخ تشكل أحد مجالات التركيز الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد المؤسسي. ويرتبط

هذا المجال بكافة مجالات الممارسة ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبما في ذلك الحكم الديمقراطي. سوف يساعد مركز أوسلو للحكم في إعطاء لمحة عامة عن تدخلات الحكم الديمقراطي الأكثر إلحاحاً وفعالية، وعما سيقتضيه ذلك في شكل بنود كمنتجات وأدوات معرفية جديدة.

بناء الدولة: كان هذا هو المحور الرئيسي لاجتماع مجتمع الممارسين في مجال الحكم الديمقراطي المنعقد في شباط/فبراير من عام ٢٠١٠ في السنغال. وقد تم التكليف بإعداد ورقات ذات تركيز إقليمي وبعض الورقات القطرية وذلك لتوفير معلومات أساسية لمناقشات مستنيرة تتناول كيف ينبغي لذلك أن يؤثر في إستراتيجيات وأولويات الحكم الديمقراطي المستقبلية على الصعيدين العالمي والإقليمي.

خدمات التدريب والتعلم

يوفر مركز أوسلو للحكم «خدمة الإحالة للتدريب» على موقعه الإلكتروني، وتتضمن قاعدة بيانات قابلة للبحث تضم مؤسسات تُعنى بتقديم التدريب في مجال الحكم الديمقراطي، كما تتضمن خيار الاتصال بالمركز لتحديد المؤسسات التي تلبي احتياجات تدريبية محددة. وتستهدف هذه الخدمة موظفي السياسات والبرامج، وقادة أفرقة الممارسة الإقليمية، والشركاء الوطنيين الخارجيين الباحثين عن مقدمي تدريب لتلبية احتياجاتهم المحددة.

«الحلقة الدراسية القيادية» هي فعالية إستراتيجية رفيعة المستوى في تعلم الحكم الديمقراطي تستهدف كبار مديري الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تتخذ هذه الفعالية شكل حلقة عمل يشارك فيها كبار الخبراء والممارسين في مجال الدراسات الديمقراطية وتعزيز الديمقراطية. وفي العادة، تهدف الحلقة الدراسية القيادية بشكل رئيسي إلى إطلاع المشاركين على «أحدث» البحوث وأنماط التفكير بشأن الاتجاهات العالمية والتطورات في مجالات نشر الديمقراطية والمساعدة الديمقراطية، وإلى توفير منتدى يتيح لموظفي الإدارة العليا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فرصة تبادل المعرفة والخبرات حول المساعدة في مجال الحكم الديمقراطي، بما في ذلك المناقشات الإستراتيجية حول سبل تصميم المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بما يتناسب على نحو أفضل مع الأوضاع على أرض الواقع، وكيف يتسنى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يحافظ على أفضل وجه على مكانته لدى الجهات المانحة والحكومات الوطنية كشريك موثوق به في إطار التعاون التقني في الحكم الديمقراطي.

المجتمع المدني والمسؤولية الاجتماعية

سوف ينطلق مركز أوسلو للحكم من التعاون الوثيق القائم مع شعبة منظمات المجتمع المدني في مكتب الشراكات، ومستشارين آخرين في فريق الحكم الديمقراطي والمكاتب الإقليمية التي أعدت «الجرد العالمي لانهماك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع المجتمع المدني» لعام ٢٠٠٨، وأصدرت كذلك «الصوت والمساءلة من أجل التنمية البشرية: إستراتيجية عالمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز المجتمع المدني والمشاركة المدنية».

التزم مركز أوسلو للحكم، بناءً على طلب شعبة منظمات المجتمع المدني، بدعم مجال التركيز صاحب الأولوية المحدد في إستراتيجية «تعزيز عمل المواطنين من أجل ديمقراطية وتنمية قائمة على المشاركة». وسوف يشمل ذلك استكمال مذكرة توجيهية بشأن «تعزيز المسؤولية الاجتماعية». ومن أجل تقديم المزيد من الدعم لتنفيذ هذه الإستراتيجية، تعاون مركز أوسلو للحكم في وضع كتاب تمهيدي عن الأطر القانونية في المجتمع المدني، ويعكف حالياً على وضع دليل للمستخدمين بشأن قياس قدرات المجتمع المدني وتقييمها.

المصـــادر

UNDP, 'The Democratic Governance Reader –A Reference for UNDP Practitioners'. New York and Oslo, 2009.

UNDP, 'DGTTF Lessons Learned Series: Asia-Pacific Access to Justice and Human Rights Assessments'. Bangkok and Oslo, 2009. The series consist of six titles:

- Regional Assessment: 'Asia-Pacific Rights and Justice Initiative'.
- Cambodia: 'Access to Justice in Cambodia'.
- India: 'Access to Justice by Poor and Disadvantaged People' and 'Legal Empowerment Through Community Radio'.
- Indonesia: 'Strengthening Access to Justice and the Rule of Law'.
- Mongolia: 'Strengthening Ethics and Integrity for Good Governance in the Health Sector of Mongolia'.
- Sri Lanka: 'Equal Access to Justice'.

UNDP, 'Governance in Conflict Prevention and Recovery: A Guidance Note'. Geneva, New York and Oslo, 2009.

UNDP, 'Elections and Conflict Prevention. A Guide to Analysis, Planning and Programming'. New York and Oslo, 2009.

'Democratic Governance Training Online'. http://www.undp.org/oslocentre/flagship/democratic_governance_training_online.html

UNDP, 'The OHR/Learning Resources Centre'. http://ondemandweb.undp.org/learning

UNDP, 'Escuela Virtual'. http://www.escuelapnud.org/public/index.php

All of the above mentioned publications are available on the OGC website: http://www.undp.org/oslocentre – as well as through the DG global website.

مبادرات أخرى
في الحكم الديمقراطي
الصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي

أنشئ الصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي في عام ٢٠٠١ لتعزيز التركيز المواضيعي حول عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الحكم الديمقراطي. وتتمثل مهمته الرئيسية في تزويد المكاتب القطرية بأموال تقديرية لتحري نُهج مبتكرة والتصدي للقضايا في المجالات الحساسة من الناحية السياسية حيث قد يكون استخدام الأموال الأساسية أكثر إشكالية وبطيئاً. ومنذ نشأته، صرف الصندوق حوالي ١٠٢ مليون دولار على ما مجموعه ٧٣٦ مشروعاً. كما وفر الصندوق التمويل لمركز أوسلو للحكم وأنشطة عالمية أخرى.

إستراتيجية الصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي

تأسس الصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي منذ تسع سنوات، ونجح خلالها في أداء دوره كصندوق لرؤوس الأموال المجازفة يشجع الابتكار في مجال التنمية حيثما تكون ثمة أهمية قصوى لإحراز تقدم، ولكن يكون من الصعب للغاية في المقابل تحقيق ذلك. ولقد أسفرت الابتكارات الناجحة في جميع الحالات تقريباً عن برامج رئيسية للإصلاح وتنمية القدرات تحظى بدعم من التمويل الأساسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفي أكثر الأحيان من غيره من الجهات المانحة والحكومات المعنية.

لقد وضع الصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الطليعة على صعيد تعزيز الروابط القائمة بين الحكم الديمقراطي والحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

جمع الصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي على مدى تاريخه ما يزيد قليلاً على ١٢٦ مليون دولار. وفي عام ٢٠٠٩، تلقى الصندوق تمويلاً بقيمة ١٤ مليون دولار من حكومات النمسا وإستونيا وألمانيا ولكسمبرغ والنرويج والبرتغال.

الابتكار في المجالات الحساسة

يلعب الصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي دوراً أساسياً في تشجيع الابتكار على الصعد القطرية والإقليمية والعالمية. فعلى سبيل المثال، عزز مشروعٌ موله الصندوق في السلفادور فرص الحصول على المعلومات المتعلقة بالعملية الانتخابية لعام ٢٠٠٩، حيث وفر الموقع الإلكتروني (Elecciones 2009) منتديات تُعنى بالمشاركة السياسية للمرأة، والمساءلة في إطار المؤسسات العامة، والعمل التشريعي، واستطلاعات الرأي السابقة للانتخابات. وفي فترة التحضير للانتخابات، زار الموقع أكثر من نصف مليون زائر، مما يدل على اهتمام المواطنين الكبير وحرصهم على التثقف بشأن العملية الانتخابية. ومن خلال الأعمال المنجزة في هذا المجال، استطاع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساهمة إستراتيجياً وفي الوقت المناسب في تطوير العملية الانتخابية في هذا البلد الواقع في أمريكا الوسطى.

يوفر الصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي كذلك منصة لمكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تعبئة الموارد وبناء الشراكات الإستراتيجية على أرض الواقع. وفي هذا الصدد، أفادت غالبية المكاتب القطرية التابعة للبرنامج التي شاركت في تقييم عام ٢٠٠٧ بأن أموال الصندوق ساعدتها في تعزيز شراكاتها الإستراتيجية ويسرت لها تعبئة موارد إضافية في مجال الحكم الديمقراطي.

وعلى سبيل المثال، استطاع المكتب القطري التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شيلي من خلال استثمار بقيمة ١٥٠,٠٠٠ دولار قدمه الصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي في إطار مشروع «تعزيز المشاركة الشاملة للشباب في العملية

الديمقراطية في شيلي» أن يعبئ مبلغاً إضافياً مقداره ٢٫١ مليون دولار من حكومتي شيلي وإسبانيا من أجل التوسع في المشروع.

يدعم الصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي المكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المشاركة في المجالات الحساسة سياسياً حيث يكون استخدام الأموال الأساسية أكثر إشكالية أو بطئاً كما هي الحال في مجال عمليات تقييم الحكم. وفي هذا الصدد، اضطلع مشروعٌ يموله الصندوق بتقييم التقدم المحرز في الجبل الأسود على صعيد انضمامه إلى الاتحاد الأوروبي ضمن إطار معايير كوبنهاغن. ومن خلال هذا المشروع، أرسيت مؤشرات مملوكة وطنياً في مجال الحكم وجرى إعداد التقرير الأول عن حالة الحكم الديمقراطي في الجبل الأسود.

الصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي على أرض الواقع [٢٠٠٩/٢٠١٠]

كان جُل الطلبات التي تلقتها المكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ طلبات للحصول على دعم في الحوكمة الإلكترونية؛ والوصول إلى

مخصصات الصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي البالغة ١٥,٦ مليون دولار بحسب المنطقة ٢٠٠٩/٢٠١٠

عدد مشاريع الصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي بحسب الناتج ٢٠٠٩/٢٠١٠

المعلومات؛ والحكم المحلي والوطني والإقليمي؛ تليها طلبات للحصول على دعم في مكافحة الفساد، والتنمية البرلمانية، والعدالة، وحقوق الإنسان والمشاركة المدنية، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والانتخابات. وجرى استحداث مجال المشاركة المدنية بوصفه مجالاً رئيسياً للنواتج في الخطة الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٣.

الحوكمة الإلكترونية والوصول إلى المعلومات

شهدت مشاريع الحوكمة الإلكترونية والوصول إلى المعلومات في العامين الماضيين، مع انتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة في معظم البلدان النامية، طفرةً من حيث الاعتبارات البرنامجية وبلغ الطلب عليها ذروته، إذ وصل عدد المشاريع التي دعمها الصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي إلى ٢٤ مشروعاً.

جرت تلبية الطلب المتنامي على المساءلة والشفافية من خلال تعزيز فرص المواطنين في الوصول إلى المعلومات العامة على نطاق واسع. وبالطريقة نفسها، تعكف سياسات الحوكمة الإلكترونية وبرامجها على تحسين تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، ولا سيما الفئات المستضعفة من السكان، بالتوازي مع تعزيز قنوات الاتصال بين المؤسسات العامة وأصحاب المصلحة وتشجيع الحوار الوطني.

ركزت المشاريع في هذا المجال في الآونة الأخيرة على إشراك الشباب في العمليات الديمقراطية من خلال جهود تضم على سبيل المثال مبادرةً تُنفذ حالياً في مدغشقر تحت اسم «الحوكمة المتنقلة: حكمة الجماهير تنير مستقبلها» ويتمخض عنها نظام مستدام ومفتوح المصدر سوف يسمح بإيصال أصوات الشباب ــ بواسطة التقنيات النقالة ــ مما يجعل صناع القرار على المستويين المحلي والوطني مساءلين أمام الشباب.

الحكم الوطني والإقليمي والمحلي

ما انفكت المشاريع الداعمة للحكم الوطني والإقليمي والمحلي تشهد طلباً مرتفعاً، حيث حاز ٢١ مشروعاً على الموافقة في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، وهي مشاريع تغطي المناطق الخمس. ينصب تركيز التدخلات التي يضطلع بها الصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي على تعزيز اللامركزية، والمساءلة، وتقديم الخدمات العامة، والتنمية الديمقراطية والاقتصادية، وتوفير الأمن ولا سيما في أوقات الأزمات المالية أو الانتقال السياسي.

ثمة مبادرة رئيسية وهي «مشروع الشراكة من أجل التمكين القانوني» تهدف عموماً إلى تمكين الفقراء على المستوى القانوني، وتتبع نهجاً من ثلاثة مستويات على الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي. فعلى الصعيد الإقليمي مثلاً سوف يتم تأسيس مرفق الشراكة من أجل التمكين القانوني في آسيا، الذي تستضيفه وزارة العدل التايلاندية، بمشاركة الحكومات والمجتمعات المدنية في بلدان المنطقة.

مكافحة الفساد

في ضوء التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، يضطلع الصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي بدور أساسي في دعم تنفيذ أطر مكافحة الفساد وتعزيز المؤسسات الوطنية والمحلية من أجل مكافحة الفساد بفعالية أكبر. وفي الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، موّل الصندوق ١٠ مشاريع في كافة المناطق في هذا المجال.

ففي مصر، على سبيل المثال، دعم الصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي جهود تعزيز الشفافية والنزاهة لمركز الحكم بوصفه الذراع التقنية للجنة الشفافية والنزاهة الحكومية، وذلك بوضع مدونة لقواعد سلوك موظفي الخدمة العامة وفقاً للمعايير الدولية، ومؤشرات وطنية لتقييم الفساد ومكافحة الفساد، وورقة سياسة عامة لإنشاء مكتب أمين المظالم الوطني في مصر.

التنمية البرلمانية

قدم الصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي الدعم في مجال التنمية البرلمانية لثماني مبادرات تراوحت بين جهود رامية إلى تعزيز قدرات البرلمانيين و/أو موظفيهم الإداريين، وبين زيادة التعاون مع المجتمع المدني لرصد التقدم المحرز على صعيد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كما في حالة الدول العربية.

إمكانية اللجوء إلى القضاء، وحقوق الإنسان، والمشاركة المدنية، والنوع الاجتماعي

وفيما يتعلق بالمشاريع في مجال العدالة، دعم الصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي ست مبادرات في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ هدفت إلى تعزيز العدالة الجنائية، وأجهزة الشرطة والسجون، وكان من ضمنها مبادرة «دعم الشرطة الوطنية في رواندا عن طريق تدريب مدربي لجان الشرطة المجتمعية» التي تركز على بناء قدرات أعضاء لجان الشرطة المجتمعية وضباط الاتصال في المجتمع من أجل نشر السلام والقانون والنظام، وضمان إمكانية اللجوء إلى القضاء لكافة الناس، ولا سيما الفئات الأقل حظاً كالنساء والأطفال في المناطق الريفية.

وفي مجالي حقوق الإنسان والمشاركة المدنية، دعم الصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي ثلاث مبادرات في كل منهما مع التركيز على تعزيز القدرات الوطنية لوضع خطط عمل لحقوق الإنسان وتنفيذها، وتعزيز الحوار الوطني والوحدة الوطنية.

ودعماً لإستراتيجية المساواة بين الجنسين المنبثقة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، انصب تركيز الصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي في إفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ على مجالات مثل الانتخابات و/أو التنمية البرلمانية للتشجيع على زيادة مشاركة المرأة في العمليات السياسية على الصعيدين المحلي والوطني، ولا سيما في البلدان القائمة بأعمال التعمير بعد انتهاء النزاعات، كما في حالة ساحل العاج.

تسريع وتيرة إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية

وفي نهاية المطاف قام الصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي في عام ٢٠١٠ بالتشجيع على إقامة مشاريع تهدف إلى تسريع وتيرة إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالحكم. ومن بين المشاريع الأربعة المدعومة في هذا المجال، تضطلع كازاخستان على سبيل المثال بمشروع تجريبي مبتكر يهدف إلى فهم أوجه التفاوت الإقليمي والتصدي لها كونها حاسمة الأهمية من أجل تسريع وتيرة إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية بطريقة تركز على التأثير فعلاً، لأن التفاوتات الإقليمية الكبيرة في مداخيل السكان هي علامات اختلاف الديناميات الاقتصادية وقدرة [أو عدم قدرة] السلطات المحلية على توفير الخدمات الملائمة للسكان.

نتائج الصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي والدروس المستفادة

إن الاستمرار في مراقبة سير المشاريع الممولة في إطار الصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي ٢٠٠٩/٢٠١٠ نحو إحراز النتائج المرجوة وتصديها للتحديات التي تواجهها على طول الطريق أمر مثير وضروري للغاية. كما إن التحديات والمخاطر أمر متوقع نظراً لطبيعة المشاريع التي يدعمها الصندوق.

إن فهم ما إذا حققت مشاريع الصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي نتائجها وأهدافها المرجوة منها وكيف كان سبيلها في ذلك، ومن ثم نشر هذه المعرفة والدروس المستفادة وتطبيقها لهو أمر حاسم في نجاح الصندوق كمشروع صندوق رؤوس أموال مجازفة أثبت قيامه باستثمارات سليمة.

يتمثل الغرض من سلسلة الدروس المستفادة الخاصة بالصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي في دراسة مدى تحقيق تمويل الصندوق لأهدافه من حيث دعم المبادرات المبتكرة والمحفزة في مجال الحكم الديمقراطي استناداً إلى الأدلة التجريبية المستمدة من أرض الواقع. كما تهدف السلسلة أيضاً إلى استخلاص التجارب على المستوى القطري لرفد سياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرامجه على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

وعلاوة على ذلك، يهدف هذا العمل إلى تعزيز الذاكرة المؤسسية وجهود إدارة المعرفة في المكاتب القطرية ومراكز الخدمات الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال تدوين ونشر الأدوات والوسائل المستخدمة في تنفيذ مشاريع الصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي وبرامجه الإقليمية .

المصـــادر

Resources as available on the UNDP website:
http://www.undp.org/governance and http://www.undp.org/oslocentre

DGTTF Evaluation Report 2007

DGTTF Annual Reports 2005–2009

DGTTF Lessons Learned Series. 2009. for Asia: Regional Assessments, Cambodia, Indonesia, India, Sri Lanka and Mongolia

القسم السادس

مراكز الخدمات الإقليمية

يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البرامج والمشاريع والمبادرات في مجال الحكم الديمقراطي في أكثر من ١٣٠ بلداً حول العالم. ويتم تقديم هذا الدعم على أساس الطلب، حيث تقوم الحكومات وأصحاب المصلحة الوطنيون الآخرون بطلب الدعم بأشكال مختلفة من المكاتب القطرية التابعة للبرنامج. وحيثما يحتاج المكتب القطري دعماً لأداء ما طُلب منه، فسوف يقصد موظفوه فريق الحكم الديمقراطي المتواجد في مركز الخدمات الإقليمية أولاً، والذي هو جزء من مكتب إقليمي. ولأن التحديات في إطار الحكم الديمقراطي تختلف من منطقة لأخرى ومن بلد لآخر، فإن التركيز الذي توليه المراكز الإقليمية سوف يختلف أيضاً.

- ☑ آسيا والمحيط الهادئ [بانكوك وكولومبو وفيجي]
- ☑ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي [بنما وبورت أوف سبين]
- ☑ الدول العربية [القاهرة]
- ☑ إفريقيا [جوهانسبرغ وداكار]
- ☑ أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة [براتسلافا]

مراكز الخدمات الإقليمية
آسيا والمحيط الهادئ
[بانكوك وكولومبو وفيجي]

إن تنامي عدم المساواة واتساع هوة الفقر وتفاقمهما جراء الأزمات الاقتصادية العالمية يضاعف أوجه قصور الديمقراطية. وبالتأمل في أوجه القصور هذه وأثرها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يركز مجال ممارسة الحكم الديمقراطي في آسيا والمحيط الهادئ جهوده الإقليمية على تعزيز الحكم الديمقراطي من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية تحقيقاً للتنمية البشرية المستدامة. وفي هذا الصدد، تساهم جهودنا في تسريع عملية التقدم من خلال زيادة استجابة مؤسسات الحكم وشفافيتها وخضوعها للمساءلة؛ والتصدي لأوجه القصور الديمقراطي من خلال تمكين الفئات الفقيرة والمحرومة من المشاركة في صنع القرار.

الرؤية والإستراتيجية

نحن نطمح لأن نكون الامتداد الإقليمي لعمل المكاتب القطرية في تعزيز الحكم الديمقراطي وإعمال حقوق الإنسان من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق توفير حلول مبتكرة وذات صلة وتركز على تحقيق النتائج.

ترتكز إستراتيجيتنا الأساسية على تنمية القدرات المستهدفة لدى المؤسسات الإقليمية والوطنية على حد سواء. فهذا يضمن الاستدامة وملكية النتائج. كما إنه يبني شراكات أيضاً مع أصحاب المصلحة الدوليين والوطنيين والمحليين من أجل استغلال الموارد. وإدراكاً بأن الحكم الديمقراطي هو الوسيلة والغاية في حد ذاته بالنسبة للتنمية المستدامة، فإن المبادرات تستند إلى نُهج مشتركة بين مجالات الممارسة. وفي إطار الحكم الديمقراطي بخاصة، فإننا ندعم التدخلات الحافزة لمساعدة الحكومات الوطنية في تطبيق مبادئ معيارية حساسة سياسياً في إطار الحكم الديمقراطي.

مجالات الدعم

مجالات القدرة المحددة

- ☑ توسعة الحيز الديمقراطي [التنمية البرلمانية، والدعم الانتخابي، والتواصل من أجل التمكين]؛
- ☑ اللامركزية والحكم المحلي؛
- ☑ الحقوق والعدالة [حقوق الإنسان، وإمكانية اللجوء إلى القضاء، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الشعوب الأصلية] http://regionalcentrebangkok.undp.or.th/practices/governance/a2j ؛
- ☑ المساءلة والشفافية http://www.anti-corruption.org/asia-pacific؛
- ☑ حوكمة المعونة http://www.AidEffectiveness.org.

الخدمات المقدمة للمنطقة

المشورة والدعوة الإستراتيجية في مجال السياسات: تعزيز أولويات الأمم المتحدة لدى الشركاء، والسعي لتزويدهم بالمشورة الحديثة في الوقت المناسب فيما يتعلق بتحديات التنمية، انطلاقاً من الخبرة والمعرفة المقارنة من داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وخارجه.

تنمية القدرات والتدريب: دعم التطوير المؤسسي والتدريب المكرس لحكومات البلدان المضيفة، وموظفي الأمم المتحدة، والشركاء. تساعد المراكز البلدان في وضع إستراتيجيات لمعالجة أوجه القصور في القدرات والتي تحول دون تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

خدمات المعرفة: تحويل المعرفة والخبرة إلى منتجات وأدوات ذات صلة وجمع هذه المعارف والخبرات ونشرها. توفر هذه المراكز أيضاً إمكانية الإحالة إلى الخبراء وتُيسر نقل الخبرات بين البلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

البحث والتحليل في مجال السياسات: إعداد تقارير إقليمية وقطرية، وملخصات السياسات، وورقات البحوث التطبيقية، وتدوين الدروس المستفادة.

تطوير البرامج والدعم التقني: تعزيز قدرة الفريق القطري للأمم المتحدة على تصميم البرامج في البلدان المضيفة وتنفيذها ومراقبتها وتقييمها.

المكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبلدان التي تشملها المراكز الإقليمية

تقدم المراكز الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في آسيا والمحيط الهادئ الخدمات الاستشارية إلى ٢٤ مكتباً قطرياً تابعاً للبرنامج تغطي ٣٦ بلداً، من إيران إلى ساموا، ومن منغوليا إلى تيمور ـ ليشتي.

مراكــز الخدمــات الإقليميــة

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
[بنما وبــورت أوف سـبين]

تخوض أمريكا اللاتينية حالياً مرحلة حاسمة من التغييرات والتحديات الجوهرية، بعد ثلاثة عقود من عودة الحكومات المنتخبة والديمقراطية التمثيلية لأول مرة. وتشتمل التحديات على المؤسسات، وجودة حياة المواطنين، واستمرار أوجه عدم المساواة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، والعلاقات الثقافية الإثنية والعلاقات بين الجنسين. وإلى جانب أوجه اللامساواة القائمة، برزت تأثيرات الأزمة المالية على الفقراء والكوارث الطبيعية المدمرة بوصفها كارثية بالنسبة لملايين المواطنين.

الأهداف الإستراتيجية

تعكف مجموعة الحكم الديمقراطي التابعة للمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تنفيذ البرنامج الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للاستجابة للتحديات المستجدة التي تواجه الحكم الديمقراطي في المنطقة. وبهدف المساهمة في بناء ديمقراطية قوامها المواطنون في المنطقة، فإن البرنامج يعزز الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع، ويركز على تقوية المشاركة الشاملة للكافة وتعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية.

تضطلع مجموعة الحكم الديمقراطي بتنفيذ حزمة من المشاريع والمبادرات الإقليمية بدعم من المركز الإقليمي في بنما وبورت أوف سبين. تتوفر معلومات أكثر في هذا الخصوص من خلال الرابط التالي:
.http://www.gobernabilidaddemocratica-pnud.org

المركز الإقليمي في بنما

يوفر المركز الإقليمي المساعدة التقنية والمواضيعية للمكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويدعم تنفيذ البرنامج الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من خلال المشاريع الإقليمية، والخبراء المعاونين، والمستشارين الإقليميين، ويركز بصفة خاصة على الحكم المحلي واللامركزية. ويوفر المركز قائمة إستراتيجية بالموارد والتوصيات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات. ويستطيع المركز كذلك أن يوفر أفرقة متخصصة من الخبراء في الحكم المحلي، واللامركزية، والشفافية والمساءلة، ومشاركة المواطنين، وغيرها من الأمور.

تشمل أهم الخدمات المقدمة ما يلي:

☑ تطبيق الأدوات المستخدمة في التشخيص وصياغة السياسات؛

☑ تصميم أدوات وتطبيقها من أجل تعزيز الحكم المحلي والإدارة العامة واللامركزية والشفافية وغيرها من المواضيع ذات الصلة؛

☑ التبادل التقني وتشجيعه والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

☑ تنظيم تجارب المكاتب القطرية الناجحة على صعيد الحكم ونشرها؛

☑ تقديم المشورة لإدارة المشاريع وتقييمها؛

☑ النهوض بمجتمعات الممارسين في كافة مواضيع الحكم.

تتوفر معلومات أكثر في هذا الخصوص من خلال الرابط التالي:
http://www.regionalcentrelac-undp.org

المركز الإقليمي في بورت أوف سبين

يقدم مكتب بورت أوف سبين [مركز الخدمات الإقليمية ــ بورت أوف سبين] خدماته إلى خمسة مكاتب قطرية هي مكاتب بربادوس، وغيانا، وجامايكا، وسورينام، وترينيداد وتوباغو، ومن خلال هذه المكاتب إلى ١٥ دولة جزرية في البحر الكاريبي. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم فريق الحكم الدعم التقني، وخبرات المراقبة والتقييم في تنفيذ الأنشطة القطرية، وتصميم المشاريع، وعمليات التقييم، والتنفيذ والتقييم؛ وتنفيذ أنشطة محددة مُركزة على مناطق معينة لتطوير القدرات الإقليمية والوطنية، وتعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد الإقليمي.

تحصل جهود مركز الخدمات الإقليمية ــ بورت أوف سبين في مجال الحكم الديمقراطي على الدعم من مبادرتين:

مشروع الحوار والتوعية: من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي في منطقة البحر الكاريبي والتعرف إلى الأسباب الجذرية للاستقطاب والتحديات التي تهدد أمن المواطنين في المنطقة.

تعزيز قدرات منطقة البحر الكاريبي: من أجل تصميم وتنفيذ برامج مستدامة معنية بأمن المواطنين.

مراكز الخدمات الإقليمية
الدول العربية
[القاهرة]

بقدر ما توجد تباينات بين الدول العربية، بقدر ما هناك أولويات مشتركة بينها. إن قدرة الدولة على التخطيط وتخصيص الموارد وتوزيع الأصول وتنظيمها ترتبط ارتباطاً وثيقاً باستجابتها لمواطنيها وتقديم الخدمات لهم على أساس عادل. وينبغي في هذا الصدد تعزيز آليات المساءلة بصورة أكبر. وثمة حاجة لتعزيز العمليات الشاملة لتحقيق الاندماج الاجتماعي، والتمكين القانوني، والمشاركة السياسية بغية إتمام جهود الدولة ومراقبتها. كما ينبغي للشواهد المراعية لاحتياجات الشباب والنساء أن تصب على نحو أفضل في جهود المراقبة ونظم الوصول إلى المعلومات.

أبرز البرامج الإقليمية

أُطلقت في عام ٢٠٠٥ مبادرةٌ مشتركةٌ بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تحت اسم مبادرة الإدراة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية [http://www.arabgov-initiative.org] وهي تلعب دوراً حافزاً في تركيز الحوار الإقليمي القائم بشأن السياسات على مكافحة الفساد. وإلى الآن، ساعدت المبادرات الإقليمية ١٥ دولة عربية كي تصادق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وفي عام ٢٠٠٨، اجتمعت سلطات مكافحة الفساد من ١٧ دولة عربية لإطلاق الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد كأول منصة إقليمة عربية للربط المعرفي، وتنمية القدرات، والحوار بشأن السياسات.

ومن الجهود الإقليمية البارزة الأخرى جهود مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا العاملة على تعزيز تدابير مكافحة غسل الأموال [http://www.menafatf.org] وجهود منظمة برلمانيين عرب ضد الفساد القائمة بتعزيز قدرة البرلمانيين على مكافحة الفساد [http://www.arpacnetwork.org].

تصدر مبادرة التنمية البرلمانية في المنطقة العربية النشرة العربية للشؤون البرلمانية ووضعت قاعدة بيانات تحوي منتجات معرفية عديدة تُعنى بالشؤون البرلمانية [http://www.arabparliaments.org]، كما يسرت المبادرة إنشاء عدد من مجموعات العمل

للبرلمانيين العرب وإقامة أنشطتها في مجالات إصلاح قطاع الأمن؛ وإصلاح الأنظمة الداخلية للبرلمانات؛ وتشريعات الأحزاب السياسية؛ ووضع نهج لحقوق الإنسان في إدارة قطاع الأمن؛ ومبادرة للمواطنة والنوع الاجتماعي.

مبادرات مركز القاهرة الإقليمي

أنشئ مركز القاهرة الإقليمي في عام ٢٠٠٩. ويأمل المركز في إطار ممارسة الحكم أن ينجز ما يلي:

- ☑ ربط الحكم الديمقراطي بالحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة؛
- ☑ تقديم الدعم والحصول عليه في إطار الحكم المحلي، والإدارة العامة، وإصلاح النظام القضائي، والمساعدة الانتخابية والبرلمانية؛
- ☑ تعزيز التنمية القائمة على الحقوق وتعزيز التمكين القانوني للفقراء؛
- ☑ تنمية قدرات مؤسسات الحكم الديمقراطي الواقعة في جانب العرض وجانب الطلب؛
- ☑ إدارة المعرفة مع زيادة المحتوى العربي؛
- ☑ الدعم المصمم ليناسب مجموعات مختلفة من البلدان؛
- ☑ التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛
- ☑ بناء شراكات مع المؤسسات العربية الإقليمية.

القوى المحركة للتنمية الموجهة لممارسة الحكم في منطقة الدول العربية هي:

الحكم والنزاع: دراسة متعمقة لمشاريع الصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ سوف توجه إستراتيجية المساعدة في شؤون الحكم في البلدان التي تمر بأزمات في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١.

الحكم والتنمية الاقتصادية: دعم تحليلات الحكم من أجل الإبلاغ عن سير الأهداف الإنمائية للألفية وتوسيعها، ودعم حوكمة الموارد الطبيعية، ودعم الحكم للإصلاح القطاعي.

إدارة التنوع، والتمكين القانوني، والاندماج الاجتماعي: دعم نقاش تشاوري بشأن الاندماج الاجتماعي والتمكين القانوني يربط بين المبادرات الإقليمية من أجل الإصلاح القضائي، وتعزيز حقوق الإنسان، والنزاهة.

التنمية القائمة على الحقوق لدعم حقوق الإنسان: آلية وطنية وتعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية من أجل التدخلات على صعيد الأهداف الإنمائية للألفية وتغير المناخ.

مراكز الخدمات الإقليمية
إفريقيا
[جوهانسبرغ وداكار]

شهدت الظروف الاجتماعية والاقتصادية في إفريقيا تحسناً كبيراً في السنوات الأخيرة بفضل تجديد البلدان الإفريقية التزامها بالتصدي للتحديات الإنمائية بما فيها ركود النمو أو هامشيته، وارتفاع مستويات الفقر، والفساد، وإدارة الانتخابات، والحروب الناشبة عبر الحدود، والنزاعات الداخلية. وإلى جانب قيمة الحكم الديمقراطي الأساسية، ثمة إجماع واضح على القيمة الجوهرية للحكم الديمقراطي كناتج إنمائي مستصوب والسبيل الأفضل لشعوب إفريقيا لتقرير مصيرها بأنفسها.

خدمات دعم البرنامج الإقليمي

يضطلع بخدمة المكاتب القطرية في إفريقيا مكتبان للخدمات القطرية: أحدهما في جوهانسبرغ ويغطي شرق إفريقيا وجنوبها، والآخر في داكار ويغطي غرب إفريقيا ووسطها. وتضم حافظة المشاريع القطرية القائمة في مجال ممارسة الحكم الديمقراطي في إفريقيا ٥٥٦ مشروعاً بميزانية إجمالية قدرها ٢٤٧ مليون دولار لعام ٢٠١٠.

وبالإضافة إلى الدعم القطري المحدد، تحظى المؤسسات الإقليمية الإفريقية بالدعم الإقليمي من خلال برنامج شؤون الحكم الإقليمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي يهدف إلى:

- ☑ تعزيز قدرات الاتحاد الإفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية على تعزيز البرامج والمبادرات في مجال الحكم وتنفيذها في إفريقيا كوسيلة لتحقيق التكامل الإقليمي ودون الإقليمي؛
- ☑ تعزيز الحوكمة السياسية والاقتصادية وتعزيز تقديم الخدمات؛
- ☑ توطيد الحكم الديمقراطي من خلال جمع الخبرات والدروس والمعارف الجوهرية في مجال الحكم وتحليلها وتدوينها ونشرها؛
- ☑ تعزيز المساواة بين الجنسين في عمليات الحكم ومؤسساته، وتعزيز دور المرأة في عملية صنع القرارات الرئيسية.

تقوم الشراكات مع المؤسسات الإقليمية من خلال برنامج «توطيد الديمقراطية والحكم القائم على المشاركة في إفريقيا». ويتكون هذا البرنامج الذي تبلغ ميزانيته عدة ملايين من الدولارات من أربعة عناصر رئيسية هي: (أولاً) تقديم الدعم لتعزيز قدرات الاتحاد الإفريقي والجماعات الإقليمية من أجل تنفيذ مبادراتها في مجال الحكم وتعزيز قدراتها على إنفاذ الأطر والمعايير الإقليمية وتطبيقها؛ (ثانياً) تقديم الدعم لآلية إفريقيا لاستعراض الأقران؛ (ثالثاً) تقديم الدعم لبرنامج الحكم والإدارة العامة في إفريقيا والذي يهدف إلى دعم مؤتمر وزراء الخدمة العامة في إفريقيا وبرامجهم القارية والوطنية؛ (رابعاً) تنسيق مبادرات الحكم المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لإفريقيا/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بما في ذلك نشر تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا الرئيسي عن الحكم في إفريقيا واستضافة منتدى الحكم في إفريقيا برئاسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

شرق إفريقيا وجنوبها [جوهانسبرغ]

الإستراتيجية

حدد مركز الخدمات الإقليمية لشرق إفريقيا وجنوبها التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ثلاثة عناصر أساسية بوسعها التصدي للتحدي المتمثل في مؤسسة الحكم الديمقراطي في إفريقيا:

- ☑ قدرات الدولة ككل وفعاليتها ومقدرتها على استيعاب المهام الموكلة إليها وتنفيذها؛
- ☑ مشاركة الناس في جميع مستويات صنع القرار ودور المجتمع المدني؛
- ☑ الفعالية في وضع السياسات وتقديم الخدمات [الحوكمة الاقتصادية].

يضطلع مركز الخدمات الإقليمي القائم في جوهانسبرغ بتقديم الاستشارات في مجال السياسات بناءً على العرض والطلب، وبناء القدرات، والمساعدة التقنية، والدعم البرامجي في مجال الحكم الديمقراطي للمكاتب القطرية والمؤسسات الإقليمية كالاتحاد الإفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والسوق المشتركة لشرق إفريقيا وجنوبها، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، وجماعة شرق إفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وغيرها. وللاطلاع على المزيد من المعلومات، انظر الرابط: http://www.undprc-esa.org.za.

خدمات الدعم القطري

يوفر المركز الإقليمي، من خلال فريق متعدد التخصصات يضم خبراء في الحكم، المشورة في مجال السياسات والدعم التقني لطائفة متنوعة من البلدان في شرق إفريقيا وجنوبها في المجالات التالية: التنمية البرلمانية، وإمكانية اللجوء إلى القضاء، وحقوق الإنسان، وإصلاح الإدارة العامة، ومكافحة الفساد، والحكم المحلي، والنظم والعمليات الانتخابية.

يعمل المركز الإقليمي بشكل وثيق مع المكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويقدم الدعم لها في حالات إنمائية متنوعة كحالات البلدان التي تعاني من أزمات، والبلدان الخارجة من الأزمات، والبلدان القائمة بإجراء انتخابات، والبلدان في الحالات الإنمائية الطبيعية. وتضم البلدان التي حظيت بالدعم أنغولا وبوتسوانا وبوروندي وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإريتريا وإثيوبيا وكينيا وليسوتو ومدغشقر وملاوي وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا ورواندا وسيشيل وجنوب إفريقيا وسوازيلند وتنزانيا وأوغندا وزامبيا وزمبابوي.

ويضطلع المركز الإقليمي أيضاً بإدارة مجتمع الممارسين دون الإقليمي في مجال الحكم وتيسير أعماله، ويضم هذا المجتمع ممارسين قطريين في مجال الحكم ويوفر منصة للتعلم من **الأقران** وتقاسم الخبرات، وهي منصة تجمع بين الممارسين ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الحكم في المنطقة.

غرب إفريقيا ووسطها [داكار]

الإستراتيجية

يسعى مجال ممارسة الحكم الديمقراطي دون الإقليمي لغرب إفريقيا ووسطها انطلاقاً من حضوره في ٢٣ بلداً وتغطيته لها وقدرة المركز الإقليمي في داكار إلى:

- ☑ تعزيز المشاركة والانهماك المدنيين في الشؤون العامة [السياسية والاقتصادية]؛
- ☑ تعزيز قدرات الدولة واستجابتها وفعاليتها وخضوعها للمساءلة من أجل خدمة الشعب وفقاً للقانون الوطني والدولي؛
- ☑ المساهمة على نحو منتظم في إدارة معارف الحكم الديمقراطي المتولدة في جميع أنحاء إفريقيا واستخلاصها وتحليلها وتقاسمها وبناء آليات لذلك.

يضطلع المركز الإقليمي في داكار بتقديم الاستشارات في مجال السياسات بناءً على العرض والطلب، وبناء القدرات، والمساعدة التقنية، ودعم البرامج في مجال الحكم الديمقراطي للبلدان المستفيدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وللمكاتب القطرية والمؤسسات الإقليمية كالاتحاد الإفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

خدمات الدعم القطري

يوفر المركز الإقليمي، من خلال فريق متعدد التخصصات يضم خبراء في الحكم وبتعاون وثيق مع فريق الحكم الديمقراطي في جوهانسبرغ، المشورة في مجال السياسات والدعم التقني لبنن وبوركينا فاسو والكاميرون والرأس الأخضر وجمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد والكونغو وكوت ديفوار وغينيا الاستوائية والغابون وغامبيا وغانا وغينيا

وغينيا بيساو وليبريا ومالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا وسان تومي وبرينسيبي والسنغال وسيراليون وتوغو في المجالات التالية:

- ☑ حقوق الإنسان وإمكانية اللجوء إلى القضاء؛
- ☑ الوصول إلى المعلومات والحوكمة الإلكترونية؛
- ☑ مكافحة الفساد؛
- ☑ دعم الدورة الانتخابية؛
- ☑ الحكم المحلي؛
- ☑ التنمية البرلمانية والأحزاب السياسية؛
- ☑ إصلاح الإدارة العامة.

ويضطلع المركز الإقليمي أيضاً بإدارة مجتمع الممارسين دون الإقليمي في مجال الحكم وتيسير أعماله، ويضم هذا المجتمع ممارسين قطريين في مجال الحكم ويوفر منصة للتعلم من **الأقران** وتقاسم الخبرات، وهي منصة تجمع بين الممارسين ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الحكم في المنطقة.

مراكز الخدمات الإقليمية
أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة [براتسلافا]

قطعت بلدان هذه المنطقة في فترة انتقالية استمرت ٢٠ عاماً شوطاً طويلاً على صعيد التحول الديمقراطي، إذ نجحت غالبيتها في إرساء أطر قانونية ومؤسسات أساسية للديمقراطية وشهدت ظهور مجتمع مدني نشط فيها. وكان لعملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي دور رئيسي في تحفيز إصلاحات الحكم في العديد من البلدان. ومع ذلك، لا تزال التحديات قائمة من حيث القدرة على إنجاز خطط التنمية الطموحة مع ضمان مساءلة الحكومة وتمكين مشاركة المواطنين، ولا سيما النساء والفئات المستضعفة.

الإستراتيجية

يسعى مجال ممارسة الحكم الديمقراطي انطلاقاً من حضوره في ٢٨ بلداً وقدرة المركز الإقليمي في براتسلافا إلى:

- ☑ تعزيز الأطر القانونية وأطر السياسات والقدرات المؤسسية على المستويين المركزي والمحلي من أجل التخطيط الإستراتيجي، وصنع السياسات بالاستناد إلى الأدلة وشمول الكافة، وتنسيق السياسات، وتقديم الخدمات العامة؛
- ☑ تعزيز النزاهة العامة، ومشاركة المواطنين، ونوعية تقديم الخدمات، والمساءلة العامة؛
- ☑ دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتلبية متطلبات القوانين الدولية والوطنية، وتعزيز التمكين القانوني وإمكانية اللجوء إلى القضاء لجميع المواطنين.

قدرات الممارسة

يوفر مجال ممارسة الحكم الديمقراطي [http://europeandcis.undp.org/governance] قدرات كبيرة ومعارف وقاعدة أدلة غنية من أجل دعم الحكم الديمقراطي في المنطقة، ولا سيما في المجالات التالية:

الحكم المحلي واللامركزية: بما في ذلك تنمية قدرات الحكومات المحلية، ودعم سياسات اللامركزية، والإدارة البلدية، والتنمية المحلية [تخطيط التنمية المحلية على أساس تشاركي، والميزنة على أساس الأداء]، وتقديم الخدمات العامة [بما في ذلك التعاون بين البلديات والشراكات بين القطاعين العام والخاص].

إصلاح الإدارة العامة ومكافحة الفساد: بما في ذلك إصلاح صياغة السياسات، وتعزيز المساءلة العامة والوقاية من الفساد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وإصلاح الخدمة المدنية، وتوسيع الشبكات الإقليمية وتوطيدها، ونقل المعرفة التقنية [التعاون فيما بين بلدان الشرق].

حقوق الإنسان وإمكانية اللجوء إلى القضاء: بما في ذلك دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتطبيق النهج القائم على حقوق الإنسان في البرمجة، ومبادرات اللجوء إلى القضاء، والتعاون مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

تضم حافظة المشاريع القائمة في مجال ممارسة الحكم الديمقراطي في المنطقة ٣٥٠ مشروعاً، بميزانية إجمالية تبلغ ٧٩ مليون دولار لعام ٢٠١٠.

يعتمد مجال الممارسة على خبرة شبكة واسعة من الأشخاص، من ضمنهم ١٦٠ ممارساً يساهمون في مجال الممارسة، منهم ٧٩ منسقاً متواجداً في المكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المنطقة، وهم متخصصون في أحد مجالات الحكم الديمقراطي، وحوالي ٨٠ ممارساً من خارج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والشركاء الآخرين المعنيين في المجالات المهنية نفسها، وهم ينتمون لمجتمعات ممارسين عديدة.

يشارك مئات الممثلين من الحكومات والمجتمعات المدنية والأوساط الأكاديمية في المنطقة في العديد من الشبكات المهنية المعنية بإصلاح الإدارة العامة، وإدارة الموارد البشرية، وتقييم أثر السياسات، ومكافحة الفساد، ومؤسسات أمناء المظالم. وتستفيد هذه الشبكات من منصات تفاعلية على شبكة الإنترنت [http://ws.undp.sk] ويضطلع ١٤ موظفاً إقليمياً متخصصاً بدعمها وتيسير أعمالها.

Acronyms

ACE . . . . . The Electoral Knowledge Network
ACINET . . . . . Anti-Corruption and Integrity Network
AIDS . . . . . Acquired Immune Deficiency Syndrome
AU . . . . . African Union
Bappenas . . . . . National Development Planning Agency, Indonesia
BCPR . . . . . Bureau for Crisis Prevention and Recovery, UNDP
BDP . . . . . Bureau for Development Policy, UNDP
CEDAW . . . . . Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women
CIS . . . . . Commonwealth of Independent States
CO . . . . . Country Office
CoP . . . . . Community of Practice
CSO . . . . . Civil society organization
DAC . . . . . Development Assistance Committee [OECD]
DESA . . . . . Department of Economic and Social Affairs [United Nations]
DG . . . . . Democratic Governance
DG K-Base . . . . . DG Knowledge Base
DGG . . . . . DG Group
DGP-Net . . . . . DG Practice Network
DGTTF . . . . . DG Thematic Trust Fund
DPKO . . . . . Department of Peacekeeping Operations [United Nations]
EU . . . . . European Union
GAP . . . . . Governance Assessment Portal
GHRSP . . . . . Global Human Rights Strengthening Programme
GPECS . . . . . Global Programme on Electoral Cycle Support
GPPS . . . . . Global Programme for Parliamentary Strengthening
HIV . . . . . Human Immune Deficiency Virus
HQ . . . . . Headquarters
HuriTalk . . . . . UN Human Rights Policy Network
ICTD . . . . . Information and Communications Technology for Development
ICTs . . . . . Information and communication technologies
IDEA . . . . . International Institute for Democracy and Electoral Assistance
IDPs . . . . . Internally Displaced Persons
iKnowPolitics . . International Knowledge Network of Women in Politics
IPU . . . . . Inter-Parliamentary Union
KM . . . . . Knowledge Management
LBA . . . . . Lao Bar Association
LDC . . . . . Least Developed Country
LEADING . . . . . Leadership and Innovations in DG
LEP . . . . . Legal Empowerment of the Poor
MDGs . . . . . Millennium Development Goals
MENA . . . . . Middle East and North Africa
MISA . . . . . Media Institute of Southern Africa
MTs . . . . . mobile technologies
NDI . . . . . National Democratic Institute
NGO . . . . . Non-governmental organization
NHRIs . . . . . National Human Rights Institutions
OECD . . . . . Organisation for Economic Co-operation and Development
OGC . . . . . Oslo Governance Centre
PAR . . . . . Public Administration Reform
PRSP . . . . . Poverty Reduction Strategy Paper
RCC . . . . . Regional Centre Cairo
RCD . . . . . Regional Centre in Dakar
RIPP . . . . . Regional Initiative on Indigenous Peoples' Rights and Development
RSC . . . . . Regional Service Centre
RSC-PoS . . . . . RSC — Port-of-Spain Office
SARC . . . . . Sexual Assault Referral Centre
SDM . . . . . Service Delivery Model
SDP . . . . . Service Delivery Platform
SWLA . . . . . Somaliland Women's Lawyers' Association
UN . . . . . United Nations
UNACEB . . . . . Unit of Analysis, Monitoring and Evaluation Budget
UNCAC . . . . . United Nations Convention against Corruption
UNCDF . . . . . United Nations Capital Development Fund
UNDAF . . . . . United Nations Development Assistance Framework
UNODC . . . . . United Nations Office on Drugs and Crime
UNDP . . . . . United Nations Development Programme
UNECA . . . . . United Nations Economic Commission for Africa
UNESCO . . . . . United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization
UNICEF . . . . . United Nations Children's Fund
UNIFEM . . . . . United Nations Development Fund for Women
UNOHCHR . . . . Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights
WBI . . . . . World Bank Institute

شرط إخلاء المسؤولية

المواد المعروضة في هذا الإصدار لا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

الإدارة

مجلس التحرير

جيرالدين فريزر ـ موليكيتي ــ مديرة فريق الحكم الديمقراطي، نيويورك
بيورن فواردي ــ مدير مركز أوسلو للحكم
مريم مينديز ـ مونتالفو ــ مديرة في فريق الحكم الديمقراطي، نيويورك
مونجورول كبير ــ أخصائي في إدارة المعرفة في مجال الحكم الديمقراطي، نيويورك
سويالا بانت ــ أخصائية في الحكم، نيويورك

المحرر الرئيس

بيورن فواردي ــ مدير مركز أوسلو للحكم

الإدارة التقنية

بيورن فواردي ــ مدير مركز أوسلو للحكم
داركو بافلوفيتش ــ مدير شعبة التحليل والتعلم، مركز أوسلو للحكم
خافيير فابرا ــ مسؤول برامج، شعبة التحليل والتعلم، مركز أوسلو للحكم

خدمات التصميم الشكلي

التصميم

Douglas Tait, Inc.
www.taitdesign.com

الطباعة

Phoenix Design Aid A/S
www.phoenixdesignaid.dk

تنويهات

موظفو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التالية أسماؤهم شاركوا في عملية كتابة ومراجعة المساهمات لهذا الدليل:

أسمارا لوا أشير ــ أخصائي سياسات لدى فريق الحكم الديمقراطي، التمكين القانوني، الإدارة العامة والحكم المحلي، نيويورك
بيريدي بيرديف ــ أخصائي سياسات لدى فريق الحكم الديمقراطي، التمكين القانوني، إمكانية اللجوء إلى القضاء، نيويورك
نينا بيرغ ــ مستشارة عدلية في مجال الحكم الديمقراطي، نيويورك
جيراردو بيرثن ــ مستشار في مجال الحكم واللامركزية، المركز الإقليمي لأمريكيا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
مارغريت تشي ــ منسقة الصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي، نيويورك
آني ديميرجيان ــ رئيسة ممارسة الحكم الديمقراطي، المركز الإقليمي في برتسلافا
كيفين ديفو ــ مستشار في مجال الحكم الديمقراطي، دعم التنمية البرلمانية، نيويورك
دان ديونيسي ــ أخصائي سياسات، المركز الإقليمي في برتسلافا
تيموثي دولان ــ مستشار، التمكين القانوني للفقراء، نيويورك
أليدا فيريرا ــ أخصائية سياسات في مجال الحكم الديمقراطي، دعم الدورة الانتخابية، نيويورك
هينريك فريدبورغ لارسين ــ مستشار في مجال اللامركزية والحكم المحلي، المركز الإقليمي في بانكوك
مونجورول كبير ــ أخصائي في إدارة المعرفة في مجال الحكم الديمقراطي، نيويورك
باتريك كوليرز ــ مستشار متقدم في مجال الحكم الديمقراطي، الإدارة العامة، نيويورك
جوليا كيوتين ــ محللة سياسات في مجال الحكم الديمقراطي، مكافحة الفساد، نيويورك
ليندا ماغواير ــ مستشارة في مجال الحكم الديمقراطي، الدعم الانتخابي، نيويورك
سيفوسامي مالونغا ــ رئيس ممارسة الحكم الديمقراطي، المركز الإقليمي في جوهانسبرغ
ماستشا جوانا ماثيوس ــ أخصائية سياسات في مجال الحكم الديمقراطي، التمكين القانوني، حقوق الإنسان، نيويورك
مريم مينديز ـ مونتالفو ــ مديرة في فريق الحكم الديمقراطي، نيويورك
نهى المكاوي ــ رئيسة ممارسة الحكم الديمقراطي، المركز الإقليمي في القاهرة
كارولينا مورينو ــ الاتصالات والشبكات، المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، نيويورك
جيراردو نوتو ــ إخصائي برامج في مجال الحكم الديمقراطي، المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، نيويورك
سويالا بانت ــ أخصائية في الحكم، نيويورك
داركو بافلوفيتش ــ مدير شعبة التحليل والتعلم، مركز أوسلو للحكم
ألفارو بينتو ــ منسق، مجموعة الحكم الديمقراطي، المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، نيويورك
سارة راتراي ــ أخصائية في إدارة المعرفة في مجال الحكم الديمقراطي، الشبكة المعرفية المعنية بسياسة حقوق الإنسان، نيويورك
شيرين سعيد ــ مستشارة في مجال الحكم الديمقراطي، حقوق الإنسان، نيويورك
ديان شينبرغ ــ محللة سياسات في مجال الحكم الديمقراطي، التنمية البرلمانية، نيويورك
باولين تاميسيس ــ رئيسة ممارسة الحكم الديمقراطي، المركز الإقليمي في بانكوك
آنجا تيميلسينا ــ منسقة، البرنامج العالمي لمكافحة الفساد، نيويورك
باتريك فان ويرليت ــ رئيس ممارسة الحكم الديمقراطي، المركز الإقليمي في دكار
راؤول زامبرانو ــ مستشار في مجال الحكم الديمقراطي، الحوكمة الإلكترونية وإمكانية الوصول إلى المعلومات، نيويورك

تنويهات الصور

الغلاف ©iStockphoto.com/كلويدا ديوالد
٣ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/راجيش شريسذا
٤ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قيرغيزستان
٧ صور الأمم المتحدة/ جون أيزاك
١١ صور الأمم المتحدة/إيفان شنايدر
١٤ صور المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية/غابريل باردول
١٥ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/نيغ سواتي
١٩ صور الأمم المتحدة/إيريك كانالستين
٢١ صور الأمم المتحدة/محمد صديق
٢٢ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تيمور ـ ليشتي/كارين كيليهر
٢٥ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كمبوديا
٢٥ صور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/بيدرو كوتي
٣٠ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جمهورية الكونغو الديمقراطية/غياكومو بيروزي
٣١ صور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إندونيسيا
٣١ سيراليون/كاترينا مانسون
٣٣ صور الأمم المتحدة/ب. سودهاكاران
٣٤ صور الأمم المتحدة/مارتين بيريه
٣٥ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/هينريك فريدبورغ لارسين
٣٧ صور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تيمور ـ ليشتي
٣٨ صور الأمم المتحدة/صوفيا باريس
٤٣ صور الأمم المتحدة/مارتين بيريه
٤٨ جان بانينغ/بانوس
٥١ صور الأمم المتحدة/فرد نوي
٥٧ صور الأمم المتحدة/إيفان شنايدر
٥٨ صور الأمم المتحدة/مارتين بيريه
٦٢ صور الأمم المتحدة/جون أيزاك
٦٥ صور الأمم المتحدة/آلبيرت غونزاليز
٧١ راشيل نايت
٧٨ صور الأمم المتحدة/لوغان أباسي
٧٩ صور الأمم المتحدة/إيفان شنايدر
٨٤ صور الأمم المتحدة/فرد نوي
٨٥ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بروكسل
٨٧ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نيويورك
٩٠ ستيفين غروزد/معهد جنوب إفريقيا للشؤون الدولية
٩١ ستيفين غروزد/معهد جنوب إفريقيا للشؤون الدولية
٩٣ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كينيا
٩٥ المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية/غابريل باريديل
٩٦ صور الأمم المتحدة/كريستوفر هيرويغ
٩٩ برنامج الأمم المتحدة الصين/جينغبنغ بينغ
١٠٤ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/كريستينا لو نيغرو
١١٠ صور الأمم المتحدة/مارتين بيريه
١١٦ صور الأمم المتحدة/مارتين بيريه

حقوق التأليف والطبع © ٢٠١٠ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. جميع الحقوق محفوظة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مكتب السياسات الإنمائية
فريق الحكم الديمقراطي
304 East 45th Street, 10th Fl.
New York, NY 10017, USA
www.undp.org/governance

مركز أوسلو للحكم
Inkognitogata 37, 0204 Oslo, Norway
www.undp.org/oslocentre

أيار/مايو ٢٠١٠